وزارة التعليـم العـالي والبحـث العلمـي-الجزائر
جـامعة محـمد خيضـر – بسكرة –
كـلية العلـوم الاقتصـادية والتجـارية وعلـوم التسييـر
قســم: العلوم التجارية

المـــوضـــوع

أثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي

دراسة حالة الجزائر الفترة (2005-2014)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية
فرع: تسويق وتجارة دولية
تخصص: تجارة دولية

اعداد الطالبة:

- **زير ريان**

الاستاذ المشرف:

- **د. غالم عبد الله**

رقـم التسجيل:	*.....تطلب من القسم*
تـاريخ الإيـداع	*.....*

السنة الجـامعية: 2014-2015

المخلص باللغة العربية

اثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر-(2005-2014)

الملخص

تعتبر ترقية الصادرات غير النفطية قضية استراتيجية لاقتصاديات الدول النامية المصدرة للنفط في وقتنا الحالي، وهذا راجع الى الدور الكبير الذي تلعبه في دفع عجلة النمو الاقتصادي، لما لها من اثر ايجابي على الميزان التجاري وميزان المدفوعات والدخل الاجمالي، كما تعتبر الصادرات الممول الوحيد للدولة بالنقد الاجنبي.

و باعتبار الجزائر هي الاخرى من الدول النامية التي تعاني من الاحادية في التصدير، حيث يسيطر النفط على 97% من اجمالي صادراتها، ما يجعل اقتصادها رهينا للأسواق الخارجية وتقلبات اسعار هذه المادة الحيوية، واحسن دليل على ذلك الازمة النفطية عام 1986، حيث تراجعت اسعار النفط بشكل كبير والتي تسببت في انخفاض حجم الصادرات، ما ادى الى حدوث عجز الميزان التجاري في تلك الفترة، بالإضافة الى كون مادة النفط مادة ناضبة وغير متجددة، لذا سارعت الجزائر لاتخاذ مجموعة من الاجراءات و التحفيزات المالية و الضريبية، الجمركية، التجارية، اضافة الى خلق اطار مؤسسي لمرافقة وتحفيز المؤسسات الوطنية على التصدير و اختراق الاسواق الدولية، قاصدة من وراء ذلك ترقية وتنويع صادراتها غير النفطية و القضاء على وحدانية التصدير للنفط وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، لكن في حقيقة الامر نسبة لم تتغير منذ امد بعيد، مما يوحي بان معظم الاجراءات المطبقة كان نصيبها الفشل.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، الصادرات غير النفطية، ترقية الصادرات.

الملخص باللغة الفرنسية

L'impact de la promotion des exportations non pétrolières sur la croissance économique-étude sur l'Algérie période (2005-2014)

Résumé

La promotion des exportations non pétrolières est considérée comme enjeu stratégique pour les économies des pays en développement exportateurs de pétrole à l'heure actuelle, et cela est dû au rôle important que les exportations jouent dans la croissance économique, les exportations non pétrolières ont un impact positif sur la balance commerciale, la balance des paiements et le revenu brut. Les exportations sont considérées comme seul bailleur de fonds de la monnaie étrangère envers l'état.

En considérants l'Algérie comme un pays en développement aussi, ce dernier soufre de l'exportation unilatérale, où le pétrole domine 97% du total des exportations, ce qui rend son économie dépendante des marchés étrangers et des fluctuations des prix de ces matières biologiques, et la meilleure preuve à cela, c'est bien la crise du pétrole de 1986, quand les prix du pétrole ont chuté de manière significative, ce qui a causé la baisse du volume des exportations, qui a conduit à un déficit commercial dans cette période en plus du fait que le pétrole qui est une substance s'appauvrie et qui est non renouvelable, l'Algérie s'est pressée de prendre un ensemble de mesures et d'initiations financières ,fiscales, douanières et commerciales, en plus de la création d'un cadre institutionnel pour accompagner et stimuler les institutions nationales à l'exportations non pétrolières et aussi pour l'élimination de l'unicité l'exportation du pétrole et de réaliser des taux de croissance élevés, en fait, le pourcentage n'a pas changer depuis longtemps, ce qui suggère que la plupart des procédures appliquées en eu comme résultat, l'échec.

Mots clés: la croissance économique, les exportations non pétrolières, la promotion des exportations

الملخص باللغة الانجليزية

The impact of The promotion of non-oil exports on economic growth studies on Alegria period (2005-2014)

Abstract

The promotion of non oil exports is seen as a strategic challange for the economies of devloping country exporters of oil, at présent, and this is due to the important role they play in economic growth, as non-oil exports have a positive impact on the trade balance, balance of payments and gross income. Exports are considered as the only donor of forign currency funds to the state.

Considering algeria as a developing country too, it suffers from unilateral export, where oil dominates 97% of total exports, making its economy dependent on foreing markets and price fluctuations of these biological materials and the best proof of this, is the oil crisis of 1986, when oil pries dropped significantly, which caused the decline in export volumes, which led to a trade deficit in this period. In addition to the fact that oil is a substance that is depleted and is not renewable, algeria ws eager to take a series of measures and financial incentives ,tax, customs and trade, in addition to the creation an institutional framework to support and stimulate national institutions for export and penetration of international markets, to promot and diversify non oil exports and also for the elimination of the uniqueness of of the oil export and achieve high growth rates, but in fact, the percentage has not changed for a long time, suggesting that most of the procedures have resulted, failure.

Key words: economic growth, non-oil exports, export promotion

شكر وعرفـــــان

" وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب"

هود الآية 88

بعد شكر الله عز وجل الذي اعانني على اتمام هذا العمل، اتقدم بجزيل الشكر و العرفان لأستاذي الفاضل الدكتور غالم عبد الله الذي تفضل مشكورا بقبوله الاشراف على هذا العمل، على ما قدمه لي من ارشادات و توجيهات قيمة كانت نبراسا ليعرف هذا البحث النور.

كما اتوجه بالشكر الى الاساتذة الافاضل اعضاء اللجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة ، ولا يفوتني في هذا المقام ان اتقدم بكل الشكر والتقدير لجميع الاساتذة في كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير الذين لم يبخلوا علينا بتوجيهاتهم ونصائحهم.

كما لا انسى ان اتوجه بالشكر الى الاصدقاء الذين ساعدوني على اتمام هذا العمل و لو بكلمة مشجعة او لفتة طيبة فلهم مني افضل و اسمى ما يعبر به المحسن اليه للمحسن و المتفضل عليه للمتفضل.

الإهـــــــــــــــــداء

إلى الوالدة الكريمة أطال الله في عمرها...

وإلى روح الوالد الكريم...

وإلى اخي ايمن واختي تنزيل ...

وإلى اخوالي وزوجاتهم وخالاتي وازواجهن....

واعمامي وزوجاتهم وعمتي وزوجها...

الى صديقتي الغالية سارة...

الى كل الاهل والاقارب...

إلى رفقاء الدرب الذين كانوا بمثابة إخوتي، زملائي وأصدقائي الأعزاء، إلى كل طلبة ماستر دفعة 2015/2014.

إلى من جمعتني بهم الحياة هم في ذاكرتي ولم تسعهم مذكراتي وغرسوا في قلبي ولم ينسهم قلمي

إلى كل هؤلاء وبأسمى معاني الوفاء أهدي هذا العمل.

ريـــــــان

قائـــــــمة الرموز

الرمز	معناه
PIB	**Produit intérieur brut**
ONS	**Office National des Statistiques**
PROMEX	**Office Algérienne De promotion Du Commerce Exterieur**
SAFEX	**Société Algérienne des Foires et Exportations**
CACI	**Chambre Algérienne de Commerce et d'industrie**
CAGEX	**La Compagnie Algérienne d'Assurance et de Garantie des Exportations**
ALGEX	**Agence Nationale de Promotion du Commerce Exterieur**
FSPE	**Fonds spécial pour la promotion des exportations**
TVA	**Taxe sur la valeur ajoutée**
TCA	**Taxe sur le chiffre d'affaires**
TAP	**Taxe sur l'activité professionnelle**
IBS	**Impôt sur les Bénéfices des Sociétés**
VF	**Versement Forfaitaire**

خطـــــة عمـــــل

الموضوع	الصفحة
مقدمـــــــة عامـــــــة	ب
الفصل الأول: النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات	2
المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي	3
المبحث الثاني: محددات النمو الاقتصادي وطرق قياسه	16
المبحث الثالث: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي	28
الفصل الثاني: تنمية الصادرات وعلاقتها بالنمو الاقتصادي	51
المبحث الاول: ماهية التصدير(المفهوم، الاهمية، الانواع، الدوافع والنظريات)	52
المبحث الثاني: علاقة نمو الصادرات بالنمو الاقتصادي	65
المبحث الثالث: ضرورة تنمية الصادرات غير النفطية	74
المبحث الرابع: تجارب دولية في تنمية الصادرات	79
الفصل الثالث: آليات ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2005-2014)	87
المبحث الأول: إجراءات ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر	88
المبحث الثاني: دراسة وضعية الصادرات الجزائرية للفترة (2005-2014)	108
المبحث الثالث: دراسة العلاقة بين الصادرات غير النفطية الجزائرية والناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2005-2014).	122
خاتمـــــــة عامـــــــة	141

المقدمة

تمهيد

في ظل السوق الدولية المتسمة بالتفتح وقوة التنافس من خلال نشاط التبادل التجاري بينها، نجد كل دولة مهتمة بتطوير اقتصادها من خلال أكبر قدر ممكن من العملات الصعبة عن طريق تطوير الصادرات. وبهذا المعنى اعتبرت الصادرات قاطرة للنمو الاقتصادي وعامل من عوامل ازدهار البلدان استنادا الى مقولة أكبر الاقتصاديين "ان ثراء الدول مبني على تطوير الصادرات وفقرها مبني على اعتمادها على الواردات "، حيث يعتبر هذا الاخير من اهم المؤشرات التي تفرق بين تقدم الدول وتخلفها.

والتجارة الخارجية بعمليتيها الاستيراد والتصدير تحظى بأهمية كبيرة في عملية النمو الاقتصادي حيث اجمع الاقتصاديون على اهمية التصدير في دفع عجلة النمو الاقتصادي وذلك من خلال ما تقدمه للاقتصاد من جلب للنقد الاجنبي وتصريف الفائض من الانتاج، حيث يعمل التصدير على تحقيق اقصى درجات التصنيع والنمو ويرتبط بتحقيق التخصيص الامثل للموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع، الامر الذي يسرع من عملية التنمية الاقتصادية وهو على هذا النحو يحتل اهمية كبيرة في مجال بناء و اصلاح الهيكل الاقتصادي للدولة .ومنه فان الصادرات تعتبر كقوة محركة للنمو الاقتصادي.

تعد الجزائر من البلدان التي اهتمت بقطاع الصادرات وحيدة الجانب منذ الاستقلال مرتكزة بالأساس على المحروقات دون غيرها، حيث تتميز صادرات الدول النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة بعدم التنوع في الانتاج السلعي وانما التنوع في الطلب على السلع المستوردة. فصادرات النفط كانت تحقق اكبر نسبة دخل للدولة و الذي كان يتحدد سعره وكميته الى حد كبير بعوامل خارجية مما جعل الاقتصاد الجزائري سريع التأثر بالتقلبات التي تحدث في اسواق النفط .الامر الذي اوقعها في ازمة اقتصادية خانقة في نهاية الثمانينات و نظرا للتذبذب الذي تعرفه الاسعار النفطية في الاسواق الدولية ابتداء من سنة 1986 اوجدت سياسة التصدير الجزائرية عدة عوائق، منها المديونية عجز في ميزان المدفوعات و كذا عجز في الميزان التجاري .....الخ، والناتج عن هذه العوائق ادى الى عدم الاستقرار في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي كل هذا حتم على الجزائر إعادة النظر في وضعية الصادرات و تغيير الاتجاه نحو الاهتمام بتنويع الصادرات الغير نفطية، و انشائها لأجهزة تتكفل بتبني سياسات واستراتيجيات تهدف الى تنمية وتطوير تشكيلة صادراتها واتخاذ عدة تدابير واجراءات من اجل تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستقرة .

ان لفكرة اثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي موضوع دراسة للعديد من الاقتصاديين، كإبراز الاهمية الخاصة لمستوى الصادرات كمؤشر رئيسي على معدل النمو الاقتصادي، اذ يسمح الفائض من الصادرات وهو من احد محفزات النمو، بتحقيق استثمارات جديدة، الأمر الذي يؤدي الى تحسين المؤشرات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاجتماعي لاسيما منها البطالة لتحقيق نمو افضل و مستدام .

ان تزايد الثروة العامة يخلق مناخا اجتماعيا يجعل النمو الاقتصادي اكثر تميزا ولتحقيق ذلك يجب تعزيز دور التجارة الخارجية كترشيد الواردات وتطوير وتنويع الصادرات، وخاصة اننا في عالم يشهد تغيرات سريعة تعكس تباين الاداء الاقتصادي لمختلف الدول وفي واقع الامر فان استمرار تمركز الصادرات الجزائرية بنسبة كبيرة حول المحروقات يؤدي الى طرح تساؤلات كثيرة تحتاج الى اجابة.

1-اشكالية الدراسة:

في إطار ما ذكر سابقا وانطلاقا من كون الصادرات الجزائرية تتميز بخاصية عدم التنوع مما يجعل علاقتها بالنمو الاقتصادي غير مستقرة، ومع الظروف التي مرت بها الصادرات بقيت مرنة اتجاه الصدمات الخارجية، نطرح الاشكالية التالية:

كيف يمكن ان تؤثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي الجزائري؟

ولتدعيم هذه الاشكالية قمنا بصياغة بعض الاسئلة الفرعية وهي:

1. ماهي اهم النظريات والنماذج المفسرة للنمو الاقتصادي؟
2. هل هناك علاقة تربط بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي؟
3. ما هو اثر شكل تركيبة صادرات الدول النفطية على النمو الاقتصادي؟
4. الى اي مدى يمكن ان تسهم ترقية الصادرات غير النفطية في تحقيق نمو اقتصادي بالجزائر؟

2-فرضيات الدراسة:

ومن خلال هذه الاسئلة يمكننا صياغة الفرضيات التالية والتي تمثل حلا مبدئيا للمشكلة المطروحة:

1. يعتبر نموذج الاقتصادي Robert Solow اهم نماذج النمو الاقتصادي نظرا للأفكار الجديدة التي جاء بها في هذا الموضوع كإدخاله لمحددات جديدة للنمو الاقتصادي في نموذجه.
2. تعتبر الصادرات هي المحرك الاساسي للنمو في كافة قطاعات الاقتصاد.
3. يكون تأثير تركيبة صادرات الدول النفطية كبيرا على النمو الاقتصادي في حالة تنوعها.
4. هناك بعض الاستراتيجيات التي تضمن مساهمة الصادرات في النمو الاقتصادي ، لكن لاتزال نتائج تطبيقها ضعيفة بالرغم من طول الفترة الزمنية منذ ان اعلنت عنها الجزائر، وبالتالي نتوقع ضعف مساهمتها في تحقيق نمو اقتصادي

3-اسباب اختيار الموضوع:

° الاسباب الموضوعية:

1. تعود اسباب اختيارنا للموضوع الى طبيعة الاقتصاد الجزائري كون ان الصادرات يمكن ان تكون محفز للنمو وهذا ما نلمسه من خلال الاهتمام المتزايد من قبل الباحثين ومتخذي القرار حول فكرة ترقية الصادرات غير النفطية، لذا وجب ان يخصص لها حيز واسع من الكتابات والدراسات الاكاديمية.

° الاسباب الذاتية:

2. الرغبة في توجيه رسالة تؤكد على ضرورة فاعلية قطاع الصادرات الغير نفطية في تحقيق نمو اقتصادي بالجزائر، اذا وجد هذا القطاع الدعم والعناية اللازمة له من طرف الدولة .
3. نظرا لمدى جدارة موضوع الصادرات الغير نفطية بالدراسة والبحث.
4. لما يحتويه الموضوع من خبايا واسرار تستلزم الدراسة والتمعن.

4- اهمية الدراسة:

ان اهمية الموضوع تنبع من اهمية الصادرات الغير نفطية بالنسبة للجزائر حيث تعمل على تنوع قطاع التصدير وبالتالي تنوع مصدر الدخل لان اعتبار النفط هو المورد الاساسي لخزينة الدولة سيجعلها تواجه الازمات، وبالتالي فان تطويرها وترقيتها أصبح ضرورة ملحة من اجل تحقيق معدلات نمو مقبولة ومستقرة سواء بالنسبة للدول النامية عامة او الجزائر خصوصا، ودليل ذلك توجه العديد من الدول النفطية الى ترقية صادراتها خارج المحروقات كسبيل للخروج من التخلف والركود الاقتصادي.

5-أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذا البحث الى ابراز اهمية وسبل ترقية وتنويع الصادرات الغير نفطية وأثر ذلك على النمو الاقتصادي وذلك باعتبارها مورد اساسي للتدفقات الخارجية للدولة، ويمكن ابراز هذا الهدف من خلال الاهداف الفرعية التالية:

- التعرف على اثر تركيبة الصادرات الغير نفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر
- الابراز لأصحاب القرار مدى ضرورة المواصلة وبشكل جدي في ترقية الصادرات خارج المحروقات للوصول الى نمو اقتصادي معتبر
- دراسة نوعية العلاقة بين الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي
- التعرف فيما كانت الامتيازات الممنوحة من طرف الدولة كافية لترقية الصادرات الغير نفطية.

- ابراز الوضع الحالي لقطاع الصادرات ومدى ملائمته لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

6-منهج الدراسة:

لقد استعملنا مناهج مختلفة والتي نراها مناسبة لدراسة الموضوع حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي في تناول النظريات والافكار الخاصة بمفهوم النمو الاقتصادي وكذلك مفهوم التصدير و الاستراتيجيات المتبعة لترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر، اما المنهج التحليلي الاستنتاجي لدراسة تطور ارقام الصادرات وتحديد العلاقة التي تربط بين ترقية الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي.

7-الدراسات السابقة:

أ. اثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي مذكرة ماجستير للباحث بن جلول خالد جامعة الجزائر وهذا من خلال ابراز اثر الصادرات على النمو الاقتصادي من خلال الاشكالية التالية :الى اي مدى يمكن ان يتأثر النمو الاقتصادي للجزائر من جراء ترقية الصادرات خارج المحروقات ؟حيث وصلت الى ان معظم الاجراءات والتدابير المطبقة لتحسين الصادرات خارج المحروقات لم تصل الى المستوى المرغوب فيه.

ب. اثر تنمية الصادرات الغير نفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية، الحوافز والعوائق (جامعة الجزائر2004) ولقد تم اخذ عينة من الدول النامية وهي السعودية و تونس و الجزائر و كانت الدراسة عبارة عن مقارنة بين واقع التصدير خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة، وانطلق من اشكالية هل يمكن ان تؤثر عملية تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة، من خلال التأثير على عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية؟ وقام الباحث بإجراء اختبار غرانجر للسببية بين النمو الاقتصادي ونمو الصادرات للدول محل الدراسة وتوصل الى نتائج نجد من اهمها ان الدول محل الدراسة استطاعت تحقيق معدلات مرتفعة لتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال انتهاج سياسات تنموية قائمة على التوجه الخارجي حيث سمحت هذه الاستراتيجية بزيادة الاستثمارات، ومن ثم الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم منه خلال اتساع نطاق السوق الخارجي.

ج. اليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات واثرها على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر – مذكرة ماجستير من اعداد الباحث بلقلة ابراهيم حيث من خلال الاشكالية التالية :ماهي الاليات التي يمكن اتباعها لتنمية وتنويع الصادرات بهدف تحفيز النمو الاقتصادي؟ وما هو الوضع في الجزائر بالنسبة لهذا الموضوع؟ توصل الى النتيجة التالية ان سياسة التوجه الى الخارج من خلال الصادرات تحظى في الوقت الحاضر بموقع بارز بين اهتمامات السياسات الاقتصادية لكافة الدول، المتقدمة منها والنامية على حد سواء، ومن خلال تحليل دور واثر تنمية الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر، لوحظ ان الصادرات لعبت دورا كبيرا في تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي، لكن هذا الدور لا يعتبر حقيقيا لاعتماد الصادرات الجزائرية في الاساس على المحروقات، مما دفع بالسلطات الجزائرية الى اتخاذ اجراءات في سبيل تطوير الصادرات خارج

المحروقات .ولكن على الرغم من اتباع هذه السياسات لم يتحقق تنويع ولا زيادة في الصادرات الجزائرية خارج المحروقات حسب النسب المرجوة والمأمولة.

د. اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – مذكرة ماجستير من اعداد مصطفى بن ساحة والذي توصل من خلال الاشكالية التالية :الى اي مدى تسهم استراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية المعتمدة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي بالجزائر؟ الى كشف الارتباط القوي بين الصادرات والنمو الاقتصادي، فهي تلعب دورا كمحرك للنمو الاقتصادي وهو ما يعكس الاهتمام الكبير بها في الفكر الاقتصادي. بالإضافة الى المساهمة الفعالة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي من خلال القيمة المضافة والناتج الداخلي الخام و رقم الاعمال السنوي.

هـ. اثر ترقية الصادرات الغير نفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري– مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية من اعداد الباحث قاسمي الاخضر حيث توصل من خلال الاشكالية التالية: ما مدى اهمية و دور الصادرات غير النفطية في النمو الاقتصادي بالجزائر؟ الى ان اهداف التنمية الاقتصادية بالجزائر اصبح يتوقف على نشاط الدولة في التصدير خاصة خارج قطاع المحروقات نظرا لما يلعبه من دور مهم في تحقيق معدلات نمو عالية وخلق المزيد من فرص العمل وتوفير الموارد المالية اللازمة للمشاريع التنموية.

8- حدود الدراسة:

يمكن تقسيم الدراسة الى حدود مكانية وحدود زمانية كما يلي :

الحدود المكانية: تتناول الدراسة الاقتصاد الجزائري,

الحدود الزمانية: تتناول الدراسة الفترة الممتدة ما بين 2005 الى 2014 (حجم العينة 09سنوات)

09-تقسيمات الدراسة:

و للإلمام بجميع جوانب الموضوع المدروس قمنا بتقسيم الدراسة الى ثلاثة فصول كما يلي:

الفصل الاول الذي جاء بعنوان النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات، الذي حاولنا من خلاله ابراز مختلف مفاهيم و طرق القياس المتعلقة بالنمو الاقتصادي، وكذا مختلف النظريات والنماذج القديمة و الحديثة لمختلف المدارس الاقتصادية المفسرة للنمو الاقتصادي.

أما الفصل الثاني بعنوان تنمية الصادرات وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، والذي أبرزنا فيه كل من ماهية التصدير من حيث المفهوم والاهمية والانواع الدوافع والنظريات، ثم تطرقنا الى علاقة نمو الصادرات بالنمو

الاقتصادي من خلال عرض بعض الدراسات التجريبية السابقة التي توضح هذه العلاقة، ثم توضيح الضرورة الداعية لتنمية الصادرات غير النفطية، واخيرا عرض لتجارب بعض الدول الناجحة في ترقية صادراتها.

وأخيرا الفصل الثالث بعنوان آليات ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي وذلك من خلال عرضنا الى اهم الجهود المبذولة في ترقية الصادرات غير النفطية، ثم تطرقنا الى دراسة وضعية الصادرات الجزائرية للفترة (2005-2014)، وفي الاخير قمنا بتحديد العلاقة بين الصادرات النفطية وغير النفطية بالناتج المحلي الاجمالي باعتباره اهم مؤشر للتعبير عن النمو الاقتصادي، بالإضافة الى العقبات التي تواجه التصدير الغير نفطي في الجزائر.

الفصل الأول

النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات

تمهيد

يمثل النمو الاقتصادي منذ القدم هدفا وهاجسا تسعى جميع الشعوب والأمم بمختلف ثقافاتها وإيديولوجياتها للعمل على تحقيقه والبحث عن الوسائل والعوامل التي من شانها الرفع من معدل المستوى المعيشي للفرد والمجتمع ككل. وبالتالي يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية، وهدف أي سياسة اقتصادية كانت وخاصة البلدان المتخلفة اقتصاديا والتي تشكل نحو ثلاثة أرباع سكان العالم، بحكم أنه من جهة يبرز حقيقة الاداء الاقتصادي بصفة عامة ومن ثم يبرز الوضعية الاقتصادية الامر الذي يمكّن من توضيح الرؤى الاقتصادية، ويبرز في أي إتجاه يسير الاقتصاد، ومن جهة أخرى يعبر عن مدى تحسن رفاهية المجتمع ومنه جاء النمو الاقتصادي في صدر اهتمامات العديد من الاقتصاديين تماشيا وتطور الفكر الاقتصادي إذ كان الإهتمام يدور حول المحددات والعوامل المفسرة للنمو الاقتصادي، حيث كان الاقتصاديون الكلاسيك من الاوائل الذين تطرقو لهذا الموضوع من خلال نظريات كل من "**Malthus، Ricardo،Marx،Adam Smith**" وغيرهم، ثم جاء بعدهم النيوكلاسيك امثال" **shumputer**" واهتماماته بالابتكارات التكنولوجية وصولا إلى النظرية الكنيرية ونموذج الذي يُعد إلى الآن من أهم النماذج التي ساهمت في تحديد محددات النمو الاقتصادي، إلا أنه يبقى نموذج "**Solow**" والنماذج التي أتت من بعده والتي ارتبطت به وأعطت لظاهرة النمو الاقتصادي تفسيرا جديدا أقرب إلى الواقع وخاصة واقع الدول النامية في تفسير النمو الاقتصادي.

إن اهتمام هؤلاء الاقتصاديون في دراساتهم للاقتصادالكلي بالنمو الاقتصادي، ومدى فاعلية العوامل المكونة له، بهدف دراسة الاستقرار على المدى البعيد، إذ يتطلب ذلك مستويات معينة لمعدلات النمو الاقتصادي التي من شانها تمكين اقتصاد أي دولة من الانتعاش، وتِبعا لذلك سنقوم بدراسة هذا الفصل من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي؛

المبحث الثاني: محددات النمو الاقتصادي وطرق قياسه؛

المبحث الثالث: نظريات النمو الاقتصادي ونماذجه.

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي

إنه من المهم جدا تحديد مفهوم النمو الاقتصـــادي، وجملة المفاهيم المتعلقة به، لكنه من الصـــعب التمييز بين مصطلح النمو الاقتصادي " **La croissance economique**". وبعض المصطلحات المشابهة له في المعنى، كـالتطور الاقتصـــادي والتنميـة الاقتصـــاديـة والتخلف، ولعـل أبرزهـاهو التنميـة الاقتصـــاديـة **"Développement economique"** كونها أكثر ذكرا وارتباطااذا ذكر النمو، لذا ســـوف نميز بين هذه المصطلحات وبين النمو لنتوصل إلى الفهم الجيد والفرق الجوهري بينهم، وبالتالي فما هي حقيقة هذا المفهوم أو المصطلح؟ وما هي مختلف المفاهيم المرتبطة به؟

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي والفرق بينه وبين بعض المصطلحات

الفرع الاول: تعريف النمو الاقتصادي

نظرا للأهمية الكبيرة التي يتميز بها موضوع النمو الاقتصادي في التحليل الاقتصادي ماضيا وحاضرا، فقد تعددت وتنوعت تعاريفه، وذلك حسب تنوع واختلاف أراء المفكرين والمحللين، واختلاف أماكنهم وبيئاتهم، وعلى هذا الأساس فللنمو عدة تعريفات يمكن ذكرها على سبيل المثال، وليس على سبيل الحصر كما يلي:

1.يعرفه**"John arrow"** بالزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين.[1]

2.الزيادة المستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، حيث أن:

(متوسط الدخل الفردي = الناتج الوطني /عدد السكان)، وهذا لن يتحقق إلا إذا كان معدل نمو الناتج الوطني أكبر من معدل نمو السكان.[2]

3.ويعرّفه الاقتصادي**"S.Kuznet"**: النمو الاقتصادي هو زيادة طويلة في طاقة الاقتصاد الوطني وقدرته على إمداد السكان بالسلع المتنوعة.[3]

---

1 أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الراية للنشروالتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2013، ص 63.

2 خالد بن جلول، أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي (دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1970-2006)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2009/2008، ص60.

3 على مكيد، وعماد معوش، قياس أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على الناتج الوطني مع تحليل المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، العدد 13، السنة 2013، ص 174.

4.ويعرّف **"Dembele.Esaïe"** النمو الاقتصادي على أنه الزيادة على مدى فترة طويلة من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي...ويتطلب تحقق النمو الاقتصادي بعض العوامل الرئيسية منها مؤسسات مستقرة، وتدريب رأس المال البشري والتخصص وفقا لقانون "**آدم سميث**" لتقسيم العمل وقانون الميزة النسبية " **لديفيد ريكاردو**" ونظام الضرائب التي تشجع العمل ونظام المالية المناسبة والفعالة.[1]

5.ويذهب **"Joseph Schupeter"** إلى أن "النمو ينصرف إلى التغير البطيء على المدى الطويل، والذي يتم من خلال الزيادة التدريجية والمستمرة في معدل نمو السكان ومعدل نمو الإدخار".

ويضيف **"Milton Friedman** " أن النمو الاقتصادي إنما يعني توسع الجهاز الإنتاجي في إتجاه أو أكثر بدون تغيرات في الهيكل الاقتصادي.[2]

6.أما شبيرو **"chapiro"**فعرّف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة في الإنتاج الاقتصادي عبر الزمن، ويعتبر المقياس الأفضل لهذا الإنتاج هو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.[3]

7.ويعرّف **"Dominic Salvatore"**النمو الاقتصادي بأنه توسع قدرة الإقتصاد على الإنتاج خلال الزمن، حيث أن هذا التوسع في الإنتاج يكون نابعا من الزيادة في الموارد البشرية والطبيعية ورأس المال والتقدم التكنولوجي.[4]

ولكن بصفة عامة يمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه التغير الإيجابي أو الزيادة في مستوى إنتاج السلع والخدمات للدولة، من خلال فترة زمنية محددة (في الغالب سنة)، وهذه الزيادة يجب أن تكون مستمرة وتقاس بنسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي (PIB)، ويكون معدل النمو اسمي أو حقيقي باستباعد أثر

1 Dembele Esaie, Marché financier et croissance economique en cot d'ivoir, ministère de l'enregistrement superieur et de la recherche scientifique « une analyse de la causalité au sens de granger » D.E.S.S Hautes etudes en gestion de la politique economique, 11 promotion (2009), Republique de cote d'ivoire union discpline-travail, P09.

2 حمداني محي الدين، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2009/2008، ص 6.

3 طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 2012/1970، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، غيرمنشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سنة 2014/2013، ص 75.

4 خالد بن جلول، مرجع سابق، ص 61.

التضخم[1]، تقارن النسبة في سنة معينة بسابقتها، وتعتبر الزيادة في رأس المال والتقدم التكنولوجي وتحسن مستوى التعليم في عصرنا هذا الأسباب الرئيسية للنمو الاقتصادي.[2]

وبالتمعن في هذه التعريفات السابقة فإننا نجد أنها تشير إلى جملة من العناصر والتي يجب التأكيد عليها وتلخيصها كما يلي:

ا- لا يمكن القول عن الزيادة في إجمالي الناتج المحلي لوحدها، بانها تعبّر عن نمو اقتصادي في مجتمع ما، إذ لا بد أن تترافق هذه الزيادة بحصول زيادة محققة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إن هذا الشرط الأساسي يقود إلى شرط ثاني، هو أن تكون نسبة النمو السكاني في مجتمع الدراسة أقل من نسبة الزيادة في الإنتاج المحلي الإجمالي أو ما يُعبَّر عنه بالدخل الوطني وبناءً على ذلك يكون:

معدل النمو الاقتصادي= معدل النمو في الدخل الوطني- معدل النمو في التعداد السكاني

فمن المعادلة السابقة نلاحظ أن معدل النمو في التعداد السكاني يدخل كطرف فاعل في تحديد نسبة النمو الاقتصادي بالدول، إذ لابد على هذه الدول التي تستهدف تحقيق نمو اقتصادي أن تهتم بنسبة النمو السكاني لديها.[3]

ب-يجب أن تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل، أي أنها لا تختفي بمجرد اختفاء الأسباب، أي أن النمو ظاهرة مستمرة وليست ظاهرة عارضة أو مؤقتة، ففي حالة منح دولة غنية إعانة لدولة فقيرة، مما ينجم عنه زيادة في متوسط الدخل الحقيقي فيها لمدة عام أو عامين، ولكن لا تعتبر هذه الزيادة المؤقتة نمو اقتصادي.[4]

1 عبد الحفيظ خزان، تفعيل دور أسواق الأوراق المالية وأثرها على النمو الاقتصادي، "دراسة سوق عمان للأوراق المالية من (2002 إلى 2013) مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سنة (2014/2013)، ص 89.

2 www.aljazeera.net/encyclopedia/economy/2008/416/النمو الاقتصادي/ date de consultation : 15/02/2015, heure: 22:00.

3 مصطفى احمد حامد رضوان، التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم جهود النمو والتنمية في العالم، الدار الجامعية للنشر، مصر، سنة 2011، ص 156.

4 بيوض محمد العيد، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية "دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، سنة 2011/2010، ص 68.

ج–إن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي، فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يحصل عليها الفرد في فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، وذلك مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها، اما الدخل الفردي الذي يساوي نسبة الدخل النقدي إلى المستوى العام للأسعار، فهو يشير إلى كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة، وبالتالي لكي يحدث هناك نمو اقتصادي يجب أن يكون معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم.[1]

وإجمالا يمكن القول بأن النمو الاقتصادي هو عبارة عن ظاهرة كمية تتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من فترة إلى اخرى (عادة ما تكون سنة)، ويأخذ معدل النمو الاقتصادي عموما 03 حالات:

1. معدل نمو ثابت: اي نمو منتظم عبر الزمن.
2. معدل نمو متزايد: أي يزداد عبر الزمن.
3. معدل نمو متناقص: أي متناقص عبر الزمن.[2]

الشكل رقم(01): اشكال النمو الاقتصادي عبر الزمن.

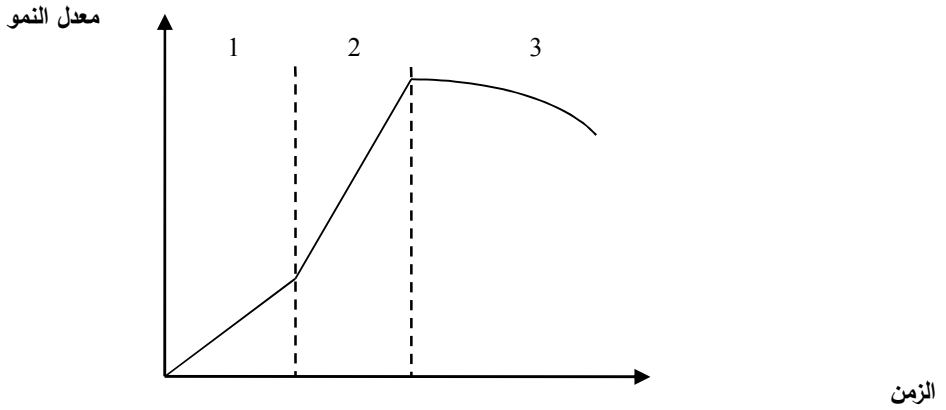

المصدر: وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها "حالة الجزائر، مصر، السعودية" مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، السنة 2014/2013، ص 9.

1 قويدري كريمة، الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011/2010، ص 37–38.

2 وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها "حالة الجزائر، مصر، السعودية" مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، السنة 2014/2013، ص 9.

الفرع الثاني: الفرق بين النمو الاقتصادي وبين بعض المصطلحات

1/الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

هناك الكثير من الخلط وعدم التفرقة بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، في حين لكل واحد منها مفهومه الخاص.

حيث تشير الأبيات الاقتصادية إلى أن النمو الاقتصادي يختلف عن التنمية والتي تهتم بتحسين مستوى المعيشة خلال تطوير وإنشاء البنيات الأساسية واستدامة البنية التحتية وتطوير رأس المال المادي والبشري وتوفير فرص العمل والخدمات الصحية والتعليمية والأمنية، اي انها مجموعة الخطط الهادفة لبعث زيادة في الناتج المحلي الاجمالي اما النمو فيركز على الإنتاج والإنتاجية، أي التغيير في معدل النمو والمعدل الإجمالي.[1]

ويقول "**بونيه**" «إن النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة، وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة، في حين أن التنمية الاقتصادية، تفترض تطويرا فعالا وواعيا، أي إجراء تغيرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة، ومنه على عكس النمو الاقتصادي فإن التنمية تنطوي تغيرات في هيكل توزيع الدخل وتغير في هيكل الإنتاج، وتغير في نوعية السلع والخدمات، وهذا يعني إجراء مجموعة من التعديلات الهيكلية في بنيات المجتمع».[2]

إن المفهوم الواسع للتنمية لا يقلل من شأن النمو الاقتصادي أو يهمشه، بل هو عنصر رئيسي من عناصرها.[3]

1 محمد الحسن خليفة، النمو الاقتصادي في الدول الإفريقية بين المتغيرات المحلية والعالمية، ورقة بحثية مقدمة إلى المجلة المصرفية واقتصادية، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، بنك السودان المركزي–السودان، العدد (69)، سبتمبر 2013، ص 4.

2 حمزة مرداسي، دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، السنة 2010/2009، ص 36–37.

3 ياسر محمد جاد الله محمود، الماكية الفكرية والنمو الاقتصادي، مطبعة الاسراء، مصر، سنة2003، ص129.

2/الفرق بين النمو الاقتصادي والتقدم الاقتصادي

إن قياس النمو ما هو إلا قياس كلي لزيادة السلع والخدمات المنتجة في فترة معينة مقارنة بالخبرة السابقة، اما التقدم الاقتصادي فهو الزيادة بين فترة وأخرى لمتوسط الناتج الحقيقي، متوسط الدخل الحقيقي ومتوسط الاستهلاك الحقيقي للسكان.[1]

ويعرّف "**R.Barré**" التقدم بأنه «نمو الموارد المتاحة بنسبة تفوق نمو السكان»، ويعبّر التقدم الاقتصادي عن مجموع التحسينات في الميزان الاقتصادي والاجتماعي المرافق للنمو[2]، ومنه فإن التقدم ما هو إلا مظهر من مظاهر النمو الاقتصادي واستمراره وتحقيق الغايات الاجتماعية لمجمل الأفراد.[3]

3/الفرق بين النمو الاقتصادي والتطور الاقتصادي:

التطور لغة يعني الحركة إلى الأمام، وفي المجال الاقتصادي يعني تقدما اقتصاديا نحو أهداف محددة مسبقا إما كمية، كزيادة المنتج أو نوعيته، كتوزيع أفضل للمداخيل داخل الدولة، فالتطور إذ يدل على التغير والحركة، وغالبا ما يُستخدم للدلالة على الحالة الاقتصادية لبلد ما أو قطاع ما، فنقول مثلا: التطور الاقتصادي أو التطور الصناعي لبلد ما خلال فترة معينة، وهو ليس مرادفا للنمو، إذ أنه يمكن أن يكون هناك تطور في المجال الصناعي بوتيرة أخف من تزايد السكان، فهنا لا يوجد، كما أنه ليس مرادفا للتنمية، إذ أنه يمكن أن يكون هناك تطورا اقتصاديا دون أن يكون مصحوبا بتغيرات هيكلية وذهنية تضمن استمرارية هذا التطور (أي لا يوجد هناك تنمية).[4]

---

[1] بن شعيب فاطمة الزهراء، دور البورصة في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الاسواق المالية الخليجية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، سنة 2011/2010، ص127.

2 جلال خشيب، مفهوم التقدم والتطور الاقتصادي متاح في: www.alukah.net/culture/0/78626/.تاريخ الزيارة: 2015/2/18.الساعة 15:26

3 خالد بن جلول، مرجع سابق، ص 65.

4 عبد الرحمان بن سانية، الإنطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، سنة (2013/2012)، ص 8.

المطلب الثاني: عناصر النمو الاقتصادي وانواعه

الفرع الاول: عناصر النمو الاقتصادي

يوجد العديد من العناصر التي تحدد النمو الاقتصادي، والتي توضع في شكل مجتمعات تتمثل أساسا في العمل، رأس المال، التقدم التقني أو التكنولوجي، ويتم تركيبها في مستويات ونسب عقلانية تضمن مستويات من الإنتاج وهي:

1/العمل: هو عبارة عن مجموع القدرات الفيزيائية والفكرية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته[1]، حيث يعتبر من العناصر المهمة في زيادة الإنتاج، وبالتالي زيادة معدل نمو الناتج القومي، ويرتبط حجم اليد العاملة بعدد السكان النشيطين في البلد، وكذا ساعات العمل التي يبذلها العامل، كما تمثل الزيادة في عدد السكان عاملا رئيسيا في ارتفاع حجم العمالة في الدولة.

ويجب التركيز على نوعية العمل، حيث يعتبر التحسين المستمر في نوعية عنصر العمل من العناصر المهمة في زيادة إنتاجيته، ويتم تحسين عنصر العمل عن طريق التدريب أثناء العمل والتعليم.[2]

2/رأس المال: يعرّف رأس المال على أنه مجموع السلع والخدمات التي توجد في لحظة معينة في اقتصاد معين، كما يمثل رأس المال مجموع الاستثمارات والتجهيزات والبُنى التحتية التي يمتلكها الاقتصاد في لحظة زمنية معينة، ويتم تمويل رأس المال من الإدخار الذي يذهب للاستثمار، وبدون أن تكون هناك فجوة بين الاثنين، إذ أن زيادة الإدخار تؤدي إلى زيادة الاستثمار، ومن غير الممكن تطور بقاء الأموال المدخرة بدون استخدامها لأغراض الاستثمار الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الناتج والدخل، وما يزيد في القدرة على التكوين الرأسمالي في الاقتصاد، كما يمكن أن يكون رأس المال عن طريق الاقتراض الداخلي والخارجي والمساعدات الخارجية، وهو يساهم بدرجة كبيرة في تطوير البنية التحتية للاقتصاد التي تساعد في تسريع العملية الإنتاجية وفي استثمارات البنية التحتية للاقتصاد مثل: الطرق والسكك الحديدية والإتصالات والكهرباء...الخ.[3]

1 جلال خشيب، عناصر ومقاييس النمو الاقتصادي في:/www.alukah.net/culture/0/799206.تاريخ الزيارة:2015/2/07 الساعة 18:04.

2 محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، دار القاهرة للنشر، القاهرة، 2001، ص 81.

3 مرداسي حمزة، دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص 38.

ويُقسم رأس المال إلى قسمين رئيسيين:

1. رأس المال المادي: كالمصانع الجديدة والآلات والمعدات والأدوات.
2. رأس المال البشري: فمن أشكاله: استثمار العنصر البشري في التعليم الرسمي والتعليم غير الرسمي، والتدريب في العمل والتعليم أثناء العمل، وكذلك الاستثمار في الصحة.[1]

3//التقدم التكنولوجي:

هو تنظيم جديد للإنتاج يسمح بالاستخدام الأكثر فاعلية للموارد المتاحة والتي توظَف بطريقة أكثر كفاءة أي (إنتاج كمية أكبر من المنتوج بنفس كميات عناصر الإنتاج المتاحة أو إنتاج نفس الكمية من المنتوج بكميات أقل من عناصر الإنتاج) أو بطريقة جديدة في العملية الإنتاجية حتى وإن بقيت كمية الإنتاج على حالها وحدث تقدم تقني، فإن ذلك سيؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي، وبالرغم من أنه من الصعب القياس الدقيق للناتج العلمي للعلماء بكل دولة، فإن الإنفاق الكلي على البحث والتطوير يمثل مؤشرا واسع القبول.[2]

الفرع الثاني: أنواع النمو الاقتصادي

تعتبر ظاهرة النمو الاقتصادي ظاهرة مستمرة وليست مؤقتة وهي تتفرع إلى (03) أنواع كالتالي:

1//النمو الطبيعي: ويحدث هذا النمو بفضل القِوى الاقتصادية الذاتية المتاحة للدولة، دون وضع خطة اقتصادية وطنية[3]، وبالتالي إن النمو الطبيعي هو عبارة عن ذلك النمو الذي يحدث في صورة عمليات موضوعية في مسارات تاريخية، كما تتعاقب عمليات التاريخ الطبيعي، وقد حدثت ظاهرة النمو الطبيعي تاريخيا بالإنتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية وتتخلص كما يلي:

- التقسيم الاجتماعي للعمل.
- التراكم الأولي لرأس المال.

1 كامل رشيد علي المكي، أثر التعليم على النمو الاقتصادي "حالة الأردن" مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، غير منشورة، جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، سنة 1991، ص ص 44-45.

2 بيوض محمد العيد، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية، دراسة مقارنة (تونس، الجزائر، المغرب)، مرجع سابق، ص 70.

3 شيبان آسيا، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، "حالة الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر-كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2009/2008، ص 16.

- سيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة.
- تكوين السوق الداخلية، بحيث يصبح لكل منتج سوق فيها عرض وطلب.[1]

2/النمو العابر: هو النمو الذي لا يملك صفة الاستمرارية والثبات، وإنما يأتي استجابة لبروز عوامل طارئة –عادة ما تكون خارجية–ما تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته، وتقع أكثرية الدول النامية تحت هذا النمط من النمو[2]، حيث ينشأ كنتيجة لتوفر مؤشرات إيجابية مفاجئة في تجارتها الخارجية، سرعان ما تتلاشى بنفس السرعة التي ظهرت بها.

3/النمو المخطط: هو عبارة عن ذلك النمو الذي يكون نتيجة عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع وترتبط قوة وفاعلية هذا النمط ارتباطا وثيقا بقدرات المخططين وواقعية الخطط المرسومة، كما ترتبط بفاعلية التنفيذ والمتابعة ومشاركة الجمهور في عملية التخطيط في كافة مستوياته.

وتجدرالإشارة إلى أن دراسات التخطيط الاقتصادي، تعتبر علما حديث النشأة نسبيا، فقد أصبح التخطيط نشاطا واسعا تمارسه دول عديدة، وغدت التنمية هدفا عاليا تسعى لتحقيقه كافة دول العالم.

لذلك سعت العديد من الدول الرأسمالية الكبرى لتعظيم استفادتها من بعض أدوات التخطيط لرسم سياسات الطلب الفعال وتحقيق العمالة الكاملة وفقا للنظرية الكينزية لمعالجة الازمات الدورية التي تلحق بمستويات النشاط الاقتصادي.

وفي الأخير يجب الإشارة إلى أنه إذا كان كل من النمو الاقتصادي الطبيعي والمخطط بمثابة نمو ذاتي الحركة، فإن النمو العابر بالنسبة لمعظم الدول النامية هو نمو تابع يفتقد إلى صفة الحركة الذاتية، كما تجدر الإشارة أيضا إلى أن النمو الذاتي إذا ما استمر خلال فترة طويلة يتحول إلى نمو مضطرد، ويتحول أيضا إلى تنمية اقتصادية بالمعنى الكامل للكلمة.[3]

1 حمداني محي الدين، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، "دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 8.

2 كامل رشيد علي التلي، أثر التعليم على النمو الاقتصادي، "حالة الأردن، مرجع سابق، ص 42.

3 مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، المركز الجامعي بغرداية,معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير,سنة2011/2010,ص4–5.

وهناك من يصنف النمو الاقتصادي إلى نوعين كما يلي:

1/النمو الاقتصادي الموسع "La croissance extantive": يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يعادل معدل نمو السكان، أي أن الدخل الفردي ساكن.

2/**النمو الاقتصادي المكثف "La croissance intensive"**: يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان وبالتالي فان الدخل الفردي يرتفع وعليه المرور من النمو الموسع إلى النمو المكثف، ويمثل نقطة الانقلاب أين يتحول المجتمع تماما والظروف الاجتماعية تتحسن.[1]

المطلب الثالث: أهمية وخصائص النمو الاقتصادي:

الفرع الاول: أهمية النمو الاقتصادي:

نعني بأهمية النمو الاقتصادي ما يجققه النمو للفرد والمجتم من مزايا ومحاسن:

1/بالنسبة للأفراد: إن النمو الاقتصادي يسمح بزيادة دخل الفرد الحقيقي، وكذا زيادة الإنتاج المادي الموجه لتلبية الحاجات الإنسانية المختلفة، وبالتالي فإن النمو الاقتصادي يرفع من القدرة الشرائية للأفراد ويساعد في القضاء على الفقر ومظاهر البؤس بين الأأفراد وتحسين الصحة العامة.

كما يساعد النمو على تخفيض عدد ساعات العمل للأفراد ويفتح لهم آفاق التحضر والرفاهية.

2/ بالنسبة للدولة: ان الدولة هي الحامية العامة للافراد والساهرة على أمنهم، وذلك من خلال مختلف هيئاتها وهياكلها، وبما أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة عائدات الدولة فإنه يسهل لها مهامها المختلفة، ويدفعها للبحث عن تقنيات جديدة في مجال الإنتاج والدفاع، كما أن النمو يؤدي بالدولة إلى إعادة توزيع الدخل على الأفراد، وضمان بعض الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم، بالإضافة إلى تدقيقادلولة وبحثها في مصادر النمو تجعلها تستطيع بناء استراتيجية مستقبلية كمواصلة هذا النمو بناءً على إحصائيات ومعطيات ميدانية.[2]

الفرع الثاني: خصائص النمو الاقتصادي

بالاعتماد على التعريف الذي وضعه **"Kuznets"** الخاص بالنمو الاقتصادي، والذي مؤداه أنه قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، والتي تتحدث زيادة متنامية في القدرة الإنتاجية، تكون

1 Forum.univebiskra.net/index.php ? topic=5032.0, date de consultation le : 19/02/2015, heure : 17 :01.
2 www.startimes.com/ ? t =32344602.date de consultation le : 19/02/2015, heure : 22 :09.

مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يتطلبها هذا الامر، فإن للنمو الاقتصادي ست خصائص تتميز بها المجتمعات المتقدمة وهي:

1-المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج: حيث أن البلدان المتقدمة حاليا وعبر تاريخها الاقتصادي الممتد من سنة 1770 إلى يومنا هذا حققت معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، ونصيب الفرد من الناتج، فقد بلغ متوسط معدلات النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج لهذه الدول نحو (02%) و(01%) للنمو السكاني و(03%) لنمو الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي، وهذا مقارنة بفترة ما قبل الثورة الصناعية.

2-**المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج:** حيث أكدت الدراسات التي أعدها البنك الدولي أن إجمالي الإنتاجية لعناصر الإنتاج هي المحدد الأساسي لنمو الدول النامية، وذلك لأنها توضح كفاءة استخدام كل مدخلات دالة الإنتاج بغض النظر عن نمو هذه المدخلات، بما يؤدي إلى زيادة المخرجات دون الزيادة في مدخلات العمل ورأس المال، كما لوحظ خلال فترة النمو الحديث زيادة كبيرة في الإنتاجية تراوحت بين 50% و75% للنمو التاريخي بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج.[1]

3- **المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي الاقتصادي:** تتميز البلدان المتقدمة الحديثة بالمعدل لالمرتفع للغيير القطاعي والهيكلي الملازم لعملية النمو، ما نتج عنه التحول التدريجي من الأنشطة الزراعية إلى الأنشطة الصناعية، ثم من الصناعة إلى الخدمات، مما أنتج تحولا وتطورا للشركات الأسرية والشخصية إلى المنظمات غير الشخصية الوطنية متعددة الجنسيات، ثم أعقب ذلك تحول القوى المهيمنة من الأنشطة التقليدية إلى الحضرية، ولم تعد متمركزة فيها، فمثلا كان إجمالي قوة العمل الملتحقة بالقطاع الزراعي في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1846 حوالي 53,5 %، وانخفضت بحلول عام 1960إلى 7 % فقط.

4-**المعدلات المرتفعة للتحول الاجتماعي والسياسي والإيديولوجي:** عادة ما يصاحب التغير في الهيكل الاقتصادي في أي مجتمع تغيرات في الإتجاهات والمؤسسات والإيديولوجيات، وتعرف عملية التحول الحضري هذه بالتحديث، ولهذه العملية مجموعة من المظاهر أهمها:

أ. الرشادة، وتتم من خلال تحديث طريقة التفكير، وكذلك العمل والإنتاج والتوزيع والاستهلاك بالنسبة لجميع الانشطة، فما يحتاجه العالم المتخلف هو مجتمع علمي وتكنولوجي، فلابد من تطبيق أساليب جديدة في

1 وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، حالة الجزائر، مصر، السعودية، مرجع سابق، ص 10.

كل شيء سواء في المزرعة أو في المصنع أو في المواصلات....الخ، والأساليب الحديثة ليست فقط في امتلاك الأدوات واستخدامها، وإنما أيضا لابد أن يصاحبها تفكير حديث.

ب. التخطيط الاقتصادي: والذي يكون له التأثير الكبير في التعجيل بعملية التنمية الاقتصادية، والذي يشترط فيه تحديد الأهداف السياسية والحكومية المرتبطة بالتنمية المستقبلية للبلد، وتحديد الاستراتيجية التنموية التي تجسد الأهداف وتحولها إلى واقع يومي ملموس (باستخدام واستغلال الوسائل الضرورية التي تنفذه وتشمل الاقتصاد باكمله دون تهميش أو استصغار هدف معين باستخدام نموذج من نماذج الاقتصاد الكلي وتحديد المدة الزمنية المستهدفة مع مراعاة وضع خطط تكميلية يتم الاستنجاد بها في حال تعثر البرنامج التنموي لسبب أو لآخر.

ج. التعاون أو التوزان الاجتماعي والاقتصادي والمساواة، ويعني التوزيع الأكثر عدالة للدخل على الطبقات الاجتماعية وتقليل الفروق في الثروة وتوزيع الدخل والعمل على رفع مستوى المعيشة وتكافؤ الفرص.

د. تحسين الإتجاهات والمؤسسات يعتبر ضروريا من اجل زيادة كفاءة وفعالية العمال وتشجيع المنافسة الفعالة وتحقيق الحراك الاجتماعي وتشجيع المشروعات الفردية وتحقيق مساواة أكثر في الفرص، مما يساعد على رفع الإنتاجية في مفهوم تحديث العمالة عن طريق غرس المثل العليا كالكفاءة، الذكاء، الحفاظ على الوقت الالتزام، الامانة والقيادة، التعاون والاعتماد على الذات، الاستقامة والنزاهة، وبُعد النظر.

هـ. الهيمنة الدولية: عُرفت المجتمعات المتقدمة بميلها التاريخي للسيطرة على المواد الاولية والمواد الخام والعمالة الرخيصة وفتح الأسواق المربحة امام المنتجات الصناعية في المستعمرات السابقة –وهي في أغلبها البلدان النامية–مما ادى بتجدد الاستعمار من خلال القوى التكنولوجية الحديثة المحتكرة لديها خاصة المواصلات والإتصالات، مما فتح المجال للسيطرة الاقتصادية والسياسية مجددا على البلدان النامية والضعيفة.

و. الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي العاملي، حيث أنه بالرغم من المكاسب التي حققها الناتج العالمي منذ قرنين من الزمن، فإن ذلك لم يشمل كل سكان العالم، فالتوسع في النمو الاقتصادي العالمي الحديث حققهأقل من ربع سكان العالم بما يعادل (80 %) من الانتاج العالمي، وأن علاقات القوة بين الدول المتقدمة والنامية غير المتكافئة تزيد من تعميق الفجوة بينهما عبر الزمن، وأصبحت إحتمالات اللحاق

شبه مستحيلة، لأن البلدان المتقدمة تتحول من الصناعات الآلية إلى الهندسية والدقيقة وهي تحتكرها حتى فيما بينها.[1]

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي:

يتفق معظم الاقتصاديين على أن النمو الاقتصادي يتأثر بعدد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية يمكن تلخيصها كالآتي:

1. انخفاض مستوى الإدخار المحلي الذي يعتبر من المصادر الهامة لتوفير الموارد المالية التي يمكن استخدامها في المجالات الاستثمارية المختلفة، وكذلك ضعف وعدم تطور المؤسسات والأسواق المالية المحلية لاستقطاب الموارد.
2. عدم تطور أو وجود البنيات الأساسية التي تساعد وتسهل عملية تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تحريك عوامل الإنتاج والسلع المنتجَة من مناطق الإنتاج إلى اماكن الاستهلاك والتصدير وذلك باستخدام وسائل النقل البري والسكك الحديدية وتوفير الخدمات المصاحبة مثل النقل المبرد والتغليف والتعبئة.
3. الاعتمادعلى عدد محدود من سلع الصادرات وتصدير السلع في شكل مواد خام دون إضافة قيمة وسيؤدي ذلك إلى انخفاض عائد الصادر في حالة انخفاض الطلب العالمي، مما يؤثر سلبا على مقدرة الدولة على استيراد السلع الاستراتيجية، ومقابلة الالتزامات الخارجية، وتشير التجربة إلى تأثر الدول المصدرة للمواد الاولية سلبا بالأزمة العالمية الأخيرة، حيث انخفض الطلب على صادراتها، وقد أدى ذلك إلى تراجع تدفق الموارد من العملات الأجنبية، وحدوث عجز في الحساب الجاري والرأسمالي نتيجة لانخفاض عائد الصادرات وتدفق رؤوس الاموال للداخل، وقد يغطي ذلك العجز بالاستدانة من الخارج، مما يضعف ثقة المستثمرين الاجانب، وبالتالي تخفيض استثماراتهم في إنشاء المشروعات الإنتاجية والخدمية، وينعكس ذلك سلبا على الدول المستضيفة للاستثمار الأجنبي المباشروعدم إتاحة إمكانية الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة وتدريب وتطوير القوى العاملة والتي يلاحظ ضعف الموارد المخصصة لتأهيلها في معظم الدول النامية، هذا بجانب عدم الإهتمام بتطوير مهارات المستثمرين ورجال الأعمال المحليين للقيام بادلور المنوط بهم وتحقيق النمو الاقتصادي.

1 كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر، مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية وقياسية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، سنة 2013/2012، ص 30-31.

4. عدم تحصيل الإيرادت العامة بصورة مثلى من مصادرها المختلفة وعدم ترشيد الإنفاق وحصره على الاولويات يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للدخول والأرباح، وبالتالي انخفاض الإدخار، كما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج، وبالتالي انخفاض تنافسية سلع الصادرات.
5. عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي وظهور النزاعات يؤدي إلى انخفاض الإنتاج بغرض الاستهلاك المحلي والتصدير ويضعف ذلك إمكانية تحقيق النمو الاقتصادي.
6. التغيرات المناخية وعدم توفر البيئة المواتية للاستثمار يحد من فرص تحقيق النمو الاقتصادي.[1]

المبحث الثاني: محددات النمو الاقتصادي وطرق قياسه

المطلب الأول: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي مؤشرا صريحا عن حقيقة الأداء الاقتصادي، وتتوضح من خلاله العلاقة بين كل من المدخلات والمخرجات في الاقتصاد، وهذا البند هو باختصار الإجابة على السؤال التالي كيف يتسنى تحقيق النمو الاقتصادي؟

نشير في بادئ الامر إلى أنه على الرغم من أن الدول سريعة النمو قد تختلف في طرقها الخاصة التي يمكن من خلالها تحقيق نموها الاقتصادي السريع، إلا انها تشترك جميعها في سمات عامة معينة، فالعملية الأساسية للنمو والتطور الاقتصادي التي ساعدت في نجاح كل من بريطانيا واليابان، وهي نفس العملية التي نشهدها في الوقت الحاضر تسري في الدول النامية، كما في كل من الصين والهند، وفي واقع الامر فإن الاقتصاديين الذين قاموا بدراسة عملية النمو الاقتصادي قد توصلوا إلى انه من المتعين أن تتكىء قاطرة النمو على نفس المحددات والمقومات، وبغض النظر عن مدى ثراء الدول أو فقرها، وتتمثل تلك المحددات فيما يلي[2]:

1/ كمية ونوعية الموارد البشرية:

متوسط الدخل الحقيقي للفرد = الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي / عدد السكان

وعليه، ومن خلال المعادلة السابقة نستنتج أن معدل النمو الاقتصادي يتزايد كلما تزايد الطرف الايمن من المعادلة، أي الدخل الحقيقي للفرد، وهذا يعني أن النمو الاقتصادي متوقف على قيمة الطرف الأيسر من

1 محمد الحسن خليفة، النمو الاقتصادي في الدول الإفريقية، بين المتغيرات المحلية والعالمية، مرجع سابق، ص4-5.

2 علي مكيد وعماد معوشي، قياس أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على الناتج الوطني مع تحليل المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي في الجزائر، مرجع سابق، ص 174-175.

المعادلة،أي على نسبة زيادة المقام المتمثل في عدد السكان بالنسبة للبسط، أي قيمة الناتج الوطني الاجمالي الحقيقي، بمعنى اخر انه كاما زادت النسبة في الناتج الوطني الاجمالي اكبر من معدل نمو السكانكلما كان هناك زيادة في معدل الدخل الحقيقي الفردي و بالتالي تحقيق زيادة في النمو الاقتصادي، اما اذا كانت نسبة الزيادة في الناتج الوطني الاجمالي الحقيقي تقل عن الزيادة في عدد السكان، فإن معدل الدخل الحقيقي للفرد سوف يشهد تراجعا، ويدل هذا على أن زيادة السكان تُعتبر من المشكلات الرئيسية التي تقف في وجه عملية التنمية الاقتصادية في الدول خاصة في الدول النامية التي تعاني من ضغط سكاني **"pressure population".**

ولكن مما يلاحظ من المعادلة السابقة أنها تستخدم عدد السكان مؤشرا كميا صرفا **"indicateur Quantitative "**، بيد أن هناك اعتبارات كمية ونوعية أخرى يجب أخذها بعين الإعتبار، فمثلا تؤدي زيادة السكان إلى زيادة حجم القوى العاملة **"labour force"**، أي الزيادة في عدد السكان القادرين والراغبين في العمل، بحيث تؤثر انتاجية العمل على معدل النمو الاقتصادي.[1]

2/ الموارد الطبيعية:

تعد قلة أو وفرة الموارد الطبيعية في المجتمع أحد المحددات الهامة لزيادة معدل النمو الاقتصادي، كتوفير المياه الأراضي الصالحة للزراعة، مصادر الطاقة: كالبترول والغاز والثروات المعدنية الأخرى، ولكن هذا لا يعني توفر الموارد الطبيعية في دولة ما من الدول حدوث نمو اقتصادي، بل تكون مرهونة بالاستغلال الأمثل لهذه الموارد الطبيعية، وسوء التوزيع والاستغلال الخاطىء المبني على سياسات اقتصادية غير سليمة، كالدول النفطية العربية مثلا، هو سبب تدني الوضع الاقتصادي وفي نفس الوقت هناك دول لا تتوفر فيها الموارداالطبيعية استطاعت استغلال ما لديها من موارد طبيعية، وتعويض ما يلزمها عن طريق الاستيراد، مما يؤدي إلى تحقيق أعلى معدلات نمو من بين الدول.[2]

3/تراكم رأس المال:

تؤثر الزيادة في تراكم راس المال إيجابا على النمو الاقتصادي، وتراكم رأس المال في مجتمع ما هو مقدار ما يحوزه الإقتصادمن السلع الرأسمالية، من مؤسسات إنتاجية ومكائن وطرق ومواصلات وجسور ومباني ومدارس وجامعات ومستشفيات وهياكل البنية التحتية المختلفة التي تنشأ من ذلك الجزء الذي يضحي به المجتمع من

1 طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، 1970-2012، مرجع سابق، ص ص 80-81.

2 بدر شحدة سعيد حمدان، مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني(1995-2010)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، سنة 2012، ص 14.

استهلاكه الجاري، وعندما يُخصص جزء من الدخل الحالي كإدخار ليتم استثماره، وحتى يزيد نمو الدخل والناتج المستقبلي دون وجود فجوة بين الإدخار والاستثمار، أي أن زيادة الإدخار تؤدي إلى زيادة الاستثمار من غير الممكن تصور بقاء الاموال مدخرة دون استثمارها، وهذا بدوره يزيد من الناتج والدخل، مما يزيد من التكوين الرأسمالي في الاقتصاد (المصانع، والآلات والمعدات) وهذا يؤدي لتوسع مستويات الإنتاج التي يمكن تحقيقها، وتستكمل هذه الاستثمارات المباشرة في البنية الاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها أن تسهّل وتكمل الأنشطة.[1]

ويتحدد معدل تراكم راس المال بتلك العوامل التي تؤثر في الاستثمار:

أ. توقعات الأرباح "Profit expectations"

ب. السياسات الحكومية إتجاه الاستثمار

ويختلف تأثير هذه العوامل من بلد لآخر، إلا أنه يبقى أن المظهر الاولي لعملية تراكم رأس المال بالنسبة لجميع البلدان هو ضرورة، فتراكم رأس المال يتعلق بشكل مباشر مع حجم الإدخار، والذي هو نسبة من دخل المجتمع الذي لا ينفق على الاستهلاك، والذي يوجه ليضاف إلى حجم المتراكم من السلع الرأسمالية، فالإدخار هنا يصبح كثمن أو كتكلفة للنمو الاقتصادي.[2]

3/التقدم التكنولوجي:

إن التقدم التكنولوجي والمعرفة والابتكارات الجديدة تعتبر مساهمة من المساهمات المستديمة لنظرية النمو الاقتصادي، حيث تتضمن خلق أفكار جديدة تكون جزئيا غير متسمة بالتزاحم أو التنافس، كما تعتبر الطريقة الوحيدة لتفادي العوائد المتناقصة في المدى الطويل، ومن ثم اذا إحلال رأسمال قديم برأس مال جديد يتحسن بتحسن الشكل والنوعية، فإن رصيد رأس المال الحقيقي في المجتمع يظل ثابتا، ولا تتحقق أية زيادة في الدخل الوطني، ومع ذلك نفرض الان ان هناك نموا في المعرفة التقنية لا بسبب التراكم المزيد من رأس المال، لذا فإن لهذا النوع من الزيادة في الدخل الوطني، يمكن أن يتأتى إما من خلال تقدم المعرفة التقنية داخل المجتمع، وإما من خلال تقدم المعرفة التقنية داخل المجتمع، واما من خلال إستيراد هذه المعرفة من الخارج.[3]

1 univ-Fisdis.alafdal.net/83167-Topic, date de consultation le : 24/02/2015, Heure 18: 48.

2 خزان عبد الحفيظ، تفعيل دور الأسواق المالية وأثرها على النمو الاقتصادي، دراسة "سوق عمان للأوراق المالية" من: 2002 إلى 2013، مرجع سابق، ص 96.

3 مسغوني منى، علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة بين (1970-2001)، مذكرة متممة كجزء من متطلبات شهادة الماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، سنة 2005/2004، ص 81.

إلى حد ما، فإن الدول الأقل تقدما يمكن أن تأخذ بتلك الأساليب التقنية في الإنتاج من خلال استيرادها من الخارج، والاستفادة منها في تنمية اقتصادهامن خلال معالجة الاختلالات الهيكلية الكامنة في اقتصاديات هذه الدول ولاسيما ضعف ومرونة الجهاز الانتاجي وارتفاع معدلات البطالة، أما الدول الأكثر تقدما فإنها دائما تبحث في تطوير الأساليب التقنية وابتكار أساليب جديدة، وبالتالي وجود ما يسمى بالفجوة التكنولوجية، يوحي بأن هناك مجال للابتكار يتجاوز مجرد نقل التكنولوجيا الأجنبية.[1]

4/العوامل البيئية:

يحتاج النمو الاقتصادي إلى ضرورة توفر مناخ مشجع على ذلك، ومن ذلك العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وبمعنى وجوب توفر قطاع مصرفي يتلاءم ومتطلبات النمو الاقتصادي، وكذا نظام ضريبي يشجع على تأسيس الاستثمارات الجديدة، ونظام قانوني يعمل على ارساء قواعد التعامل التجاري، واستقرار سياسي وحكم يدعمان النمو الاقتصادي، ولعل هذا العامل هو ما يبرر تحقيق عديد من الدول معدلات نمو مرتفعة، بينما لم تتمكن من تحقيقها دول أخرى قد تفوق الدول الأولى من ناحية توفر الإمكانيات الطبيعية ووفرة المورد البشري الفعال.[2]

المطلب الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي

على الرغم من وجود فروق واضحة بين كل من النمو والتنمية فإنها كثيرا ما تُستخدم كمفردات بسبب ما تشتمله من عناصر مشتركة، ولعل ما يعنينا تحت هذا العنوان هو الوسيلة التي عن طريقها تتعرف على ما يحققه المجتمع من نمو، أي ما هي الوسائل التي يمكن عن طريقها قياس درجة النمو الاقتصادي في دولة ما؟ وبالتالي توجد (03) معايير رئيسية لقياس النمو:

أولا/ معاييرالدخل.

ثانيا/ معاييراجتماعية.

ثالثا/ معاييرهيكلية.[3]

وسنتناول هذه المعايير تباعا فيما يلي:

1 علاوة نواري، التكامل الاقتصادي العربي والاسلامي اللوحة الاقتصلدية لمسيرة التنمية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، مصر، سنة2010، ص164.

2 عائشة مسلم، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2004)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2007/2006، ص22.

3 Site.iugaza.edu.ps/…/الفصل الثاني-النمو الاقتصادي...Date de consultation le : 24/02/2015, Heure : 21:54.

1/ معايير الدخل:

من تعريفنا للنمو الاقتصادي نستنتج أنه مرتبط بالتوسع في الناتج الوطني الحقيقي، والتوسع في الدخل الفردي، فمقياس النمو يعبّر عن التغير في نمو الناتج القومي الحقيقي بين فترتين مقسوما على الناتج الإجمالي للفترة الأساسية، المنسوب إليها القياس[1]، ويمكن أن نقسم معيار الدخل إلى ثلاثة مؤشرات كما يلي:

أ. **الدخل الوطني الإجمالي:** ويعرّف على أنه إجمالي الدخول المكتسبة من إنتاج السلع والخدمات في الدولة خلال سنة، وهذا من الناحية القيمية، اما من الناحية الإسمية فيُعرّف على أنه كل السلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد ما خلال فترة زمنية معينة.

وتعتبر دراسات حسابات الدخل الوطني الاجمالي من أهم المؤشرات التي تعطي صورة عن النشاط الاقتصادي في المجتمع، ولحسابه تحدد فترة زمنية عادة ما تكون سنة، وبدأ الاقتصاديون بالإهتمام بدراسة هذا المؤشر بعد الحرب العالمية الثانية، والتي كان لها انعكاسات كبيرة على مجمل الاقتصاديات الصناعية في الاقتصاد العالمي.

ب. **الدخل الوطني المتوقع:** يقترح البعض من الاقتصاديين قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع، وليس الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية كما يتوفر لها الإمكانيات المختلفة للاستفادة من ثرواتها الكامنة، إضافة إلى ما يمكن أن تبلغه من تقدم في أساليب تسيير إنتاجها.[2]

ج. **متوسط نصيب الفرد:** وهو اكثر المعايير استخداما وصدقا بحسب الكثير من الاقتصاديين، غير أن قياسه وإحصاءه يعرف بعض المشاكل والصعاب لدى البلدان النامية،مما يجعل مقارنة المجتمعات به غير دقيقة لاختلاف أسس وطرق القياس والتقدير، كتلك القائمة على حسابه، وانطلاقا من إجمالي السكان أو تلك المعتمد على السكان العاملين فقط، فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك وحسابه لقوة العمل مفيد من نواحي الإنتاج، وفي هذا الشأن اعتقد **"Charles Kind Leberger"** أن إهتمام التنمية يجب أن يُوجَه إلى الإنتاجية وليس إلى مستوى المعيشة، اما جمهور الاقتصاديين فيتمسكون بمعيار متوسط نصيب الفرد من الدخل لكون الهدف النهائي للتنمية هو رفع مستويات المعيشة والرفاهية.

1 محمد ناجي حسن خليفة، مرجع سابق، ص23.

2 عبد الغفار غطاس، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سنة 2010/2009، ص 31- 32.

د. ***معادلة سنجر" Singer"**** حيث في سنة 1952 وضع "**سنجر**" معادلة النمو الاقتصادي التالية:

$$D=SP-R$$

حيث (D) هي معدل النمو السنوي لدخل الفرد، بينما تمثل (S) معدل الإدخار الصافي، وأما (P) فهي إنتاجية رأس المال (إنتاجية الاستثمارات الجديدة)، في حين تمثل (R) معدل نمو السكان، حيث قام "**سنجر**" بافتراض أن (S= 6%) من الدخل الوطني و(P= 0.2%) و(R=1.25%)، فإن معدل النمو السنوي لدخل الفرد هو (D=−0.5)، وهو ما يوضح أن دخل الفرد في البلدان النامية لا يتحسن، بل يتدهور، رغم أن افتراضات "**سنجر**" كانت صادقة في عهده، وهي غير ذلك في الوقت الحالي لكون أن زيادة المتغيرات التفسيرية لبعض من هذه البلدان أكبر مما تم وصفه سيحقق لها معدلات نمو موجبة، فمثلا بإمكان بعض الدول ادخار نسبة أكبر من إنتاجية رأس المال يمكن أن تكون أكبر من (0.2%) وأن معدل النمو السكاني لبعض الدول يفوق (1,25 %).[1]

2/**المعايير الاجتماعية:** هناك العديد من المعايير الاجتماعية لقياس النمو الاقتصادي، وسوف نتناول فيما يلي أهم المؤشرات الاجتماعية بقدر من التوضيح.

ا. معايير صحية: هناك عدة معايير تُستخدم لقياس مدى التقدم الصحي:

- عدد الوفيات لكل 1000 من السكان.
- توقع الحياة عند الميلاد، اي متوسط عمر الفرد، فكلما زادت على درجة التقدم الاقتصادي والعكس صحيح.
- كذلك توجد مؤشرات عديدة اخرى نذكر من بينها عدد الأفراد لكل طبيب وعدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات وهكذا.

ب. *معايير تعليمية*: يؤدي التعليم إلى زيادة المعرفة وإلى اكتساب مهارات جديدة، وهذه الأمور تؤدي إلى زيادة الإنتاجية من ناحية وإلى ترشيد الإنفاق من ناحية أخرى، بمعنى أن التعليم يؤدي إلى زيادة الدخل وزيادة الاستثمار والإدخار.

***ج. معايير التغذية*:** تعاني الدول النامة من عدم قدرتها على تدبير الغذاء الأساسي لسكانها، فعلي الرغم من أن الإنتاج العالمي للغذاء قد ازداد إلا أن معظم الزيادة مصدرها دول شمال أمريكا وأوربا، اما الوضع في الدول النامية

* هانس ولتر سنجر، اقتصادي الماني، ولد سنة 1910، درس في جامعة كمبريدج أين، حصل على شهادة الدكتوراه.

1 كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة العربية، دراسة تحليلية وقياسية، مرجع سابق، ص 23.

فإن زيادة إنتاج الغذاء فيها لم يلاحق الزيادة في عدد سكانها، وترتب على ذلك زيادة اعتماد الدول النامية على الإنتاج من دول شمال أمريكا وأوروبا.

ولعلاج هذا الموضوع يتطلب الأمر زيادة الإهتمام بالقطاع الزراعي وتطويره وتقديم المنح والمعونات للمشروعات الزراعية التي سيترتب على إقامتها زيادة إنتاج الغذاء.[1]

د. معيار نوعية الحياة المادية: المعايير السابقة جميعها معايير فردية تعتمد على ناحية اجتماعية بذاتها، ولكن نحن بصدد معرفة معيار نوعية الحياة المادية فهو معيار اجتماعي مركب يتضمن أكثر من جانب من جوانب الحياة، ولذا فإنه أكثر شمولا ومقارنة بالمعايير السابقة، فهو يتكون من:

- توقع الحياة عند الميلاد.
- معدل الوفيات بين الأطفال.
- معرفة القراءة والكتابة.

هـ. دليل التنمية البشرية: وهو مقياس حديث نسبيا وهو من المعايير المركبة حيث يتكون من (03) معايير جزئية أو فرعية:

- معيار العمر المتوقع عند الميلاد.
- معيار التحصيل العلمي.
- معيار متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي.[2]

3/ المعايير الهيكلية:

قبل الحرب العالمية الثانية كانت الدول الصناعية المتقدمة تعمل على توجيه اقتصاديات الدول النامية التي كانت معظمها تحت سيطرتها السياسية والاقتصادية نحو إنتاج المنتجات الأولية (الزراعة والمعدنية) حتى يتسنى لها الحصول عليها لأسعار ملائمة، وحتى تبقى تلك الدول سوقا لتسويق منتجاتها من السلع الصناعية، ولكن هذا الموضوع لم يعد مقبولا بعد الحرب العالمية الثانية لعدة أسباب:

- حصول معظم تلك الدول على استقلالها.

1 فؤاد محمد الشريف بن غضبان، الاقتصاد الحضري، دار البازوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، السنة 2015، ص62.

2 Kenana online.com/users/mohamed mahdi/posts/650792, date de consultation : 27/02/2015, heur : 12 :22.

- تراجع أسعار المنتجات الأولية وتدهور شروط التبادل التجاري في غير صالح الدول النامية.

لذلك اتجهت معظم الدول النامية إلى إحداث تغييرات هيكلية في اقتصادها عن طريق الإهتمام بالتصنيع، وذلك بهدف توسيع قاعدة الإنتاج وتنويعه.[1]

المطلب الثالث: فوائد النمو الاقتصادي وتكاليفه

تسعى جميع الدول إلى تحقيق نسب اعلى من النمو الاقتصادي نظرا للأهمية التي يتمتع بها والفوائد التي تعود على شعوبها، والأكيد أنه لتحقيق أي هدف خاصة إذا كان مهما عليهاأن تتحمل أعباؤه وتكاليفه للوصول إليه. فما هي فوائد النمو الاقتصادي وما هي تكاليفه؟

الفرع الاول: فوائد النمو الاقتصادي

من أهم الفوائد التي تنجم عن النمو الاقتصادي هي:

- زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات.
- زيادة رفاه الشعب عن طريق زيادة الإنتاج والرفع في معدلات الأجور والأرباح والدخول الأخرى.
- يساعد على القضاء على الفقر ويحسن من المستوى الصحي والتعليمي للسكان.
- زيادة الدخل القومي يسمح بزيادة موارد الدول ويعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها كتوفير الأمن، الصحة والتعليم، بناء المنشآت القاعدية والتوزيع الأمثل للدخل القومي، دون أن يؤثر ذلك سلبا على مستويات الاستهلاك الخاص.
- تحسين مستوى الخدمات العامة، كما ونوعا، وذلك بزيادة الحصيلة الضريبية الناتجة عن زيادة الدخل.[2]

1 عبد الغفار غطاس، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص 32.

2 بنابي فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي –دراسة نظرية مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، سنة 2009/2008، ص 10.

الفرع الثاني: تكاليف النمو الاقتصادي

تعتبر تكاليف النمو بمثابة التضحيات والأضرار التي يتحملها المجتمع بجميع جوانبه مقابل الرفع من حجم الناتج وتحسين معدلات النمو الاقتصادي.

1/ التكاليف البيئية والصحية:

إن من النتائج السلبية للنمو الاقتصادي والذي كان سببه التوسع في القطاعات الصناعية والفلاحية حدوث مختلف أنواع التلوثات البيئية حتى تصبح هذه القطاعات مضرة بحياة الفرد والمجتمع، بالإضافة إلى انتشار الجراثيم والآفات الاجتماعية وتعقيد الحياة الاقتصادية والاجتماعية، حيث يبرز لنا الجدول التالي كيف أن معدل نمو نفقات الصحة يفوق معدل نمو الناتج الداخلي الخام في عدة دول من العالم، وأن الدول ترتفع فيها معدلات النمو الاقتصادي ترتفع فيها معدلات نفقات الصحة، وهو ما يؤكد العلاقة في نفس الإتجاه التي تربط النمو الاقتصادي والتلوث البيئي.[1]

الجدول (01): معدل النمو الحقيقي لنفقات الصحة ومعدل النمو للناتج الحقيقي خلال الفترة (1970-2002)

الدولة	معدل النمو الحقيقي لنفقات الصحة	معدل نمو الناتج الحقيقي
الو. م. أ	%6,23	%3,10
بريطانيا	%3,91	%2,31
السويد	%2,92	%2,01
ألمانيا	%4,62	%2,52
اليابان	%5,50	%3,07
النرويج	%5,82	%3,57
إسبانيا	%5,79	%3,03

Source : Christian Hagist who's going brok ? nber working paper n°11833, 2005, P29, www.nber.org /papers (w11833), date de consultation 27/02/2015, heure : 17 :43.

1 بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2001-2009)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، غير منشورة، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2010/2009، ص 85-86.

2/ التضحية بالاستهلاك:

يعتبر عامل ترشيد الاستهلاك مهما في عملية النمو الاقتصادي بحكم أنه يتعلق مباشرة بالتراكم الرأسمالي الذي يُعد أساس النمو الاقتصادي، فالتضحية بالاستهلاك تعني زيادة التوجه نحو الاستثمار، وبالتالي الرفع من مخزون رأس المال، قصد زيادة الناتج في المستقبل لذلك فمن المهم على الأجيال الحالية التصحية بحجم معين من الاستهلاك حتى تنعم الاجيال المستقبلية بنوع من الرفاهية الاقتصادية التي تتجلى في ارتفاع حجم الدخل الوطني من خلال إرتفاع معدلات النمو الاقتصادي.

3/ التضحية بالراحة الآنية:

إن الرفع من حجم الناتج، ومن ثم معدل النمو الاقتصادي يعني زيادة استغلال الموارد الاقتصادية للمجتمع، وذلك يكون بزيادة حجم العمالة وكذا زيادة الحجم الساعي للعمل بشكل يمكن من رفع حصيلة عملية الإنتاج.

وبالتالي فإن زيادة الحجم الساعي للعمل بالخصوص تعني التضحية بالراحة في الوقت الحالي، والراحة هنا يُقصد بها الوقت ما عدا ساعات العمل، إذ أن الأفراد قد يفضلون الاشتغال لعدد من الأيام والراحة في أيام أخرى، أو يفضلون الاشتغال لعدد معين من الساعات في اليوم والراحة في الساعات المتبقية، وبالتالي فإن الرغبة في رفع حجم الناتج تتطلب زيادة الحجم الساعي للعمل، وهو بمثابة تضحية بالراحة للأفراد، والتي يمكن قياس قيمتها بحجم الدخل الذي يمكن تحقيقه لو استغل ذلك الوقت في العمل لقاء اجر معين.

4/التضحية بالرغبات الآنية:

طالما كان الهدف هو زيادة معدل النمو، فإن ذلك يتطلب الزيادة من التضحيات سواء بالراحة أو بالاستهلاك، فعندئذ لا بد من مقارنة قيمة أو كلفة التضحيات التي يرغب بها اليوم أو الغد من أجل تحقيق قدر معين من النمو الاقتصادي مع قيمة المنافع التي تتحقق في المستقبل.[1]

1 عائشة مسلم، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2004، مرجع سابق، ص25-26.

المطلب الرابع: تصنيف الدول وفق معيار النمو الاقتصادي

سنحاول في هذا المطلب حصر مجموعة من العوامل المتشابهة بين عدد من الدول وتصنيفها في نفس الصنف، وذلك من أجل معرفة مدى تقدم دولة ما مقارنة بالدول الأخرى أو تأخرها عنها، وسنتطرق فيما يلي إلى التصنيفات التالية:

1/التصنيف البسيط:

من أهم أنواع التصنيف البسيط تصنيف البنك الدولي، وتصنيف الأمم المتحدة:

أ. **تصنيف البنك الدولي:** تكمن بساطة هذا التصنيف في الاعتماد على معيار الدخل للفصل بين بلد متخلف وآخر متقدم، بحيث إذا بلغ متوسط الدخل الحقيقي قيمة معينة نقول ان البلد متخلف وإذا تعداها نقول انه سار في طريق النمو، ويقسم البنك الدولي الدول إلى 03 مجموعات:

- مجموعة الاقتصاديات المنخفضة الدخل.
- مجموعة الاقتصاديات المتوسطة الدخل.
- مجموعة الاقتصاديات مرتفعة الدخل.

حيث أن الدول التي يكون دخل الفرد فيها أقل من 300 دولار وذلك بأسعار 1992 تعتبر دول منخفضةالدخل.

بينما الدول التي يقل فيها دخل الفرد عن (7000 دولار) ويزيد عن (700 دولار) تعتبر دول متوسطة الدخل أو دول متخلفة "**Pays sous développés**".

ويقسم البنك الدولي الدول المتوسطة الدخل إلى مجموعة دول متوسطة الدخل الأدنى بين (700 و3000 دولار)، ومن بين هذه الدول نجد الجزائر، وإلى مجموعة الدول المتوسطة الدخل الأعلى(3000 إلى 7000 دولار)، أما الدول التي يتجاوز دخل الفرد السنوي فيها (7000 دولار) فتعتبر دول متقدمة.

ب.تصنيف الأمم المتحدة:

يعتبر تصنيف الامم المتحدة كمحاولة لتفسير النمو من الجانب الاجتماعي، وذلك بدراسة مشاكل الصحة والتعليم ومستوى الدخل الحقيقي، وتحديد معيار يأخذ بعين الاعتبار هذه الجوانب ووفقه يتم تصنيف الدول إلى (03) مجموعات:

- **المجموعة الاولى:** هي المجموعة ذات التنمية البشرية العالية، والتي يتراوح مقياس التنمية فيها بين (0,8و 1) وتقع جميع الدول المتقدمة في هذه المجموعة.
- **المجموعة الثانية:** هي المجموعة ذات التنمية البشرية المتوسطة وهي التي يتراوح مؤشر التنمية البشرية ما بين (0,50 و 0,79).
- **المجموعة الثالثة:** هي مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة، وهي الدول التي يقل مقياس التنمية فيها عن (0,50).

2/ التصنيف وفق خصائص عوامل الإنتاج:

إن التصنيف وفق هذا المدخل يقتضي دراسة الخصائص الكمية والنوعية لعوامل الإنتاج.

أ. **العمل:** تعني الدول النامية عادة يكون هناك فائض في اليد العاملة غير المؤهلة، والحاجة إلى اليد العاملة الماهرة، وهو الذي يؤدي إلى انخفاض انتاجية اليد العاملة في الدول النامية عكس الدول المتقدمة.

ب. **التقدم التكنولوجي:** إن تصنيف التكنولوجيا الحديثة في مختلف القطاعات الاقتصادية يقتضي من الدول النامية إعطاء الأهمية للتكوين والبحوث التطبيقية التي بواسطتها تستطيع الدول النامية التحكم ولو تدريجيا في التكنولوجياو الأساليب الفعالة للتنظيم، وبالتالي رفع إنتاجية القطاعات الإقتصادية.

ج. **الموارد الطبيعية:** إن اختلاف الدول من مواردها الطبيعية والبيئة السائدة لها، حيث أن وفرة الموارد الطبيعية عامل رئيسي ومن العوامل المساعدة على تحقيق النمو، إلا أن هذه التحاليل لا تخلو من استثناءات، حيث نجد معظم الدول النامية اليوم تحتوي على خيرات باطنية كبيرة وطقس معتدل، إلا أنها بقيت تراوح مكانها وانعدام الحافز فيها إلى التنمية، وذلك ما يُبرز لنا جليا قصور تصنيف التنمية بهذا المنظور.

3/ التصنيف وفق خصائص النشاط الاقتصادي:

وفق هذه النظرة يتم تقسيم النشاط الاقتصادي إلى (03) قطاعات، القطاع الأول يضم الزراعة والموارد الأولية وقطاع الخدمات وقطاع الصناعة، حيث أننا نجد في معظم البلدان النامية حوالي من (40%) إلى (60%) من الناتج الوطني بها يرجع إلى القطاع الأول، أما القطاع الصناعي فيُعتبر مصدر من (10%) إلى (20%) من الناتج بينما يساهم قطاع الخدمات ما بين (20%) إلى (40%)، ونجد أيضا أن جُل اليد العاملة تشتغل

بالقطاع الأول في الدول النامية، وبالتالي فإن تغير مساهمة أو مكانة مختلف القطاعات في الناتج الوطني تبرز لنا مدى سير البلد في طريق النمو.

4/ التصنيف حسب الإمكانيات البشرية والطبيعية المتاحة لكل بلد:

وفق هذا التصنيف يتم أخذ بلد معين كنوع لبقية الدول المشابهة له من حيث الثروات الطبيعية المتاحة وكذا من حيث الطاقات البشرية التي يزخر بها، ويتم تحديد النوع الإفريقي والنوع الأمريكي والنوع الشرق آسيوي.

أ. **النوع الإفريقي:** ممثلا في كينيا، ومن ملامحها أنها دولة غنية بالموارد الطبيعية ونقص في الموارد البشرية خاصة من الناحية النوعية والاعتماد على صادرات المنتجات الأولية.

ب. **النوع الأمريكي (اللاتينية):** ممثلا في المكسيك هي غنية بالموارد الطبيعية والبشرية، ويعتمد التصنيع فيها على رأس المال الأجنبي والبترول.

ج. **النوع الشرق آسياوي:** ممثلا في التايوان التي تتميز بغنى الموارد البشرية، وقلة الموارد الطبيعية وتمويل التصنيع عن طريق صادرات المنتجات الصناعية.[1]

المبحث الثالث: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي

لقد حظي موضوع النمو الاقتصادي باهتمام واسع في الفكر الاقتصادي، وتم تناوله من طرف العديد من المفكرين الاقتصاديين خلال فترات وحقب زمنية مختلفة تختلف الواحدة عن الأخرى من جوانب عديدة ومتنوعة، وأبرزها يتمثل في تطور والتغير الحياة الاقتصادية للإنسان، وهذا ما جعل مفهوم النمو الاقتصادي يتغير عبر مختلف مراحل تطور الفكر الاقتصادي، ومن ثم فقد أعطيت له نظريات عديدة تعكس كل واحدة ظروف الحقبة الاقتصادية السائدة.

1 Aissaaoui.blogspot.com/2013/11/blog-post-18.html, date de consultation : 27/02/2015, heure : 19 :05.

المطلب الأول: التفسير الكلاسيكي للنمو الاقتصادي

لقد تطورت النظريات الاقصادية في تفسير النمو الاقتصادي والعوامل المؤثرة فيه، ويعتبر الاقتصاديين الكلاسيك من الأوائل الذين تطرقوا لهذا الموضوع، حيث إستند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها: الملكية الخاصة، والمنافسة التامة، وسيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط، ومن المفيد أن نتعرض في هذا المطلب إلى نماذج وأفكار أشهر وأبرز روادها[1]:

الفرع الأول: نموذج أدم سميث"adam smith"(1723-1790)

لقد كان "**أدم سميث**" متفائلا، إذ كان يرى بوادر توحي بأن الثراء العام غير محدود بطبيعته، شريطة أن تكون الأسواق حرة في توجيه الموارد، وفي تحديد أرباح المنتجات الذين يسعون من خلال بحثهم عن منفعتهم الخاصة إلى إرضاء رغبات المستهلكين، وإذ اقتصرت الحكومات على دورها في الدفاع القومي، وتحقيق النظام والعدالة وتوفير التعليم للشعب وامتنعت عن وضع قيود على التجارة الخارجية والداخلية وفي هذه الحالة يكون النمو الاقتصادي ثمرة لـ (03) ظواهر رئيسية.

لقد ركز "**أدم سميث**"على اهمية ما أسماه تقسيم العمل، وهو زيادة الإنتاجية الناتجة عن تخصيص ناجع لكل فرد عامل في مجموعة صغيرة من العمليات، مما يسمح باتقانها، ويسمح بتقليص الوقت اللازم للانتقال من مهمة إلى مهمة مختلفة عنها تمام، ولإيضاح فكرته استشهد سميث بزيادة الإنتاجية التي نتجت عن تقسيم العمل تقسيما دقيقا في معمل الدبابيس، حيث ارتفع انتاج العامل مئتي مرة ضعف أو اكثر عما كان بإمكانه إنتاجه لو كان العامل مكلفا بتنفيذ كل العمليات الضرورية لصناعة الدبابيس، ويضيف سميث أن زيادة الإنتاجية يتنامى مع إتساع السوق المستهدف، وكلما زاد إتساع هذا السوق كان بالإمكان تقسيم المهام بطريقة أدق مما يرفع من إنتاجية العامل.[2]

ويوضح "**أدم سميث**"أن التخصيص وتقسيم العمل لابد وأن يُسبق بتراكم رأس مالي والذي يتأتى أساسا من الإدخار، وعليه يكون الإدخار هو أساس النمو الاقتصادي، ويقول بأنه بوجود التراكم الرأسمالي تصبح عملية النمو متجددة ذاتيا، حيث يرفع تقسيم العمل من مستوى الإنتاجية فتزيد الدخول والأرباح فتخصص أجزاء إضافية

1 بقللة إبراهيم، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر–، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2009/2008، ص 48.

2 فريديريك م.شرر، ترجمة علي أبو عمشة، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، مكتبة العبيكان، سنة 2002، ص 18-19.

أكبر منها للإدخار والاستثمار (تراكم رأسمالي أكبر)، فمزيد من تقسيم العمل مع تكنولوجيا احدث ليزيد الانتاج و مزيد من الارباح.....وهكذا، و لكنه في الوقت نفسه يشير الى ان هذه العملية التراكمية للنمو لها حدود، حيث يؤدي وصول الاقتصاد إلى مرحلة حدة التراكم الرأسمالي، ومنه إلى هبوط الأرباح ونقل المدخرات ومعدلات التكوين الرأسمالي لينتهي الأمر بحالة ركود.[1]

الشكل رقم (02): أفكار "أدم سميث" في النمو الاقتصادي

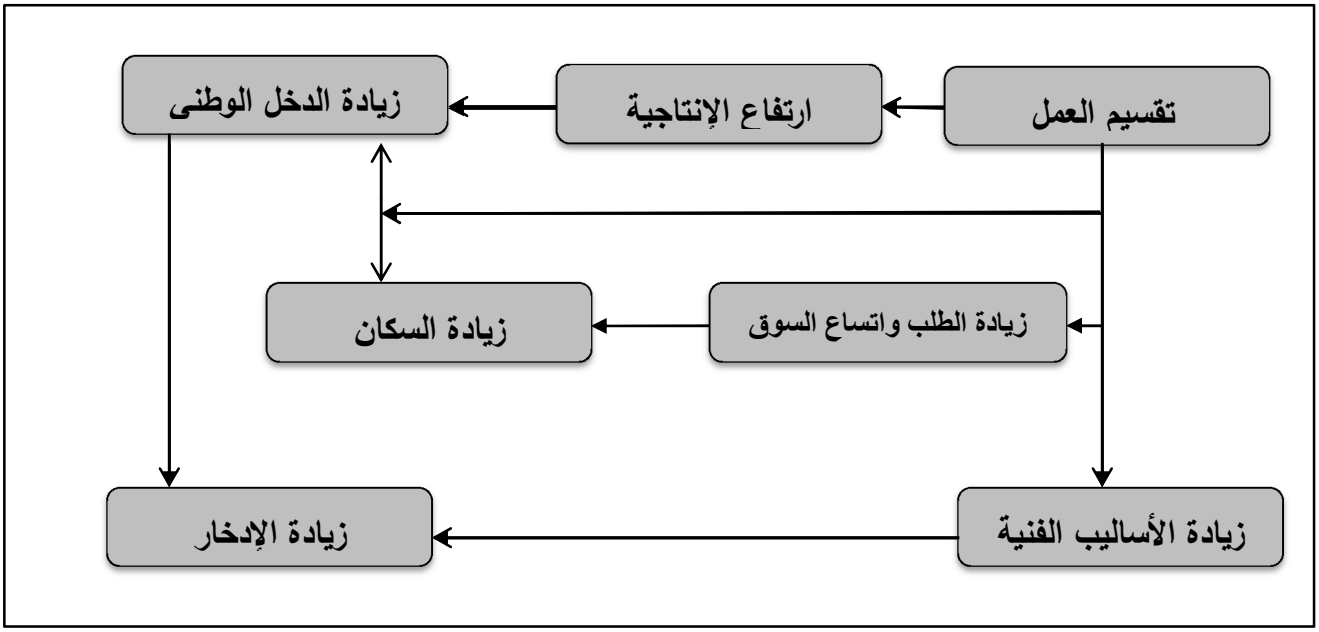

المصدر: بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر (2001-2009)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2010/2009، ص 96.

الفرع الثاني: نموذج دافيد ريكاردو"David Ricardo" (1772-1823)

يعتبر "**دافيد ريكاردو**" من أبرز مفكري المدرسة الكلاسيكية، والذي عمل على تعميق آراء وأفكار هذه المدرسة، وارتبطت باسمه العديد من الآراء والافكار منها ما يتصل بالربح والأجور والتجارة الخارجية وما إلى ذلك.

وفيما يخص آرائه على النمو الاقتصادي، فإنه يرى أن الزراعة تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية لأنها تساهم في توفير الغذاء للسكان، إلا أنها تخضع لقانون الغلة المتناقصة، ولم يعط أهمية تذكر لدور التقدم

1 د.عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي، نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، متاح على الموقع:
Faculty.mu.edu.sa/dowload.php ?fid= 33040, date de consultation le :28/02/2015, Heure : 15 :06.

التكنولوجي في التقليل من أثر ذلك، ومن خلال تحليله لعملية النمو، قسم "**دافيد ريكاردو**" المجتمع إلى (03) طبقات:

- الأولى: ملاك الأراضي؛
- الثانية: العمال؛
- الثالثة: الطبقة الراسمالية.

هذه الاخيرة حسب "**ريكاردو**" هي الطبقة المنتجة، والتي تعتبر ضرورية لعملية النمو الاقتصادي لأنها تستهلك جزء قليل من دخلها الذي ياتي من الأرباح والباقي يتحول إلى مدخرات، والتي تعتبر هي الأساس لتراكم رأس المال.

وعلى أساس تقسيمه للمجتمع إلى المجموعات السابقة، يوزَع الدخل إلى (03) حصص رئيسية:

- الأجور التي تُدفع للعاملين.
- الريع الذي يُدفع لمالكي الأراضي.
- الربح وهو الحصة التي يحصل عليها الرأسماليون مقابل إشرافهم على العملية الإنتاجية من أصلها، فإذا كان الدخل النقدي هو الأجور مع الريع والأرباح، نلاحظ أن ارتفاع حصيلة الاجور والريع يؤدي إلى انخفاض نسبة الأرباح في الدخل القومي، وصحة هذا التحليل تكون في المنافسة التامة، وبما أن الأرباح حسب "**دافيد ريكاردو**" هي المحرك الرئيسي للنشاط والنمو الاقتصادي، فإن انخفاضها يؤدي إلى تأثر التكوين الرأسمالي في النشاط الصناعي الذي يؤدي في النهاية إلى حالة من الركود الاقتصادين ومنه فإن "**دافيد ريكاردو**" يرى أن رأس المال هو المحرك "الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي".[1]

يرى "**دافيد ريكاردو**" أن الربح يشكل الإيراد الصافي الذي يعتبر مصدر عملية التكوين الراسمالي، لكن ندرة الأراضي الخصبة تقود إلى تحول الحصص النسبية إلى المجموعات الثلاثة، الأمر الذي يقلل من حصة الأرباح إلى الحد الذي يؤدي إلى توقف عملية النمو، إضافة إلى ان زيادة السكان تؤدي إلى ارتفاع الأجور النقدية، لأن هذه الزيادة في السكان تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي، ويتم هذا على حساب الأرباح كحصة نسبية من الدخل، وهكذا فإن حصة الأرباح تنخفض مقابل زيادة حصة الريع والأجور في الدخل الامر الذي يؤدي إلى انتهاء تراكم رأس المال، وأي شيء يمس رأس المال يؤدي إلى تخفيض النمو الاقتصادي، ويمثل التقدم الزراعي المصاد

1 بنابي فتيحة، مرجع سابق، ص13.

الأساسي لذلك الوضع المتشائم، حيث يتمخض عليه التوقف عن استخدام الأرض الأقل جودة، كذلك فإن التجارة الخارجية تعتبر عامل آخر يمنع أو يؤجل الوصول إلى الركود الاقتصادي.[1]

الفرع الثالث: روبرت مالتوس"Robert Malthus" (1766-1834)

حسب نظرية "**روبرت مالتوس**" الشهيرة، حيث أنه يرى بأن معدل زيادة السكان يفوق معدل زيادة الغذاء، حيث يرى بأن السكان يتزايدون بمتتالية هندسية بينماينمو الغذاء بمتتالية حسابية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة السكان بما يتجاوز معدل زيادة الغذاء، مما ينتج عنه مجاعات وتناقص عوائد الزراعة والذي يجعل دخل الفرد يراوح عند مستوى الكفاف، ويؤكد "**روبرت مالتوس**" بأن نمو السكان يحبط مساعي النمو الاقتصادي، وأن نمو الموارد في هذه الحالة يساهم في زيادة السكان وليس في زيادة رأس المال، وذلك لأن أي زيادة في دخل الفرد الناجمة عن التقدم التكنولوجي تقود إلى زيادة المواليد، والتي تقلل من معدل دخل الفرد وتعيده إلى مستوى الكفاف. ورغم تحليلات واستنتاجات "**روبرت مالتوس**" تقترب من الأوضاع السائدة في بعض مناطق إفريقيا وآسيا، إلا أنه بشكل عام فإن التحليلات والنظرة المتشائمة عند "**مالتوس**" لم تتحقق على المستوى العالمي بسبب ظهور الوسائل الحديثة للسيطرة على حجم السكان من جهة، ولأن إنتاج الغذاء قد إزداد بمعدلات أعلى مما توقع "**مالتوس**" وأعلى من معدلات نمو السكان، وذلك بسبب التقدم التكنولوجي المحقق في الزراعة من جهة اخرى، والذي عوض عن تناقص العوائد.[2]

الفرع الرابع: كارل ماركس"Karl Marx"(1783-1818)

تتلخص نظرية "**كارل ماركس**" في النمو في العناصر التالية:

- مفهوم فائض القيمة.
- التطور نحو الرأسمالية الاحتكارية.
- السير نحو رأسمالية الدولة.

حيث يُعرف "**كارل ماركس**" فائض القيمة الحقيقية، وفائض القيمة الكامن، ويقصد بفائض القيمة الحقيقية زيادة الإنتاج عن حاجة الإستهلاك، أي ما هو مخصص للاستثمار، أما فائض القيمة الكامن فهو ذلك الفائض الناتج لما يكون النظام الاقتصادي في أسمى عطائه.

1 بلقلة إبراهيم، مرجع سابق، ص ص 49، 50.

2 وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي الدول العربية وسبل تفعيلها حالة الجزائر مصر والسعودية، مرجع سابق، ص 19.

يرى أن التسيير المركزي للاقتصاد بغية تحقيق المنفعة العامة سوف يؤدي بكل مؤسسة للبحث عن فائدتها الخاصة، أي الطريقة التي تمكنها من تحقيق فائض القيمة الكامن لها، وذلك من خلال الاستغلال الأمثل لمواردها الطبيعية والقوة العاملة.

وحتى تحقق الدولة أكبر فائض قيمة ممكن، فإنها تسعى إلى تخطي المنافسة والوصول إلى الإنتاج الموسع بهدف خفض تكاليف الإنتاج، ويؤدي ذلك إلى تركز الإنتاج في ايدى قلة من الرأسماليين، وبالتالي لا تستطيع المؤسسات الصغيرة الصمود في وجه المنافسة، وينجم عن هذا زيادة الفائض المحقق من طرف الرأسمالية الاحتكارية وهو ما يدعم هذا النظام.

كما يرى "**كارل ماركس**" أنه بعد هذه المرحلة يجب أن تمتص الدولة هذا الفائض الاقتصادي، حيث تنبأ "**ماركس**" أنه بعد المرحلة التنافسية فإن النظام الاقتصادي الرأسمالي اقتضى تدخل الدولة[1].

والدولة بفضل نفقاتها العامة تساعد على فتح مناصب عمل جديدة وتساعد الرأسماليين من جهة أخرى، بواسطة الإنفاقات العسكرية وما تنتجه من مستعمرات تعتبر فرصة مواتية للاستثمار الفائض المحقق من طرف الرأسماليين وحتى يحقق الرأسماليين على فائض ممكن، فإنهم يستخدمون البطالة كسلاح من أجل رفع الغبن عنهم، وما يؤدي بالمجتمع إلى الدخول في مرحلة جديدة في مراحل التطور.

ويقصد "**كارل ماركس**" التطور الراقي الذي يشمل في طياته التطور والنمو الاقتصادي، وقد أُعيب على "**ماركس**" إهماله للطلب ودوره في تحديد القيمة واقتصاره فقط على العمل كمحدد للقيمة، كما أن واقع الدول الرأسمالية اليوم ينافي ما ذهب إليه "**ماركس**" من أن أجور العمال سوف تتجه إلى الانخفاض، فنجد أجور العمال تتزايد في الدول المتقدمة، وذلك لم يؤثر على الفائض المحقق بها، بالإضافة إلى تنبؤ كارل ماركس بزوال الراسمالية عن طريق الثوة العمالية وحلول الاشتراكية محلها كان تنبؤا عكسيا.[2]

1 بن قوية المختار، أثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية تحليلية، حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2006، ص 15.

2 مصطفى مقدم، بحث حول النمو الاقتصادي، متاح على الموقع: www.startimes.com/Pt:32344602، تاريخ الزيارة:2015/03/01، الساعة: 17 :56.

الفرع الخامس: الانتقادات الموجهة للتحليل الكلاسيكي

إنه من الانتقادات الموجهة للتفسير الكلاسيكي للنمو الاقتصادي هو عدم قدرتهم على توقع انتشار الثورة التكنولوجية، حيث رغم اعتراف الكلاسيك بالتقدم التقني وأثره على الإنتاجية، فإن هذا التقدم حسب رأيهم لا يمكن أن يلغي أثر قانون تناقص الغلة، حيث أن هذا التقدم الفني يمكن تطبيقه إلا في القطاع الصناعي، ولا يمكن الاستفادة منه في القطاع الزراعي الذي يتميز بالزيادة في الإنتاج الزراعي، مما احدث فائضا كبيرا في الدول مما أدى بها إلى تصدير هذا الفائض إلى الخارج، بالإضافة إلى ذلك توجه الانتقادات التالية للكلاسيك:

1. تجاهل الطبقة الوسطى: تفترض النظرية وجود تقسيم طبقي بين الرأسماليين (بما فيهم ملاك الأراضي) والعمال وتتجهال بالتالي دور الطبقة الوسطى التي تقدم إسهامات أساسية في عملية النمو الاقتصادي.
2. إهمال القطاع العام.
3. إعطاء أهمية أقل للتكنولوجيا.
4. القوانين غير حقيقية: تقوم النظرة التشاؤمية، لكل من "**دافيد ريكاردو**" و"**روبرت مالتوس**" على أن النتيجة الحتمية لتطور رأس المال هي الكساد.
5. خطأ النظرة للأجور والأرباح في الواقع لم يحدث أن آلت الأجور نحو مستوى الكفاف، كما أن الدول المتقدمة لم تصل إلى مستوى الكساد الدائم.[1]

المطلب الثاني: التفسير الكينزي والنيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي

الفرع الأول: التحليل الكينزي للنمو الاقتصادي

1/ النمو الاقتصادي عند كينز"Keynes "(1833-1946)

لقد كان النمو الاقتصادي سريعا ومنتظما قبل الثلاثينات من القرن العشرين، ولم تتخلله أية مشكلات حتى جاء الركود الاقتصادي، والذي سمي بالكساد العظيم خلال الفترة (1929-1939)، والفترة التي تلت الحرب

1 أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص ص 72-73.

العالمية الثانية، لذلك بدا الإهتمام بمسألة النمو الاقتصادي، وذلك بسبب الثورة الكينزية في نظرية الدخل من جهة وبروز مشكلة الفقر من جهة أخرى.[1]

وكانت بداية هذا الإهتمام منذ سنة 1939 عن طريق الاقتصادي "**كينز**"الذي قدم مجموعة من الآراء والأفكار، كمحاولة منه لإيجاد حل للوضع الراهن في الوقت الذي فشلت فيه المدرسة الكلاسيكية من إعطاء تفسيرات لهذه الأزمة، وقد تمثلت أفكار كينز فيما يلي:

- ركز"**كينز**"إهتمامه على الاقتصاد الكلي بخلاف المفكرين الكلاسيكيون الذين ركزوا اهتماماتهم على كيفية تراكم رأس المال، وذلك من خلال تخفيض تكاليف الوحدة المنتجة وتعظيم أرباح المؤسسة الفردية معتقدين أن أرباحهم هي مصدر تراكم رأس المال الذي يُعد المحرك الرئيسي للنمو.
- اعتبر "**كينز**" أن ازمة الكساد الكبير هي أزمة قصور في الطلب وليست أزمة فائض في العرض، ولحلها يرى "**كينز**" ضرورة تحريك الطلب من اجل تحريك العرض، وبالتالي استعادة عملية النمو لسيرورتها.

وعليه فإن الامر يتطلب حسب "**كينز**" تحديد محددات الطلب الكلي القومي والذي يعرفه "**كينز**" على أنه الجزء من الدخل الوطني أو القومي الذي ينفق على الاستهلاك أو التراكم[2]. وقدم كينز المخطط التالي الذي يوضح ذلك:

1 حليمة عز الدين، دور التعليم في تحديد مستوى الدخل، "دراسة قياسية لعينة من دول OCDE، خلال الفترة (1981-2005)، باستعمال معطيات البانيل (Panel) وتقنية GMM، مذكرة مقدمة لنيل كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، السنة (2011/2010)، ص 35.

2 العمري الحاج، دراسة قياسية لأثر تكنولوجيا المعلومات والإتصال على النمو الاقتصادي (1995-2009)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، السنة (2013/2012)، ص 48.

الشكل رقم (03): محددات الطلب الكلي عند "كينز"

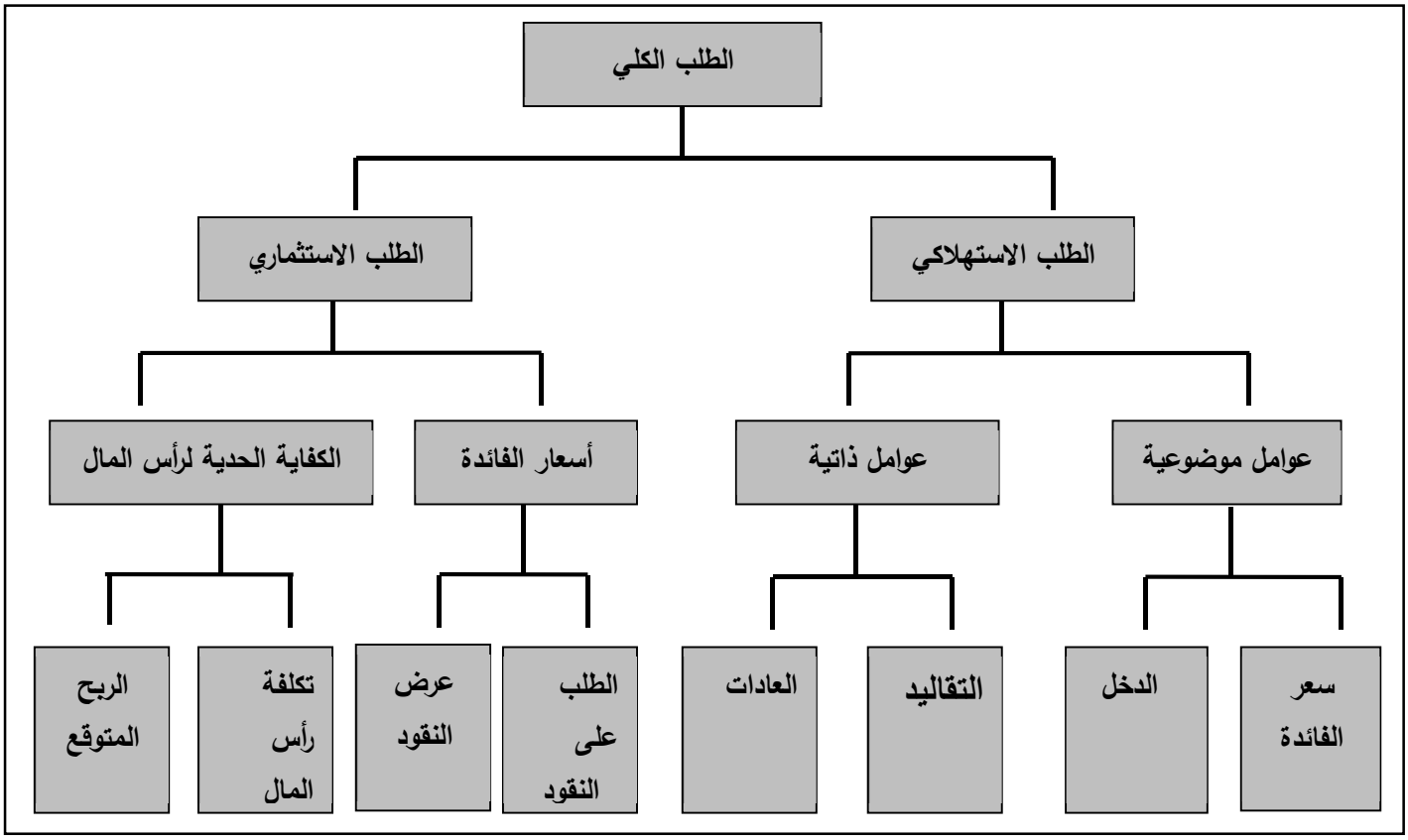

Source : www.authorstream.com/presentation menbarazy-1593520/Date de consultation : le : 02/03/2015, heure : 16:32.

وحسب "**كينز**" فإن تحريك الطلب الكلي إما يكون:

- تحريك الطلب الاستهلاكي الخاص.
- تحريك الطلب الاستثماري.
- أو تحريكهما معا.

لكن المشكل هو استحالة تحريك الطلب الاستهلاكي عن طريق الدخل بسبب ظروف الكساد، واستحالة تحريك الطلب الاستثماري عن طريق تخفيض الفائدة لانعدام الكفاية الحدية لرأس المال، أي استحالة تحريك الطلب عن طريق القطاع الخاص في ظل أزمة مثل أزمة الكساد سنة 1929. اما الحل الذي اقترحه "كينز" هو تدخل الدولة عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي، فالإنفاق الحكومي من شأنه أن يحرك الطلب الاستهلاكي لأنه يرفع دخل المستهلكين، كما انه يحرك الطلب الاستثماري بسبب زيادة الطلب الاستهلاكي الخاص، الطلب الاستثماري العام.

ومنه تتحرك عملية الاستثمار والإنتاج، وبالتالي تعود عملية النمو للسير من جديد.

يرى "**كينز**" أن الدخل الكلي يعتبر دالة في مستوى التشغيل في أية دولة، فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي، وأن الطلب الفعلي هو الذي يحدد حجم التشغيل ويتحقق ذلك عندما يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي ويرى كذلك بان الدخل والتشغيل يعتمدان على معدل الاستثمار والذي يتحدد من جهة بالكفاية الحدية لرأس المال، أو العائد المتوقع من الأصول الرأسمالية الجديدة، ومن جهة ثانية يتحدد بسعر الفائدة، الذي يتحدد بدوره بتفضيل السيولة وعرض النقود، فتغيرات الدخل تتحدد عن طريق الزيادة في الاستثمار وفق ما يسمى بالمضاعف الكينيزي:

$$(\Delta y)=M.\ (\Delta I)$$

الزيادة في الاستثمار × المضاعف = التغير في الدخل[1]

2/ نماذج النمو الكينزية

أ/ نموذج هارود–دومار"Domar-Harrod"

"**هاوورد**" من الأوائل الذين طوروا الفكر الكينزي في مجال النمو الاقتصادي في الأربعينيات من القرن الماضي، ومع هذا كان" **دومار**" يعمل في نفس الإتجاه ووصل تقريبا إلى نفس النتائج التي توصل إليها "**هاوورد**"، ومع أن نماذج هذين المفكرين تختلف من حيث التفاصيل إلأ أنها متشابهة من حيث الجوهر[2].

لقد حاول كل من "**هارود**" و"**دومار**" البحث عن صيغة موحدة ومتكاملة للنمو الاقتصادي، تعتمد على الجمع بين التحليل الكينيزي وعناصر النمو الاقتصادي، حيث تم صياغة أفكارهما في شكل نموذج يُظهر أن: "الافتراض الأساسي هو أن الانتاج يعتمد على كمية رأس المال (K) المستمثر في الوحدة الإنتاجية، وأن معدل النمو في الناتج ($\Delta Y/Y$) يعتمد على الميل الحدي للإدخار (MPS) ورمزها ($\Delta S/\Delta y$)، وكذلك معامل رأس المال / الناتج ورمزها (K/Y) وبافتراض تساوي الميل الحدي للإدخار مع الميل المتوسط للإدخار أي:

$$\Delta S/\Delta y=S/y=S.....(1)$$

حيث أن (S) هي معدل الإدخار.

وفي حالة التوازن فإن الإدخار يساوي الاستثمار أي: S=I

1 العمري الحاج، نفس المرجع، ص 48.

2 بهلول مقران، علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة (1970–2005)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة (2011/2010)، ص 36.

وبذلك فإن:

$$i=I/y \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث (i) هي معدل الاستثمار، وأن الاستثمار (I)هو التغير الذي يحصل في رأس المال أي أن:

$$I=\Delta K \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

والمعامل الحدي لرأس المال يساوي (K) أي أن:

$$\Delta K/\Delta Y=K=I/\Delta Y \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

ومن المعادلة (4) نحصل على:

$$\Delta Y/Y=1/y/K \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

وعليه فإن معدل النمو في الناتج يساوي معدل الاستثمار و(معدل الإدخار) مقسوما على المعامل الحدي لرأس المال الناتج:

ويمكن إعادة صياغة المعادلة بالشكل التالي:

$$G=S/K$$

حيث أن:

g: تمثل معدل نمو الناتج.

S: معدل الادخار.

K: المعدل الحدي لرأس المال الناتج.

كما أن رصيد رأس المال يساوي الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي، أي أن:

$$I= I_f + I_d \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

حيث أن:

(I_f) الاستثمار الاجنبي

(I_d) الاستثمار المحلي

وبالتعويض في المعادلة (6) نجد:

$$\Delta y/y=[(I_f + I_d)/Y]/K.....(7)$$

$$g=(I_f /y + I_d /y)/K.....(8)$$

$$g=(S+ I_f/y)/K.....(9)$$

ومن هنا يمكن القول أن النموذج يركز على أهمية الإدخار في زيادة الاستثمار كمتطلبات لرأس المال وعلاقتها بالنمو، حيث ينخفض النمو بانخفاض الإدخار المحلي أو رأس المال، ونظرا لانخفاض معدلات الإدخار في الدول النامية، فإنها تعتمد على بدائل لسد الفجوة بين الاستثمار المحلي والإدخار المحلي، اهمها تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى داخل أراضيها.[1]

الفرع الثاني: التحليل النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي

1/ نموذج سولو سوان "Solow Swan":

يعتبر نموذج" **سولو**" النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي إسهاما حمل بذور التطوير للنظرية النيوكلاسيكية في النمو، حيث يقوم هذا النموذج على توسيع إطار نموذج "**هارود–دومار**" عن طريق إدخال عنصر العمل، ومتغير مستقل ثالث، وهو المستوى التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي.

وتتمثل المتغيرات الداخلية في النموذج في كل من الإنتاج (Y) ورأس المال (K) والعمل (L) ومردودية العمل (A)، حيث الاقتصاد في كل لحظة حجم معين من العوامل الثلاثة المتكررة، وتدخل هذه العوامل في دالة الإنتاج بالشكل التالي[2]:

$$Y(t)= F(K (t)) , A(t) L (t).....(10)$$

حيث (t) تمثل الزمن.

ومن خصوصيات هذه الدالة الزمن لا يدخل مباشرة في الدالة، وأن الإنتاج يتغير في الزمن بتغير عوامل الإنتاج المحصل عليها عن طريق كميات معطاة من رأس المال والعمل والتي تزداد في الزمن عن طريق التقدم التقني، والذي يتم بزيادة حجم المعرفة، أما الجداء التالي (AL) يسمى بالعمل الفعلي، ويقال على التقدم التقني

1 رفيق نزاري، الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة حالة تونس الجزائر المغرب، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2008/2007، ص 80.

2 عز الدين مخلوفي، دراسة قياسية لاثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي –حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، كاية العلوم الاقتصاديةوعلوم التسيير، سنة 2006، ص 12.

(A) الذي يرفع من العمل الفعلي بأنه حيادي، حيث أن الطريقة التي يؤثر بها (A) على دالة الإنتاج يستلزم أن نسبة الإنتاج ثابتة، وهذه النتيجة مؤكدة في المدى الطويل عن طريق المعطيات التجريبية.[1]

ومن الفرضيات الأساسية في نموذج "**سولو**" هو أن كل من عوامل الإنتاج العمل ورأس المال لديهم وفورات حجم ثابتة، هذا يعني إذا ضاعفنا كميات عناصر الإنتاج، فإنه يفترض أن نتحصل على إنتاج مضاعف بنفس الكمية بالإضافة إلى ذلك، فإنه يفرض على الاقتصاد أن يكون متطور بالقدر الكافي، بحيث كل الأرباح الناتجة عن التخصص تكون مستغلة بصفة كاملة.

وكذلك من خصوصيات دالة الإنتاج أن الإنتاجية الحدية لرأس المال والعمل تؤول إلى ما لا نهاية لما كل من رأس المال والعمل يؤولان إلى الصفر، وتؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لا نهاية كالآتي:

$$\left.\begin{array}{l} Lim(F_k)(k\to 0)=lim(F_L)lim_(L\to 0) \quad =\infty \\ Lim(F_k)(k\to \infty)=lim(F_L)lim_(L\to \infty) \quad =0 \end{array}\right\} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(11)$$

ويفترض نموذج "**سولو**" أن الاستثمار الصافي يساوي الإدخار بحيث إذا رمزنا بـ (S) لنسبة الإدخار فإن الزيادة لرأس المال تكتب بـ: $dk(t)/dt=sy(t)$، وأن عدد السكان ينمو بمعدل خارجي قيمته (n)، بالأضافة إلى أن سوق العمل هو في التوازن في المدى الطويل، وعليه فإن المتغيرة (L) تمثل كل من العرض والطلب، ويمكن كتابتها كما يلي:

$dL(t)/dt = nL(t)$ وإذا قمنا بالتعبير عن الزيادة في A(t) بزيادة أسية (e^{nt}) فإن الزيادة في رأس المال للفرد وتكتب كالآتي :

$$dk(t)/dt= sf[k(t)]- (n+\lambda)\, k(t)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(12)$$

حيث أن النمو النظامي يعرف بقيمة $k°$ من k بحيث:

$$sf[k°]= (n+\lambda)\, k°\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(13)$$

1 كويدري كريمة، الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مرجع سابق، ص 46.

حيث تتمثل الحالة النظامية في كون عدة متغيرات تنمو بمعدل ثابت أي:

$$^{1}Dk(t)/dt=0$$

2/ نظرية شومبتير"Joseph Schumpeter ":

تصنف نظرية "**شومبتير**" في النمو الاقتصادي ضمن نظريات النمو النيوكلاسيكي ويعتبر "**شومبتير**" من بين أبزر الكُتاب في حقل النمو الاقتصادي، وخاصة خلال دراسته لعملية النمو في الاقتصاد الرأسمالي وبحثه في الكيفية التي تتم بها هذه العملية والأطر والمؤسسات التي تحكمها[2]، فالنمو عند "**شومبتير**" يمكن أن يتم على شكل ارتفاعات حادة تمثل فترة إزدهار، ثم تتبعها انخفاضات حادة تمثل فترة كساد، وعلى التوالي أعطى "**شومبتير**" دورا مهما وأساسيا للعوامل التنظيمية والفنية في تفسير التغيرات الاقتصادية في ظل ظروف النمو، وركز بشكل خاص على عنصر التنظيم واعتبره أهم عناصر النمو الاقتصادي فالرائد هو المجدد الذي يقوم بإدخال أساليب جديدة في مزج عناصر الإنتاج والجمع بينهما، ويتخذ تجديده الأشكال التالية:

- إدخال واستنباط سلع جديدة.
- استعمال وسيلة جديدة في الإنتاج.
- إيجاد سوق جديدة.
- السيطرة على مصدر جديد من المواد الخام.
- إعادة تنظيم صناعة ما.[3]

وفي تحليله لعملية النمو الاقتصادي يبدأ "**شومبتير**" بافتراض سيادة المنافسة والعمالة الكاملة لاقتصاد في حالة توازن ساكن يكرر نفسه دائما دون وجود صافي استثمار أو زيادة سكانية، حيث يقوم المنظم بإيجاد فرص مربحة لتمويل استثمارات جديدة، فتولد موجة من الاستثمارات نتيجة التجديد والإبتكار فيتم تشغيل مصانع جديدة، وتجد السلع طريقها إلى الأسواق، وبالتالي زيادة الإنتاج والدخل، ويعم الرواج، وتعمل زيادة السلع على إنخفاض الأسعار وتصبح المنشأة القديمة غير قادرة على منافسة المنشآت الجديدة، فتغلق هذه الأخيرة أبوابها، وتسود حالة

1 صوايلي صدر الدين، نمو التجارة الدولية في الدول النامية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2006، ص 40 -45.

2 بول ساموليسون ترجمة مصطفى موفق، علم الاقتصاد المسائل الاقتصادية المعاصرة، ديوان المطبيعات الجامعية، الجزائر، سنة 1993، ص54.

3 حليمة عز الدين، دور التعليم في تحديد مستوى الدخل، "دراسة قياسية لعينة من دول OCDE، خلال الفترة (1981-2005)، مرجع سابق، ص 33-34.

من التشاؤم لدى المنظمين، فتبعثر حركة التجديد والابتكار، وتسود حالة من الكساد، ولا يلبث الكساد إلا فترة وجيزة لتعود الأمور إلى التحسن بابتكارات جديدة واستحداث أساليب إنتاج أفضل، فاستثمار وتوسع النشاط الاقتصادي وهكذا..... [1]

المطلب الثالث: التفسير الحديث للنمو الاقتصادي

إن الاداء الضعيف للنظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية في إلقاء الضوء على مصادر النمو طويل الأمد قد قاد إلى عدم الرضا عن تلك الدراسات، حيث لم تفلح هذه النظرية في تفسير التباعد أو الاختلافات الكبيرة في الاداء الاقتصادي، فيما بين البلدان المختلفة، الأمر الذي دفع إلى ظهور نظريات جديدة لتفسير النمو الاقتصادي و التي تسمى بنظريات النمو الداخلي و هذا يعني انه يمكن تحديد مصادر هذا النموطويل الاجل بدون الاعتماد على التغيرات الخارجية، ونظرا لذلك فمنذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي بدا الاقتصاديون يشككون ويبتعدون عن افتراضات النظرية النيوكلاسيكية في محاولة فهم وتحديد المصدر الاساسي والالية الاساسية لعملية النمو الاقتصادي[2]، حيث ترى نظرية النمو الداخلي ان هناك عدة مصادر للنمو الاقتصادي وانها تتشابه مع تلك التي سبقتها لكن من وجود بعض الاختلافات، وقد كانت هناك عدة محاولات في هذا المجال قام بها مجموعة من الاقتصاديين فنجد مثلا" **بول رومر**" الذي ركز ابحاثه على البحث والتطوير بالاضافة الى التمرن عن طريق التطبيق، اما" **لوكاس**" فقد ركز على راس المال البشري في بناء نموذجه في حين ركز "**بارو**"على البنى التحتية والنفقات العمومية، ولانزال نظريات النمو الداخلي قيد التطوي، ولذلك فاننا سنتطرق الى بعض نماذج النمو الداخلي دون اخرى كما يلي:

الفرع الأول: مراحل النمو كما تصورها روستو"W.W.Rostow"

استلهم "**روستو**" نظريته من تجارب الدول التي حققت نجاحا في ثورتها الصناعية لا سيما تجربة إنجلترا منذ عام (1780)، وقد اعتبر في كتابه مراحل النمو الاقتصادي أن النمو ظاهرة حتمية تمر بها الدول مرحليا في سياق خطي للتنمية، وبالتالي فهو قسم مراحل النمو الاقتصادي إلى (05) مراحل كما يلي[3]:

1 جلال خشيب، النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات متاح على www.alukah.net، تاريخ الزيارة 2015/03/03 ، الساعة55: 16.

2 ياسر محمد جاد الله محمود، الماكية الفكرية والنمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص148.

3 عبد الرحمان بن سانية، الإنطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، سنة (2013/2012)، ص 26.

1/ مرحلة المجتمع التقليدي: تتميز هذه المرحلة بما يلي:

- سيادة القطاع الزراعي ومحدودية الإنتاج نتيجة الاعتماد على وسائل تقليدية.
- انخفاض نصيب الفرد من الدخل الوطني الذي يُصرف في أمور غير إنتاجية.
- اعتبار الأسرة والعلاقات القبلية كمحور التنظيم الاجتماعي.

2/ مرحلة التمهيد للإنطلاق: وتتسم بالآتي:

- تعتبر مرحلة انتقالية للإنطلاق، تحدث أثناءها تغيرات جوهرية في القطاعات غير الصناعية.
- العمل على تصدير المواد الأولية لتغطية فاتورة الاستيراد.
- تطور النقل بسبب التجارة الخارجية.
- استخدام وسائل حديثة في الإنتاج نتيجة إدخال التكنولوجيا وتطور المعرفة العلمية.[1]

3/ مرحلة الإنطلاق: من مظاهرها:

- ارتفاع الإنتاج الحقيقي للفرد، وحدوث تغيرات كبيرة في أساليب الإنتاج والتوزيع.
- انتقال معدلات الاستثمار من (5%) إلى (10%) من الدخل القومي.
- تنمية قطاع الصناعات الثقيلة، والتحويلية التي تتميز بتحقيق معدلات نمو مرتفعة.[2]

4/ مرحلة الإندفاع نحو الاكتمال:

- تراوح حجم الاستثمارات خلالها ما بين (10%) إلى (40%) من الدخل الوطني.
- ينمو الإنتاج بشكل أكبر من زيادة السكان.
- ظهور بعض الصناعات الدقيقة والصناعات الكيمياوية والكهربائية ذات القيمة العالية.
- يبلغ الاقتصاد مستوى العالمية.

1 زكاري محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر، خلال (1970-2012)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة أمحمد بوقرة، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سنة 2014/2013، ص 52.

2 عائشة مسلم، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2004)، مرجع سابق، ص47.

5/مرحلة الاستهلاك الوفير: وفيها يتم:

- التوجه إلى القطاعات التي تنتج السلع الاستهلاكية المعمرة والكمالية.
- ارتفاع الدخل الحقيقي للفرد العادي ما يزيد متوسط استهلاكه.
- حدوث ما يُعرف بالنزوح الريفي أو تمركز السكان في المدن ومادرتهم للأرياف.[1]

الفرع الثاني: نموذج رومر "Paul Romer"1986

تمكن "**رومر**" من إعطاء نفس جديد للنظرية النيوكلاسيكية، وهذا عن طريق الفرضية المتمثلة في إدخال عامل التعليم عن طريق التمرن، بحيث أن المؤسسة التي ترفع من رأس مالها المادي تتعلم في نفس الوقت من الإنتاج بأكثر فعالية، وهذا الأثر الإيجابي للخبرة على الإنتاجية يوصف بالتمرن عن طريق الاستثمار، بالإضافة إلى ذلك فإن الفرضية الثانية متمثلة في أن المعرفة المكتشفة تنتشر آنيا في كل الاقتصاد، وعليه إذا اعتبرنا أنه يمكن تمثيل المعرفة المتوفرة في المؤسسة (I) بالمؤشر (AI)، هذا يعني أن التغير (dAi/dt) ليمثل التعلم الكلي للاقتصاد والذي بدوره يتناسب مع التغير في (ki) من مخزون رأس المال ومنه دالة الإنتاج تكون:

$$Y_i = f(k_i, kL_i)$$

بحيث F تحقق الخصائص النيوكلاسيكية متمثلة في أن الإنتاج الحدي لكل عامل متناقص ووفرات الحجم ثابتة، بالإضافة إلى أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى ما لا نهاية لما كل من رأس المال والعمل يؤولان إلى الصفر وتؤول إلى الصفر لما يؤولان إلا ما لا نهاية.

وإذا كان كل من k و L_i ثابتة، كل مؤسسة هي معرضة إلى مردودية متناقصة لـk_i كما هو ملاحظ في نموذج "**سولو**"، بالإضافة إلى أنه من أجل قيمة معطاة لـ**i**، فإن دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة واحد في k_i و**K**، وبالتالي فإن مصدر النمو الداخلي هو ثابت المردودية الاجتماعية لرأس المال، وبتحديد دالة الإنتاج بدالة كوب دوغلاس

$$Y_i = A.(k_i)^a.(kL_i)^{1-a}$$

حيث: $0 < a < 1$

1 بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر (2009/2001)، مرجع سابق، ص 118.

وبوضع: $yi=Yi/Li$،$ki=Ki/Li$ ثم يوضع فيما بعد$K_i=k$ و $yi=y$ الناتج المتوسط هو:

$$y/k=F\ (L)=A.L^{1\ -\ a}$$

ومنه فإن الناتج الخاص لرأس المال يرتفع مع L وهو غير مرتبط بـ k وعليه فإن:

$$\partial\ Yi/\partial\ Ki=A.a.L^{1\ -\ a}$$

التعلم عن طريق التمرن وانتشار المعرفة يلغي الميول نحو تناقص المردودية، وهو أقل من الناتج المتوسط، وهذا لكون :$0< a< 1$

وبأخذ قيد الميزانية للعائلة كالتالي[1]:

$$dx/dt=x=w+rx-c-nx$$

حيث w تمثل الأجر، وx تمثل الأصول للفرد وr تمثل مردودية الأصل، وعليه فإن مشكل تعظيم دالة المنفعة U تحت قيد الميزانية عن طريق التعظيم الديناميكي الناتج عن حساب الهاميلتوني يعطى بالعلاقة التالية:

$$r=p-[u\ ''(c).c/u'(c)].(c°/c)$$

باستخدام دالة المنفعة المسماة بمرونة الإحلال غير الزمنية:

$$u(c)=[c(1-\theta)]/(\ 1-\theta)$$

حيث عندما ترتفع θ فإن العائلات تنحرف عن الاستهلاك النظامي في الزمن ومرونة الأحلال لدالة المنفعة معطاة بـ $1/\ \theta$، وبالاستعانة بما سبق فإن دالة المنفعة تُكتب كما يلي:

$$c°/c=(1-\theta)(r-p)$$

وبتعويض قيمة r المتمثلة في: $AaL^{1\ -\ a}-\partial$ نتحصل على معدل النمو للاقتصاد غير المركز:

$$gc=(1-\theta)(AaL^{1\ -\ a}_\partial_\ p)$$

وبالأخذ بعين الاعتبار الناتج المتوسط فنحصل على معدل النمو المحدد من طرف المخطط (التعظيم الاجتماعي):

$$g_{cp}=(1/\theta)(AL^{1\ -\ a}_\partial_\ p)$$

1 صوايلي صدر الدين، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، مرجع سابق، ص51-52.

ومع العلم أن a< 1، فهذا يعني أن gc<gcp

يمكن الحصول على الأعظمية الاجتماعية إذا قمنا بتدعيم الاستثمار بمعدل a−1عن طريق ضريبة جزافية، إذا دفع الحاصلين على رأس المال جزء قيمته a من تكلفة المردودية الخاصة لرأس المال تساوي المردودية الاجتماعية.[1]

الفرع الثالث: نموذج روبرت لوكاس"Lukus" 1988

لقد اعتمد "**لوكاس**" على الفرضية بأنه على عكس رأس المال المادي يمكن زيادة رأس المال البشري والمحافظة على عوائد حدية ثابتة عوضا عن تناقصها، مما يسمح باستمرار النمو الاقتصادي دون توقف، انطلاقا من دالة كوب دوغلاس على النحو التالي:

$$y=k^{a}(UH)^{1-a}.....(1)$$

حيث أن: y: يمثل الإنتاج.

K: رأس المال العيني .

U: الوقت المخصص للعمل.

H: يعبر عن عنصر العمل.

هذه المعادلة تدل على أنه كلما تراكم رأس المال البشري، كلما أصبح الفرد أكثر إنتاجية، حيث تم تحديد صيغة تتم بها عملية تراكم رأس المال البشري على النحو التالي:

$$H'=dH(1-U).....(2)$$

حيثd> 0ويمكن قراءة المعادلة رقم (2) على أنها دالة الإنتاج رأس المال البشري تتكون مدخلاتها من الزمن المخصص للدراسة (1−U) ومن رأس المال الذي تم تراكمه وتتصف دالة الإنتاج بعوائد متزايدة في مدخلات إنتاجها، ويتضح من المعادلة رقم (2) أن الإنتاجية الحدية لرأس المال البشري تساوي(1−U) أي معدل العائد على رأس المال البشري يعتمد على الوقت الذي يخصص للدراسة.[2]

1 أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص97.

2 رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة حالة تونس الجزائر المغرب، مرجع سابق، ص ص 89−90.

الفرع الرابع: نموذج الإوز الطائر

تستند تجربة التنمية الصناعية في دول جنوب شرق أسيا إلى ما يعرف بنظرية او نموذج الاوز الطائرالتي وضع تصورها الاقتصادي الياباني "**أكاما تسوكانامي**" في (1937)، ثم ذاع صيتها على يد "**برسو كامنغر**" في 1984 كنموذج بديل للنماذج التي طرحها الغربيون.

ويصور النموذج عملية النمو الاقتصادي في هذه الدول بأسراب الإوز الطائرة، حيث تأتي في مقدمة السرب اليابان باعتبارها القائدة، ويليها السرب الأول الذي يضم كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة، ثم السرب الثاني، ويشمل ماليزيا وتايلاندا وأندونيسيا، أما السرب الثالث فيضم كمبوديا وفيتنام، وتفصل كل سرب والذي يليه مسافة تحددها سرعة السرب ومقدار علو طيرانه، وهو ما يعكس مرحلة ونمط النمو الاقتصادي في كل دولة.[1]

ويتحدث أكاما تسو في نموذجه النظري على (03) منحنيات رئيسية تحدد المرحلة التي يمر بها البلد الآخذ في النمو.

1. **منحنى الاستيراد:** حيث تحدد تركيبة الواردات نوعية مرحلة النمو والتنمية التي يمر بها اقتصاد البلد المعني.
2. **منحنى الإنتاج:** حيث يوضح هذا المنحنى مستوى تطور القِوى الإنتاجية وتركيبة المنتجات في اقتصاد البلد المعني.
3. **منحنى الصادرات:** حيث يوضح هذا المنحنى نوعية ومدى ديناميكية سلة الصادرات بحسب ارتقاء نوع المنتجات التي تصدرها للخارج، كثيفة العمالة، كثيفة رأس المال، كثيفة المهارة، وتعتبر هذه المنحنيات الثلاثة بمثابة الإحداثيات التي تحدد موقع كل بلد جاء متأخرا في مضمار النمو والتقدم في إطار نموذج الإوز الطائر من حيث الإرتفاع والمسافة.[2]

وترى النظرية أن الدول الناهضة (السرب اللاحق) تميل إلى الصناعات الأقل تقدما، مقارنة بالدول التي تفوقها في التطور الاقتصادي (السرب السابق)، فاليابان تاريخيا كانت تستورد النسيج من بريطانيا، ثم تحولت إلى

1 كمال عايشي، دور نظرية الاوز الطائر الآسيوية في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر للتحول إلى الهيكل التصديري، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بسكرة، العدد 6، ديسمبر 2009، ص 214.

2 مبارك بوعشة والاخضر ديلمي، الأقلمة في جنوب شرق آسيا في إطار نموذج الإوز الطائر، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 10، نوفمبر 2006، ص 206.

منتج ومصدر لصناعة النسيج، واستطاعت أن تطور صناعات جديدة تعتمد على كثافة رأس المال والتقنية العالية مثل: صناعة السيارات والالكترونيات.[1]

وفي مرحلة تاريخية تالية تحولت صناعة النسيج إلى السرب الأول من الإوز بالاستفادة من تقنية اليابان ومحاكاة نمط نموها، وبدورها طورت دول السرب الأول من اقتصادياتها وصارت تنتج سلعا مصنعة كثيفة رأس المال وعالية التقنية، وانتقلت صناعة النسيج من السرب الأول إلى السرب الثاني، والتي تدرجت في تطورها التاريخي من اقتصاديات تعتمد على الصناعات كثيفة راس المال وعالية التقنية، وانتقلت صناعة النسيج من السرب الاول الى السرب الثاني والتي تدرجت في تطورها التاريخي من اقتصاديات تعتمد على صناعات كثيفة استخدام العمالة غير الماهرة إلى الصناعات المعتمدة على العمالة الماهرة والتقنية المتطورة، وكثافة رأس المال.

ويقدم نموذج الإوز الطائر تفسيرا لدورة حياة المنتج في سياق التنمية الاقتصادية، حيث تبدأ المرحلة الأولى باستيراد البلد الناهض (كوريا أو ماليزيا) السلعة من البلد المتقدم السابق في النمو الاقتصادي (اليابان)، ثم تليها المرحلة الثانية التي ينتج فيها البلد الناهض السلعة محليا أو بمحاكاة البلد المتقدم واستيراد تقنية، ثم المرحلة الثالثة والاخيرة أن يقوم البلد الناهض بتصدير السلعة للخارج خاصة للبلدان الأقل نموا.

ويتضح من عملية النمو التدريجي أن دول جنوب شرق آسيا استفادت من فكرة تقسيم العمل فيما بينها من خلال قيام روابط صناعية مشتركة بين الدول الآسيوية الناهضة واليابان.[2]

وبهذا يتم ارتقاء السلم التصنيعي والتقني تدريجيا في بلدان آسيا عبر منظومة هرمية ذات طبيعة ديناميكية من خلال إعادة توزيع تقسيم العمل فيما بين البلدان التي تنتمي إليها أسراب الإوز الطائر.[3]

1 www.marefa.org/index.php/نموذج الإوز الطائر , Date de consultation le : 07/03/2015 , Heure :13 :48.

2 كمال عايشي، دور نظرية الإوز الطائر الآسيوية في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر للتحول إلى الهيكل التصديري، مرجع سابق، 214.

3 ديلمي لخضر، الأقلمة والتنمية في جنوب شرق آسيا في إطار نموذج الإوز الطائر، متاح على الموقع:
Digitalibrary.univ-batna.dz :8080/.../1/Regionalisation, ، تاريخ الزيارة2015/03/07، السلعة13:57.

خلاصة الفصل

لقد كان ولا يزال النمو الاقتصادي من أهم الأهداف التي تسعى إليها مختلف الحكومات نظرا لارتباطه بارتفاع متوسط الدخول الحقيقية ومستويات المعيشة والتخفيف من الفقر والبطالة، وهناك عدة محددات يتحدد على أساسها النمو الاقتصادي، اهمها كمية ونوعية الموارد البشرية والطبيعة وتراكم رأس المال ومعدل التقدم التقني...وغيرها، حيث يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات التي تعكس إتجاه تطور النشاط الاقتصادي، وبالتالي فهو يعطي –نظرة عامة– حول باقي المتغيرات الاقتصادية التي ترتبط به ولو بشكل نسبي، ومن ثم فهو يعكس إلى حد بعيد الوضعية الاقتصادية السائدة.

أما بالنسبة للنظريات الخاصة بالنمو الاقتصادي فهي أيضا خضعت لظروف الزمان والمكان ومتطلبات تحقيق التنمية، حيث اعتبر التراكم الرأس مالي السبب الرئيسي للنمو حسب الكلاسيك، هذا بالإضافة إلى نظرية النمو "النيوكلاسيكية" التي تربط النمو الاقتصادي أساسا بالإدخار، والتقدم التكنولوجي وعملية تكوين رأس المال، ثم ظهرت النظرية الكينزية للنمو المتميزة بالتحليل الكلي أو التجميعي وفكرة الطلب هو الذي يخلق عرض وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال القوانين والتشريعات وزيادة الإنفاق إلى أن ظهرت نماذج النمو الحديثة مع نهاية الثمانينات وأعزت النمو لأسباب وعناصر داخلية في النموذج كالتمرن عن طريق التطبيق حسب "رومر" وتراكم رأس المال البشري حسب "لوكاس" أو ...الخ.

الفصل الثاني

تنمية الصادرات وعلاقتها بالنمو الاقتصادي

تمهيد

بمرور الزمن تعاظمت أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية بارتفاع نسبة ما تشكله التجارة الخارجية من الناتج القومي الإجمالي للكثير من الدول المشاركة في المبادلات التجارية، وقد احتلت التجارة الخارجية بصفة خاصة مكانة العامل الحيوي المؤثر على دائرة النشاط الاقتصادي، ودليل ذلك اهتمام الكثير من المفكرين بموضوع التجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية بين الدول وأصبح الاقتصاد الدولي فرعا هاما في النظريات الاقتصادية، ولم يخل مذهب او مدرسة اقتصادية من تناول العلاقات الاقتصادية القائمة أساسا على عملية التصدير، لما تلعبه الصادرات من دور كبير في اقتصاديات معظم الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لما لها من أثار ايجابية على الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات فضلا عن الدخل الإجمالي للدولة بالإضافة إلى أن الصادرات تعتبر الممول الوحيد للبلد من العملة الصعبة التي من خلالها يتم الإنفاق على كل القطاعات الاقتصادية الأخرى، فبموجب الصادرات تتمكن الدولة من تصريف فوائضها من الإنتاج المحلي مما يترتب عليه اتساع نطاق السوق وتحقيق المستوى الاقتصادي في الإنتاج ومن ثم في التكاليف.

ونظرا للدور الذي تلعبه الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي ومن ثم التنمية الاقتصادية مما جعل ذلك الدور موضوعا للعديد من الدراسات التي سعت الى تحديده، فقد احتلت التصدير مكانة بارزة في مختلف المدارس الفكرية، كما أجريت عدة دراسات للتأكد من نوعية العلاقة بين نمو الصادرات ونمو الدخل التي شملت العديد من الدول، لذا أصبح موضوع تنمية الصادرات وطرق تنويعها ضرورة ملحة لكل اقتصاديات دول العالم وخاصة النامية منها.

ومن هذا المنطلق قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث رئيسية كما يلي:

المبحث الأول: ماهية التصدير (الأهمية، الأنواع، الدوافع والنظريات)؛

المبحث الثاني: علاقة نمو الصادرات بالنمو الاقتصادي؛

المبحث الثالث: ضرورة تنمية الصادرات غير النفطية؛

المبحث الرابع: تجارب دولية في تنمية الصادرات.

المبحث الاول: ماهية التصدير (المفهوم، الاهمية، الانواع، الدوافع والنظريات)

لا يمكن ان يتصور دولة ما تعيش منعزلة عن العالم الخارجي، ومهما كانت إمكانياتها ومواردها فهي بحاجة الى تصريف جزء من منتجاتها نحو الدول الاخرى مقابل استيراد ما تحتاج إليه من سلع و خدمات، و يعد قطاع التصدير من القطاعات المهمة التي اصبحت تعتمد عليها الدولة قصد تحقيق ميزان تجاري رابح

المطلب الاول: مفهوم التصدير و أهميته

فيما يلي سوف نتناول أهم الجوانب المتعلقة بموضوع عملية التصدير باعتبار أهميته في اقتصاد اي دولة تسعى الى النمو و التطور و تحقيق الرفاه لمجتمعها.

الفرع الاول: تعريف التصدير

تعددت التعاريف المرتبطة بالتصدير، و سنورد بعض هده التعاريف فيما يلي:

التعريف الاول: يعرف التصدير على أنه " علية بيع للسلع و الخدمات للدول الاخرى ".[1]

التعريف الثاني: "التصدير هو عملية بيع و تسليم سلع وخدمات الى الخارج ونضيف ان عملية التصدير للسلع والخدمات غير الوطنية بأنها تسمى إعادة التصدير و يقول الى أن التصدير بالإضافة الى دوره الهام في توازن الميزان التجاري، يعتبر أحد العوامل الاساسية للتنمية".[2]

التعريف الثالث:" هو بيع أقصى ما يمكن من الانتاج الوطني للخارج، للحصول على أكبر قدر ممكن من رؤوس الاموال الاجنبية".[3]

التعريف الرابع: يعرف التصـــدير على أنه العملية التي من خلالها تتدفق الســـلع والخدمات من التراب الوطني والتي تحول خارج هذه الحدود ويمكن أن تكون بكثرة أو بقلة.[4]

1 محمد مدحت عزمي، الواردات و الصادرات و التعريفة الجمركية مع دراسة للسوق العربية المشتركة، مكتبة و مطبعة الاشعاع الفنية، مصر، سنة 2002، ص 121

2 بن يوسف حسينة، ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر (2000-2010)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، سنة 2012/2011، ص 23 .

3 محمود عبد الرزاق، الاقتصاد المعرفي و التصدير، الدار الجامعية للنشر، سنة 2011، ص 50 .

4 سعد غالب ياسين، الادارة الدولية مدخل استراتيجي، دار البازوردي العلمية، الاردن، 1999، ص 40 .

كما هناك عدة تعاريف للتصدير وهدا باختلاف وجهات النظر المستند اليها:

- الرجل المناسب يعرف التصدير كما يلي: هو كل عملية تحويل سلعة أو خدمة من عون مقيم الى عون غير مقيم، بمعنى من مواطن حقيقي الى شخص أجنبي.
- أما رجل الجمارك، فيعرف التصدير على أنه كل عملية عبور السلع و الخدمات من الحدود الوطنية الى الحدود الاجنبية.
- اما على مستوى المؤسسة هو عملية تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته المؤسسة الى الاعوان الخارجية
- على المستوى الدولي: هو وسيلة من وسائل تحقيق الرفاه الاقتصادي لأي دولة من الدول، يستعمل لمواجهة المنافسة، و اقتحام الاسواق الخارجية لدولة ما.

و انطلاقا من التعاريف السابقة الذكر يمكن اعطاء تعريف جامع للتصدير:

"وهو أنه جلة من الوسائل و المهام التي تتخذها المؤسسة لإيصال منتوجاتها من السوق المحلي الى السوق الاجنبي، من قبل الاعوان المقيمين الى الاعوان غير المقيم و يعتبر عملية معقدة بحيث تستوجب تدخل الاختصاصات المختلفة كالتسويق، التامين، التمويل و النقل و التموين.... وهذا ما يستلزم تجنيد كل طاقات المؤسسة".[1]

الفرع الثاني: اهمية التصدير

احتلت قضية التصدير حيزا هاما في الفكر الاقتصادي المرتبط بالتنمية الاقتصادية للدول النامية، خصوصا في ضوء ما يسفر عنه الواقع العملي من الاتساع المتنامي للفجوة التي تربط بين الدول الصناعية المتقدمة و الدول النامية.

وتنبع اهمية التصدير بالنسبة للدول النامية من واقع الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها موازين مرفوعاتها، إذ يلاحظ تفاقم العجز في الميزان التجاري و زيادة حجم المديونية الخارجية و تزايد اعبائها و بالتالي ضعف قدراتها على الاستيراد وذلك بسبب السياسات التي تنتهجها بعض الدول النامية كسياسة إحلال الواردات و سياسة الاقراض الخارجي.

1 مولاي عبد القادر، التصدير كاستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة، الجزائر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، غير منشورة، جامعة بن يوسف بن خدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2007/2006، ص 3.

لهذا يعد التصدير قرارا مهما يمكن الاعتماد عليه لتوفير الاحتياجات من النقد الاجنبي بشكل منظم، خاصة ان المصادر الاخرى (صادرات المواد الاولية) لا تتصف بالاستقرار و الاستمرارية بالإضافة الى كل هذا فقد توصلت بعض الدراسات الى فعالية التصدير في تحقيق النمو الاقتصادي للدول النامية مع الاخذ بعين الاعتبار المتغيرات الاقتصادية العالمية الحالية و المستقبلية.

وعلي مستوى المنافسة العالمية، أصبح التصدير يشير الى مدى امتياز اقتصاد بلد معين بالمردودية و التكلفة الدنيا و الجودة حتى ان مقياس الاداء الاقتصادي و التكنولوجي أصبح في السنوات الاخيرة يعتمد على اعتبارات قدرات التصدير و خاصة محتوياته التكنولوجية، و المقصود بذلك هو طبيعة التكنولوجيا ذاتها، فصنع و تصدير جهاز مثلا يختلف في اهميته و قيمه المضافة عن صنع و تصدير آلة.

ونظرا لكل هذه الاهمية و لغرض تحقيق التنمية الاقتصادية لمختلف الميادين أصبح من مصلحة مختلف الدول الاهتمام بالتصدير، بل و السعي على تحقيقه على أكمل وجه.[1]

المطلب الثاني: أنواع التصدير ومحدداته

الفرع الاول: انواع التصدير

حيث نميز بين نوعين من التصدير المباشر والتصدير غير المباشر:

1.التصدير المباشر: في هذا النوع من التصدير تتولى المؤسسة ذاتها انجاز المهام التصديرية بدلا من توكيلها الى جهة أخرى خارجية دون الاستعانة بالخدمات الوسطاء و بالتالي يتم التصدير المباشر بإحدى السبل التالية:

أ. قسم تصدير محلي: حيث تخصص المؤسسة قسما خاصا بعمليات التصدير و بإشراف مدير يسير مجموعة من العاملين، حيث تنحصر مهام هذا القسم بأداء كافة الانشطة المتعلقة بعملية التصدير و تقديم المساعدة التسويقية للمؤسسة بالأسواق الخاصة.

ب. فرع الجمعيات الدولية: تسمح هذه الصيغة من تحقيق حضور و سيطرة أكبر في السوق الدولية، حيث تتخذ المؤسسة فروعا بالخارج تقوم بجميع السياسات التسويقية الخاصة بالصادرات من بيع و تخزين توزيع و ترويج.

1 قدي عبد المجيد، ووصاف سعيدي، آليات ضمان الائتمان و تنمية الصادرات حالة الجائر، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، العدد 02، جوان 2002، ص 218-219 .

ج. ممثلي مبيعات التصدير المتجولين: تقوم المؤسسة بإرسال ممثلين عنها الى الدول الاخرى لغرض التعريف بمنتجاتها أو التفاوض عند الصفقات التجارية مع الجهات المستفيدة.

د. الوكلاء او الموزعين الاجانب: يمكن ان تتعاقد المؤسسة مع وكلاء او موزعين اجانب لغرض بيع منتجاتها بالنيابة عن المؤسسة، من أجل ذلك تمنح المؤسسة للوكلاء الحقوق الخاصة التي تتيح لهم امكانية تمثيل المؤسسة المنتجة في بلدهم.

2.التصدير غير المباشر: في هذا النوع لا تتولى المؤسسات المنتجة للسلعة عملية التصدير بنفسها و إنما توكل المهمة الى جهات خارجية و يقصد بالجهات الخارجية مشترون خارجيون سواء كانوا من نفس البلد أو من خارج البلد مهمتهم شراء السلعة ثم يعاد بيعها على شكل صادرات الى الخارج أي يتم التصدير الغير مباشر بالاعتماد على الوسطاء المستقلين[1]، و بالتالي يتوزع وسطاء التصدير حسب الفئات التالية:

أ. عملاء التصدير: ويتدخلون باسمهم الشخصي يعقدون اتفاقيات مع الموزعين مقابل حصولهم على عمولة شريطة أن يتحمل المنتج مختلف المخاطر مثل: سعر الصرف.

ب. تجمعات المصدرين: تقدم خدمات متشابهة لخدمات العملاء إلا أنها تعمل لحساب مجموعة من المؤسسات.

ج. مفاوض الاستيراد و التصدير: وهو يقوم بالعمليات التجارية، وظيفية شراء السلع و اعادة بيعها بالخارج.

د. شركات تجارية متنوعة: و تنقسم الى:

- وسطاء الاستيراد: وهو الحصول على السلع من الخارج و القيام بتخزينها و توزيعها، ومن بينهم الاعوان التجاريون و الموزعون يعملون مقابل عمولة.
- السماسرة و شركات العبور: وتقوم شركات العبور بتسوية عملية النقل لحساب المؤسسات الاخرى و خاصة السلع المصدرة، كما انها تقوم بسمسرة الحمولة الى جانب ذلك بضمان النقل و التخزين و حل المنازعات التي تحدث التجارة الخارجية.[2]

1 طارق ابو مازن قندوز، نجاعة التسويق التصديري في ترقية الصادرات خارج المحروقات مقاربة تحليلية للفترة (2010/2000)، متاح على الموقع، Kantakiji. com (media 174923 Gasuieeh ; doc، تاريخ الزيارة2015/03/22،الساعة16 :18.

2 مولاي عبد القادر، التصدير كاستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 7 .

الفرع الثاني: محددات التصدير

هناك العديد من العوامل التي يمكنها أن تدفع بالتصـــدير أو تقف عائقا في تطور حجمها ومن بين هذه العوامل أو المحددات نتناول ما يلي:

1. المحددات الداخلية

أ. ***طبيعة الهيكل الاقتصادي:*** يعتبر من أهم المحددات لحجم الصادرات، و يظهر ذلك اذا ما قارنا صادرات الدول النامية بمثيلها في الدول المتقدمة حيث استغلال الموارد المتاحة في الدول النامية لتموين صناعتها و جعلها أسواقا لتصريف منتجاتها خاصة الصناعية منها دون اعطاء دعم لهذه الدول النامية لتطوير القطاع الصناعي بها، بل عملت هذه الدول الاستعمارية على جعل اقتصاديا مستعمراتها ذات تبعية دائمة لها، حيث تختص الدول النامية في الانتاج الاولي من زراعة..... إلخ و الذي ساهم في بعث الفقر و التأخر في الفن الانتاجي و كذا انتشار ظاهرة البطالة، و قد انحصرت الصادرات بصورة أساسية في المنتجات الاولية، و بالتالي بروز ازدواجية اقتصادية حيث أن هناك قطاع منتج للتصدير متطور و قطاع تقليدي لعدم قدرة قطاع التصـدير على خدمة بقية الانشـطة الاقتصـادية و كل ما سـبق انعكس مباشـرة على هيكل الصادرات في الدول النامية.

ب. ***الانفجار السكاني:*** ان نمو الصادرات يتأثر بشكل سلبي بالنمو السكاني الكبير وهو أمر تتميز به معظم الدول النامية حيث أن ظاهرة الانفجار السكاني تؤدي الى الامتصاص المتزايد للموارد الاقتصادية و توجبها الى السكان، مما يحول دون تحقيق الفائض الموجه للتصدير.

ج. ***اتجاه الاستثمار:*** ان توجبه الاستثمار يعتبر من المحددات الاساسية لحجم و هيكل الصادرات خاصة في الدول النامية لهذا استوجب وضع بدائل لتنمية الصادرات عند توزيع الاستثمارات على مختلف الانشطة الاقتصادية بالنظر الى ما تعانيه هذه الدول من عجز مستمر في موازين مدفوعاتها بالإضافة الى اعطاء تقلبات اسعار صادرات المواد الاولية حجمها من الاهتمام في المدى القصير و هذا كله باعتبار أن التصدير هو المصدر الوحيد لتمويل لمشروعات الاستثمارية بالعملة الصعبة.

د. ***السياسة التجارية:*** ان الدفع بصادرات الدول النامية يستدعي تطوير الانتاج وتحسين جودته لمواجهة المنافسة الدولية، و هذا يتحقق الا في ظل سياسة تنموية متكاملة ومتناسقة و مبينة وفق استراتيجية مستغلة لكل الموارد المتاحة بأفضل الطرق و في هذا الاطار يمكن للسياسة التجارية المساهمة في تحسين معدلات

التبادل بتطبيق اساليب تجارية تعود بالمنفعة على الاقتصاد الوطني، لكن بالتجاوب مع السياسات التجارية للدول المتقدمة لكي لا تضع هذه الاخيرة عوائق أمام صادرات الدول النامية[1].

2.المحددات الخارجية

أ. ***أثر الطلب العالمي على صادرات الدول النامية:*** من خلال دراسة الطلب العالمي يتبين أن هناك تباطؤ في زيادة هذا الطلب مما أثر سلبا على صادرات المواد الاولية، وهذا يفسر بما يشهده العالم من بروز البدائل الصناعية المرتبطة بالسياسة الانتاجية في الدول المتقدمة، و زيادة العراقيل التي تضعها هذه الاخيرة أمام ما تستورده من الدول النامية، و بالخصوص مع ظهور موجه التكتلات الاقتصادية بين الدول المتقدمة.

ب. ***أثر اتجاه شروط التبادل الدولي على الدول النامية:*** ان معدل التبادل بالنسبة للدول المصدرة من طرف الدول النامية قد عرف تراجع ملحوظ نتيجة عوامل مرتبطة بالعرض و الطلب بفعل ما يلعبه التقدم التكنولوجي خاصة.[2]

ج. ***دور الحكومة:*** تتدخل الحكومة في الاقتصاد بأشكال مختلفة كالمشاركة و التخطيط و المراقبة و التشجيع ان الغاية من تصرفات الحكومة هي تشجيع عمليات التبادل التجاري الدولي و تسهيلها، و ذلك من خلال الاتفاقيات التي تعقدها مع حكومات الدول الاخرى و ممارسة نشاطات التسويق الدولية التسهيلية.[3]

المطلب الثالث: دوافع التصدير وعوامل نجاحه

يتطرق في هذا المطلب الى أهم الدوافع المستعجلة على التصدير و الملامح التي تبين مدى نحاج عملية التصدير في أيه دولة:

الفرع الاول: دوافع التصدير

يمكن تلخيص دوافع التصدير فيما يلي:

- عجز السوق المحلية عن تحقيق هدف النمو المتواصل أي أن إيجاد قطاع تصديري يمكن أن يشكل النواة الاستراتيجية لتنمية أشمل.

1 بن يوسف حسينة، ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر (2000-2010)، مرجع سابق، ص 27- 28.

2 بوزيان العربي، سياسة التصدير في الجزائر خلال مرحلة الاقتصاد الموجه و الاصلاحات، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التخطيط، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير سنة 2000، ص 28.

3 نور الهدى حداد و هاني الضمور، العوامل المحددة للأداء التصديري للشركات الصناعية الجزائرية المصدرة للمنتجات غير النفطية، مجلة دراسات، الجامعة الاردنية، العلوم الادارية، المجلد 38، العدد 2، 2011، ص12.

- يعتبر التصدير مخرج لما تعاني منه بعض المؤسسات من فائض طاقتها الانتاجية.
- نمو الطلب في السوق الاجنبي و كذا ضعف التنافسية فيه، وهو عامل مهم لاقتحام السوق التجارية[1] و هناك دوافع أخرى نابعة من داخل المؤسسة:

أ. عوامل تجارية: تتمثل في تشبع السوق، ركود السوق، موسمية السوق، تخصص لمؤسسة.

ب. عوامل مالية: تتمثل في البحث عن غلة الحجم و استرجاع الاستثمارات من خلال التوسع في المبيعات، و تخفيض تكاليف الانتاج و تخفيض الخطر من خلال التدويل و التواجد في عدة أسواق دولية.

ج. عوامل بيئية: تتمثل في طلب تلقائي من الزبائن الاجانب و تغيير المحيط الدولي نتيجة إزالة القيود و كذلك رغبة المسير في تدويل المؤسسة لامتلاكه الخبرة والقدرة على تحمل المخاطر.

- يمنح الدفاع عن وجود المؤسسة ومواجهة المنافسة الاجنبية حيث ان المؤسسات تخشى من فقدان الاسواق الخارجية التي تتعامل معها فهي تسعى دوما للاحتفاظ بهذه الاسواق عن طريق التصدير.
- عالمية الطلب على منتوجات المؤسسة و بالتالي المؤسسة تقوم بتلبية هذا الطلبات في الوقت المناسب.[2]

الفرع الثاني: عوامل نجاح عملية التصدير

باعتبار التصدير عملية حيوية و ضرورية في اقتصاديات دول العالم، فهو يحتاج و يرتبط بعوامل مختلفة لتشجيعه و دعمه، و يتعين على الدولة من خلال الخطة المنتهجة في سياستها اتجاه عملية التصدير الاخذ بعين الاعتبار لمختلف هذه العوامل و ذلك لتحقيق الاهداف المسطرة على المدى القصير و الطويل، و من خلال هذا الفرع سنتطرق الى مختلف هذه العوامل كما يلي:

1. ***الموارد المتاحة و الجاهزة لنجاح عملية التصدير:*** و هذه العوامل متنوعة منها ما هو متعلق بموارد الشركة او المؤسسة التصديرية و منها ما يتعلق بالموارد الوطنية، و أهم ما يمكن إدراجه في انواع هذه الموارد هما أولا المقدرة في القيام بدراسات و أبحاث السوق و الوصول الى المعلومات المناسبة، و ثانيا اقتناء الموارد البشرية الماهرة و المتعلمة و المدربة أو المرخصة.

1 حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات في خارج المحروقات في ظل التطورات الدهنية الراهنة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،سنة2013/2012،ص 55-56.

2 لعلاوي عمر، تشخيص التصدير بالمؤسسة و تحليل البيئة الخارجية و دورها في تحديد استراتيجية غزو الاسواق، الملتقى العربي الخامس في التسويق الدولي المنظمة العربية للتنمية العربية، تونس، 2007، ص 150 .

2. ***طرق و منهجية التسويق:*** وهناك بنود متعددة في هذا العامل و لكن أهمها عاملين الاول يتعلق بدراسات السوق و المقدرة للوصول الى المعلومات و الاستنتاجات و التحليلات الصحيحة و هذا مرتبط بالعامل الاول و أما الثاني يتعلق بوجود قنوات التوزيع في الاسواق الخارجية، و قنوات التوزيع من أكثر العوامل حساسية و لكونها تؤثر مباشرة في عملية التصدير.

3. ***التزام الادارة:*** التزام الادارة المشرفة على التصدير وهو هام جدا و لكنه أهم و أكثر حساسية من البنود الثلاثة الاخرى لأنه يتصل بمقدرة الشركة على التخطيط ووضع الاستراتيجيات و الخطط و تطبيق أنظمة توكيد الجودة و الرقابة و التدقيق و المراجعة و الاشراف ورسم الاطر الزمنية وتصميم مسار عملية التصدير من خلال الطرق العادية و الحرجة و اهم مبدأ في هذا العامل هو مقدرة الادارة في وضع الاهداف و الغايات المترابطة و المتصلة بعملية التصدير و بحيث تعكس كل سوق تصديري على حدى.

4. ***متطلبات جودة السلعة:*** ليس غريبا الربط بين المواصفات القياسية للسلعة أو الخدمة القابلة للتصدير مع عوامل التنافسية وهناك ثلاثة أسس تتحكم في جودة السلعة أو الخدمة ألا وهي:

- جودة السلعة من حيث النوع.
- جودة السلعة من حيث السعر.
- من حيث الكم والخدمة التي يقدمها المصدر قبل ومع وبعد البيع.

والعامل الرابع هذا يختلف عن العوامل الثلاث السابقة في أنه يتعلق بمقدرة الشركة أو المؤسسة في التعامل مع الاسواق الخارجية و القدرة على المنافسة.[1]

المطلب الرابع: أهم نظريات التصدير

تضمن الفكر الاقتصادي عبر السنوات الطويلة الماضية و الحديثة أفكارا تعكس أهمية إسهام التجارة الخارجية في تحقيق الانماء الاقتصادي و ذلك خلال ما تؤديه من توزيع الموارد الانتاجية بين دول العالم على وجه يكفل الاستخدام الاقتصادي الافضل وما ينتج عن هذه التجارة من استغلال امكانيات اتساع السوق في تحسين الانتاج و تطبيق مبدا التخصيص و تقسيم العمل الدولي كما يشمل الفكر الاقتصادي ذاته عددا من الافكار التي رأت في نشاط التصدير أهمية بالغة و اعتبره ركن أساسيا في عملية الانماء الاقتصادي للدول

1 محمد بن دليم القحطاني، مدى مساهمة نظام تقييم جاهزية التصدير للدخول الى الاسواق العالمية، الملتقى العربي الثاني للتسويق في الوطن العربي الفرص و التحديات، المنظمة العربية للتنمية الادارية، الدوحة، قطر، اكتوبر 2003، ص 76-77.

المتقدمة و النامية على السواء ولابد هنا من اعطاء لمحة موجزة عن الافكار الاقتصادية المختلفة قديما و حديثا و نظرتها الى التصدير و أهميته.[1]

الفرع الاول: التصدير في الفكر الاقتصادي التجاري

ساد الفكر الاقتصادي التجاري منذ منتصف القرن الخامس عشر و حتى أوائل القرن الثامن عشر ولقد اعتبر التجاريون أن قوة أي شعب من الشعوب تتمثل بما لديها من ثروة، و التي تأتي من خلال كمية النقود التي يجمعها افراد الشعب ولقد كان الاعتقاد لديهم بأن المعادن النفيسة و على الاخص الذهب و الفضة هما اساس الثروة الحقيقية، و على هذا الاساس ذهب التجاريون الى أن الدولة يجب أن تبدل قصار جهدها من أجل زيادة دخول معدني الذهب و الفضة الى أراضيها و عدم السماح بخروجها الى خارج الحدود.

واكد التجاريون على ان الوسيلة الفعالة لتحقيق القدر الاكبر من المعادن النفيسة(الثروة) لامة هي التجارة الخارجية كما دعوا الى تسخير كل النشاطات الاقتصادية الاخرى لكي تكون في خدمة التجارة الخارجية، ولم تقتصر مطالبتهم بتدخل الدولة في التجارة و انما طالبوا بضرورة تدخلها الكامل في الحياة الاقتصادية لضمان نجاح التجارة، من أجل تحقيق هدف جمع الثروة للأمة، كما طالبوا كذلك بتدخل الدولة من اجل تنظيم علاقتها التجارية مع الدول الاخرى، بحيث تجلب التجارة أكبر قدر من الغنائم للدولة و تحد من الاضرار او الخسائر التي تنجم عن هذه التجارة[2] و قد راي التجاريون أن تحقيق قدر كبير من المعادن النفيسة يأتي من خلال الميزان التجاري الذي يكون في صالح الدولة، مما يحتم على الدولة أن تقلل من واردتها من الدول الاخرى و ان تزيد من صادراتها الى تلك الدول، و بذلك تمثلت السياسة التجارية لديهم في انعاش و تشجيع الصادرات و تقييد الواردات من الخارج. واعتبر التجاريون أن تحقيق وتكوين فائض مستمر من الصادرات هو المصدر الرئيسي لتعزيز القدرة الشرائية، التي تستطيع الدولة من خلالها الحصول على احتياجاتها من الخارج وقد تمثلت سياسة تشجيع الصادرات لديهم من خلال التالي:

- تشجيع الصادرات من السلع الصناعية بكافة الوسائل.
- العمل بشكل مستمر على توسيع و ايجاد و اكتساب الاسواق الخارجية الجديدة و خاصة في البلدان المكتشفة حديثا.

1 محمد محمود أبوعيدة، أداء الصادرات الفلسطينية و اثرها على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للفترة (1994 –2011)، مجلة جامعة الازهر بغزة، سلسة العلوم الانسانية، 2013، المجلد 15، العدد 1، ص 351 .

2 وصاف سعيدي، أثر تنمية الصادرات غير نفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية الحوافز والعوائق، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2004، ص 7.

- تقديم الدعم والمعونة المالية لبعض الصناعات التصديرية لمواجهة المنافسة الخارجية.
- رد بعض الرسوم و الضرائب التي سبق ان تم تحصيلها عند استيراد مواد الخام لها من الخارج.
- تخفيض نفقات انتاج السلع التي تصدر الى الخارج من خلال سياسة الاجور المنخفضة.
- انشاء المستودعات الكبيرة للسلع الجاهزة للتصدير.
- لنشاء المناطق الحرة و الموانئ التي من شانها مساعدة الصادرات على التطور.
- تشجيع عمليات التصدير و دعمها من خلال إتباع نظام "**الدروباك***".[1]

ولقد أكد التجاريون على ان الهدف النهائي من النهوض بالإنتاج و دفعه للتطور و الازدهار و خاصة في مجال انتاج السلع الصناعية هو في حقيقة الامر تحقيق فائض من السلع التي تقوم الدولة بتصديرها الى الخارج من اجل تحقيق المزيد من الثروة، و أوضح رواد هذه المدرسة بأن ما تحققه التجارة الخارجية من خلال القيام بعملية تصدير فائض الانتاج من مختلف السلع من شأنه ان يؤدي في نهاية الامر الى النهوض بالقدرة الانتاجية للقطاعات الاقتصادية للدولة.[2] و بذلك تطور هدف تشجيع الصادرات و انعاشها من مجرد السعي للحصول على المعادن النفيسة الى بلوغ هدف زيادة الانتاج و تنويعه و رفع كفاءته من خلال العمل على دعم الصناعات التصديرية و تشجيعها، وزيادة حجم التبادل مع الخارج و تحقيق الفائض في الميزان التجاري.

ومن جهة أخرى احتلت سياسة الحد من الواردات الشق الثاني من الفكر التجاري و ذلك بفرض الرسوم على الواردات و حظر استيراد السلع تامة الصنع بجانب تشجيع استيراد المواد الخام[3].

واذا كان الهدف النهائي لدى التجاريين هو تحقيق فائض من الصادرات للحصول على مزيد من الثروة فان هذا الهدف ليس غاية في حد ذاته و انما يعتبر وسيلة لتحقيق ازدهار الدولة و اقتصادها مما ينعكس على مواطنيها وهو في حقيقة الامر ما تسعى اليه جهود التنمية الاقتصادية في الوقت الحاضر وكان من الطبيعي ألا تثور أمام التجاريين مشكلة التوازن الخارجي، فهم في الواقع دعاة لعدم التوازن ففكرتهم الاصيلة هي زيادة حقوق الدولة عن ديونها، فان ميزان التبادل الخارجي يجب أن يكون غير متوازن بل مختلا على ان يكون اختلاله لصالح الدولة فالتجاريون من هذه الناحية لا يسلمون بفكرة التوازن، و لا بالتوازن التلقائي، فالحقوق يجب أن

* الدروباك: هو رد الضرائب الجمركية و غيرها من الضرائب و الرسوم على المواد المستوردة التي استخدمت في صناعة المنتجات المحلية .

1 سامية سرحان، أثر السياسات البيئة على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية . دراسة للأثار المتوقعة على تنافسية الصادرات الجزائرية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، السنة 2011/2010، ص 44.

2 سعيدي وصاف، مرجع سابق، ص 8.

3 مولاي عبد القادر، التصدير كاستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 10.

تتساوى مع الديون والا تعذر الحصول على الذهب من الخارج و لهذا كانوا يرون ضرورة اخضاع تقلبات ميزان التبادل الخارجي للرقابة من طرف الدولة و تنظيمها.

ومن اهم الكتاب التجاريين نجد كل من ميسلدن"**E.Misselden**"، توماس مان **"Thomas Man"**، ميلتر "**S.Malynes**"، فورتيري **"S.Fortery"**، لان"**J.Lan**"، تكر"**J. Tucker**".[1]

الفرع الثاني: التصدير في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي

لقد أبدى الكلاسيك اهتماما كبيرا بنشاط التجارة الخارجية و هذا منذ مطلع القرن الثامن عشر بدأت تتراجع أفكار التجاريين و بدأت أفكار الكلاسيك التي نادت بالحرية الاقتصادية الكاملة في مجال التجارة الخارجية و قامت بعرض فكرة الحرية الاقتصادية التي تعتمد على فكرة التوازن الاقتصادي التلقائي و اصبح هناك مفاهيم جديدة ترى عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و هذا ما يخالف المطالبة للفكر التجاري بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد.[2]

في كتابة "ثروة الامم" قدم "**أدم سميث**" أحد رواد الفكر الكلاسيكي اهتم بالسوق و اعتبرها المحدد الاول للنمو الاقتصادي حيث أقر بانه تزداد امكانية تقسيم العمل مع كل اتساع في حجم السوق، و اكد على اهمية التجارة الخارجية في توزيع الفائض من الانتاج الصناعي ذلك أن اهتمامه انصب حول القوى المحددة لنمو الانتاج الحقيقي و ليس المعدن النفيس (مصدر الثروة عند التجاريين).

و فيما بعد تمكن" **ريكاردو**" أكثر في ابراز دور التجارة الخارجية و اهميتها في النمو الاقتصادي بشكل يفرق عن ادم سميث وعلى اسس علمية جديدة، و أوضح كيف أن قيام التجارة الدولية على اسس اختلاف التكاليف النسبية و الذي يتيح الاستفادة من مبدا التخصص و تقسيم العمل على النطاق الدولي و ذلك بضرورة توفير شروط الحرية الاقتصادية بشكلها الكامل، فلا تتدخل الدولة على الاطلاق في النشاطات الاقتصادية كما بين الاضرار الكبيرة التي يمكن أن تلحق بالنمو في ظروف اعاقة حرية التجارة.

و رأى الكلاسيك أن تنمية التجارة الخارجية على اساس الكفاءات النسبية لا يتعارض ابدا مع التنمية الاقتصادية بل يساهم فيها بشكل فعال و كبير وهاجم الكلاسيك بعنف السياسة العلمانية للتجاريين التي تستهدف الحصول على المعادن النفيسة من خلال ايجاد الفائض في الميزان التجاري و كان مبررهم في الدفاع عن حرية

1 سعيدي وصاف، مرجع سابق، ص 9.

2 سامية سرحان، مرجع سابق، ص 45 .

التجارة هو ترك الحرية الكاملة للتجارة سيؤدي في نهاية المطاف بكل دولة الى التخصص في انتاج السلعة التي تتمتع بأكبر ميزة نسبية في انتاجها و ان التخصص الدولي أو ما يسمى بتقسيم العمل الدولي من شأنه أن يعود بالفائدة على كل دولة و على العالم بأسره مما يزيد من الرفاهية الاقتصادية لكافة الشعوب.[1]

و تناول مفكرو المدرسة الكلاسيكية بيان دور الصادرات في توسيع القاعدة الانتاجية في الاقتصاد و تحيق الغلة المتزايدة و تحريك الاستثمار على وجه يضمن الحصول على اكبر كفاية ممكنة من استخدامات الموارد المحلية الى جانب اجتذاب رؤوس الاموال الخارجية للاستثمار في ميدان انتاج السلع التصديرية، فقد اوضح الفكر الكلاسيكي أثر التجارة الخارجية على تراكم راس المال عن طريق ما يترتب على التخصص الاكفأ للموارد الاقتصادية من ارتفاع الدخل الحقيقي و زيادة الادخار و توفير حوافز الاستثمار كنتيجة لاتساع اطار السوق و الاستفادة من اقتصادات الحجم الكبير، ومن خلال ما سبق عرضه عن الفكر لدى الكلاسيك فيما يتعلق بنظراتهم للتجارة الخارجية و خاصة الصادرات بأنها لم تكن مجرد أداة لتخصيص الموارد أو تحقيق التوزيع الامثل لها، بل تعتبر عندهم قوة محركة للنمو.[2]

الفرع الثالث: التصدير في الفكر الاقتصادي الحديث

عندما جاء العالم الاقتصادي" **كينز**" برز الاهتمام البالغ في اهمية تحليل دور الصادرات كأحد مكونات الدخل القومي حيث تسهم الصادرات من خلال عمل المضاعف بزيادة الدخل بصورة أكبر من قيمتها المباشرة فالصادرات تعد أحد المكونات الاساسية للدخل الوطني، حيث يعتبر" **كينز**" أن الدخل الوطني يتكون من[3]:

الدخل الوطني = الاستهلاك الوطني + الاستثمار الوطني + الانفاق الحكومي + (الصادرات ـ الواردات)

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

حيث ظهر عدد من الاقتصاديين الذين يحملون وجهة نظم مغايرة لما سبقهم من الاقتصاديين ازاء دور الصادرات في عملية التنمية الاقتصادية منهم"**Marx**، **singer**، **Nurkse**، **Myradal**" حيث أشار ماركس الى استحالة قيام التجارة الخارجية بدور فاعل في الانماء الاقتصادي للدول النامية في ظل السيطرة

1 وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 1، الجزائر، سنة2002، ص 7.

2 عمر محمود أبو عبيد، أداء الصادرات الفلسطينية و اثرها على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للفترة (1994-2011)، مرجع سابق، ص 352.

3 وصاف سعيدي، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية، مرجع سابق، ص 14.

الكبيرة للدول الرأسمالية على العلاقات الدولية و ما تمارسه هذه الدول من استغلال و نهب الثروات الدول الفقيرة، بالإضافة الى المنافسة الكبيرة بين هذه الدول للسيطرة على الاسواق و مناطق النفوذ في العالم و تحكمها في رأس المال العالمي.

أما "***ميردال***" فانه يرى أن التجارة الخارجية بين الدول النامية و الدول المتقدمة تعمل على زيادة التفاوت القائم في المستويات الاقتصادية بين المجموعتين و يرى أن الاسواق الكبيرة التي تخلقها التجارة الدولية تعمل في المقام الاول على تعزيز وضع الدول المتقدمة التي تتمتع أصلا بصناعة قوية مقابل ضعفها في الدول النامية، الى جانب ان الطلب على صادرات الدول الاخيرة و غالبا ما تكون مواد خام أو أولية يتصف بعدم المرونة، و يرى أن أي تقدم يحدث في قطاع الصادرات في الدول النامية غالبا ما يرجع أثره الى الدول الصناعية المستوردة للمواد الاولية، اضافة الى عوائد استثماراتها التي اقتصرت على قطاعات معينة كإنتاج المواد الاولية و تصديرها.

و بالتالي يشير "**ميردال** " الى أن التجارة الخارجية لن تؤدي الى الركود الاقتصادي، وهو عكس ما تسعى اليه التنمية الاقتصادية من زيادة الدخل القومي و رفع مستوى المعيشة.

أما " **نيركس****"[1] فانه يرى أن التجارة الخارجية أداة لانتشار النمو الاقتصادي فضلا عن كونها وسيلة لتوزيع الموارد توزيعا اكثر كفاءة، و ضرب مثالا عن ذلك بالدور الذي تلعبه التجارة الخارجية في الدول الحديثة مثل كندا و استراليا و جنوب افريقيا و الارجنتين، كما أكد على ضرورة الاهتمام بهذا الجانب في الدول النامية خاصة عندما تكون ظروف الطلب الخارجي على مواد التصدير و سلعة غير مواتية، و إزاء ذلك بين تشاؤمه بما يتعلق بإمكانية قيام التجارة الخارجية بدور انمائي للدول النامية، و ذلك نتيجة ما تواجهه صادراتها الى أسواق الدول المتقدمة من عقبات عديدة، هذا ما يجعل اللجوء الى تنمية الصادرات اكثر من ضرورة.[2]

* ميردال، اقتصادي سويدي صاحب نظرية السببية الدائرية و الاثار المؤخرة و التوسعية للتجارة الدولية، و لد سنة 1898، و توفي سنة 1997، حاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1974.

* * نيركس، اقتصادي نمساوي، ولد سنة 1907، عين أستاذ في جامعة كولومبيا، توفي 1959.

1 سعيدي وصاف، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مرجع سابق، ص 8.

المبحث الثاني: علاقة نمو الصادرات بالنمو الاقتصادي

يرتبط النمو الاقتصادي بالصادرات ارتباطا وثيقا، وهو ما يفسر الاهتمام الكبير بنشاط التصدير في الفكر الاقتصادي تاريخيا، كما أن هناك جملة من الدراسات التي تمت لتحديد مدى أو طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي من خلال عدة زوايا و في هذا المبحث سوف نسعى الى ابراز هذه العلاقة و بعض الدراسات التي قامت بتحليلها.

المطلب الاول: مضاعف الصادرات

تعمل الصادرات من السلع و الخدمات المنتجة في الدولة على خلق مداخيل للاقتصاد الوطني و بالتالي تعتبر مثلها مثل الاستثمار و كذا النفقات العامة ذات أثر مضاعف على النشاط الاقتصادي.

ولتبيان هذه الاثار نقوم بتحليل بعض العلاقات في بلد ما لا تربطه أي علاقة مع الخارج و بإهمالنا للنفقات العامة، يتحقق التوازن في هذا البلد تحت شكل علاقة مزدوجة تكتب كما يلي:

$$Y= C + I.....(1)$$

$$Y= C + S.....(2)$$

حيث Y الناتج المحلي الاجمالي، C الاستهلاك النهائي، I الاستثمار، S الادخار

من المعادلة (1) و (2) نجد أن $S=I$ .....(3)

واذا قمنا بفتح اقتصاد هذا البلد على العالم الخارجي تصبح المعادلة على الشكل التالي:

$$Y+M = C+I + X.....(4)$$

حيث ان: M الواردات

X الصادرات

وحيث أن $Y = C + S$ تكون المعادلة (4) كما يلي:

$$C + S + M = C + I + X.....(5)$$

باختزال C من طرفي المعادلة نحصل على:

$$S + M = I + X.....(6)$$

ومن المعادلة (6) نخلص أن الصادرات لها نفس أثر الاستثمار فهي تخلف مداخيل للاقتصاد الوطني، كما أن للواردات أثارا مماثلة للادخار، فهي لا تسهم في خلق مداخيل للاقتصاد الوطني بل تخلق مداخيلا للعالم الخارجي وبتعظيم المعادلة (6) نحصل على:

$$\Delta S+\Delta M=\Delta I+\Delta X.....(7)$$

وبقسمة طرفي المعادلة ((7علىΔY نحصل على:

$$(\Delta S+\Delta M)/ \Delta Y= (\Delta I+\Delta X)/ \Delta Y$$

اي $$\Delta Y=[(\Delta I+\Delta X)] \Delta Y/(\Delta S+\Delta M)$$

ثم $$\Delta Y= (\Delta I+\Delta X)/[(\Delta S/\Delta Y)+(\Delta M/\Delta Y).....(8)$$

حيث ان $(\Delta S/\Delta Y)$ و$(\Delta M/\Delta Y)$ يمثلان الميل الحدي للادخار و الاستيراد على التوالي:

و بناء عليه تصبح المعادلة (8) كما يلي:

$$\Delta Y= (\Delta I+\Delta X)/S+M.....(9)$$

وبغرض عزل أثر الصادرات على الناتج المحلي الخام (PIB) نفترض أن $\Delta I=0$لتصبح المعادلة (9) كما يلي:

$$\Delta Y=\Delta X/S+M.....(10)$$

بمعنى أن

$$\Delta Y/\Delta X=1/S+M.....(11)$$

وعليه فإن الكسر $1/S+M$ هو مضاعف التجارة الخارجية، و يفيد أن كل زيادة في حجم الصادرات سوف تؤدي الى زيادة أكبر في حجم الناتج المحلي الاجمالي (PIB)، ويكون أثر المضاعف كبيرا على الدخل كلما قلت الميولات الحدية للادخار و للاستيراد ضعيفة .[1]

1 حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 54 -55.

المطلب الثاني: علاقة نمو الصادرات بالنمو الاقتصادي باستخدام منهجية الارتباط

اتجهت العديد من الدراسات الى مناقشة العلاقة بين معدل نمو الصادرات و معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي أو متوسط نصيب الفرد باستخدام علاقات الارتباط و الانحدار الخطي البسيط لعينات مختلفة من الدول و فترات زمنية متباينة، أو من خلال اختبار أثر ترقية الصادرات على الدخل الوطني في تلك الدول التي اختارت منهجا للنمو الاقتصادي على تشجيع الصادرات بدلا من الاعتماد على سياسة الاحلال محل الواردات أهم هذه الدراسات نوجزها في الاتي:

1. دراسة امري " Emery":

قام "**امري** " بتحليل العلاقة بين نمو الصادرات و نمو متوسطات دخول الافراد في 50 دولة خلال الفترة (1953-1963) [1]، و باستخدام معامل الارتباط الرتبي توصلت هذه الدراسة الى ان تنمية الصادرات يمكن أن يكون لها دور ايجابيا في زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي و بالتالي في احداث النمو الاقتصادي في بعض الدول النامية، كما ان احداث النمو الاقتصادي ينعكس ايجابيا على زيادة الصادرات أي أن العلاقة بينهما هي علاقة تأثير متبادل، و قد اعتمدت هذه الدراسة على متوسط نصيب الفرد من الناتج كمؤشر للنمو، كما تم التعبير عن كافة المتغيرات باستخدام الاسعار الثابتة و جاءت الدراسة لتؤكد على وجود علاقة قوية بين معدل نمو الصادرات و معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الحقيقي الذي يرتفع بنسبة (1%) مقابل كل زيادة في الصادرات بنسبة (2.5 %)، كما اوضحت الدراسة ان علاقة الارتباط بين الصادرات و النمو الاقتصادي تقوم على التأثير المتبادل بينهما اكثر من قيامها على التأثير من جانب واحد، الا ان الصادرات تبقى العامل الاساسي في تشجيع وحث النمو بسبب العديد من المنافع و الاثار المترتبة على الصادرات.[2]

2. دراسة ميكائيلي " Michaely" :

حاولت دراسة " **ميكائيلي** " تقصي العلاقة بين معدل التغير في نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي و معدل التغير في نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الثابتة لعينة من 41 دولة خلال الفترة (1950- 1973) و اظهرت نتائجها وجود علاقة ايجابية بين معدل نمو الدخل الفردي ومعدل نمو الصادرات الوطنية و معدل نمو الناتج الاجمالي ككل، كما بينت النتائج بأن تلك العلاقة ايجابية وقوية في 23 دولة و ضعيفة في 18 دولة

1 وصاف سعيدي، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية، الحوافر والعوائق، مرجع سابق، ص 62.

2 بقللة ابراهيم، أليات تنويع و تنمية الصادرات خارج المحروقات و اثرها على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 133 .

اخرى هي الدول الفقيرة، و استنتج الباحث بان النمو الاقتصادي يتأثر بالصادرات الوطنية اذا كانت هذه البلدان قد حققت الحد الادنى من النمو الاقتصادي.[1]

3. دراسة بيلا بلاسا "Balassa Bela" :

لقد قام " **بيلا بلاسا** " بأكثر من دراسة في مجال بحث العلاقات بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي، و لعل أهم هذه الدراسات هي:

أ.الدراسة الاولى: قام بإجرائها سنتي 1981 و1978 على 11 عشرة دولة خلال فترتين زمنتين (1960-1966) و(1967-1973) والتي بحثت في مدى تأثير معدل نمو الصادرات الحقيقي على معدل نمو الناتج الحقيقي مع الاخذ بعين الاعتبار مدى تأثير معدل نمو قوة العمل و الاستثمارات المحلية على الناتج و كذا مدى تأثير معدل نمو قوة العمل و الاستثمارات المحلية على الناتج وكذا مدى تأثير نمو الاستثمارات الاجنبية على الناتج.

وخلصت هذه الدراسة الى فعالية نمو الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي ويرجع " **بيلا بلاسا** " ذلك الى أن سياسة تشجيع الصادرات تؤدي الى كفاءة تخصيص الموارد طبقا للمزايا النسبية، وتتيح الاستفادة من مزايا الحجم الكبير، كما تسمح بإدخال التطور التكنولوجي لمواجهة المنافسة الخارجية.

ب.الدراسة الثانية :قام بإجرائها سنة 1985 على 43 دولة من الدول النامية التي تأثرت بصدمة ارتفاع البترول عام 1973 وذلك خلال فترة (1973-1979) وقد ركزت هذه الدراسة على تأثير الصادرات على متوسط دخل الفرد مقتصرة على الصادرات من السلع المصنعة، وقد خلصت هذه الدراسة الى أن الدول النامية التي طبقت سياسة التوجه نحو الخارج قد حققت معدلات نمو مرتفعة واستطاعت ان تتغلب على صدمة ارتفاع البترول.[2]

4. دراسة تايلر "Tyler":

بين "**تايلر**" في دراسته التي حلل فيها العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوسع الصادرات والتي اجرها على 55 دولة نامية للفترة(1960-1977) حيث قام بقياس ارتباط نمو الناتج المحلي الاجمالي مع كل من نمو الناتج الصناعي ونمو الاستثمارات و نمو الصادرات الكلية، و أظهرت النتائج أن معامل الارتباط بين الناتج المحلي الاجمالي و الصادرات الكلية بالنسبة للدول النامية متوسطة الدخل يساوي 49 % حسب اختبار بيرسون و 48

1 رنان مختار، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، منشورات الحياة، سنة2009، ص67.

2 وصاف سعيدي، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية، الحوافر والعوائق، مرجع سابق، ص 62

% حسب اختيار سبيرمان أما بالنسبة للدول النامية النفطية فقد سجل تايلر معامل ارتباط 55% حسب بيرسون و 50% حسب سبيرمان كما خلص أيضا أن زيادة الصادرات بمعدل 17,5% تؤدي الى نمو في الناتج المحلي الاجمالي بمعدل 1%، اما بالنسبة للأقطار النامية الغير نفطية فزيادة الصادرات بمعدل 18.6% تسهم في زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمعدل 1%.[1]

5. دراسة كافوسي "Kavoussi":

فقد بين في هذه الدراسة التي شملت 70 دولة خلال(1960-1978) ان نمو الصادرات الوطنية قد تلعب دورا مهما و ايجابيا في تحقيق النمو الاقتصادي في الدول النامية ذات الدخل المنخفض و المتوسط كما دلت نتائج الدراسة على وجود أثر ايجابي للصادرات على النمو الاقتصادي في الدول النامية و الدول المتقدمة على حد سواء.[2]

المطلب الثالث: علاقة نمو الصادرات بالنمو الاقتصادي باستخدام منهجية السببية

اهتمت هذه المجموعة بدراسة العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي بغرض تحديد هل العلاقة بين نمو الصادرات تسيير في اتجاه واحد أم ماذا وطبيعة تلك العلاقة؟ ومن اهم تلك الدراسات ما يلي:

1.دراسة مارشال "Jangand Marshall":

استخدم " **مارشال**" عينة تتكون من 37 دولة خلال الفترة (1950-1981) و قام باستعمال اختبار قرانجر لاختيار العلاقة السببية بين نمو الصادرات و نمو الناتج المحلي الاجمالي.

يعتقد الباحثان ان نمو الصادرات يؤدي الى نمو الناتج المحلي، و في نفس الوقت يمكن أن يؤدي نمو الناتج الى نمو الصادرات و لقد توصلت هذه الدراسة الى ان هناك 4 دول فقط تأكد فيها الفرض القائل بان الصادرات تسبب النمو وهي (اندونيسيا، مصر، كوستاريكا، الاكوادور) و تحقق افتراض أن نمو الصادرات يؤدي الى تدهور معدل النمو الناتج القومي في 6 دول (اسرائيل، جنوب افريقيا، كوريا، باكستان، بوليفيا، بيرو).

1 مصطفي بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير نفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق، ص 42.

2 رنان مختار، مرجع سابق، ص 68- 69 .

2.دراسة شو "chouw":

اقتصرت هذه الدراسة على بحث العلاقة بين نمو الصادرات الصناعية و نمو الصناعات التحويلية في 8 دول حديثة العقد بالتصنيع خلال الفترة(1960-1970) و قد توصلت نتائج هذه الدراسة الى أن معظم الدول محل الدراسة قد اظهرت علاقة سببية تبادلية بين نمو الصادرات و تنمية الصناعات التحويلية ويوجد تأثير متبادل بين هذين المتغيرين، بحيث يعزز كل منهما الاخر، كما تؤكد هذه الدراسة الدور الحيوي التي من الممكن أن تساهم به استراتيجية تنمية الصادرات في دعم النمو الاقتصادي في ظل نموذج تنموي يعتمد على التوجه الى الخارج.[1]

3. دراسة شنج "Chuang":

اهتمت هذه الدراسة بالتعرف على العلاقة السببية بين راس المال و الصادرات الحقيقية و النمو الاقتصادي في الاجلين القصير والطويل في تايوان خلال الفترة من عام 1992 الى عام 1995 و ذلك باستخدام منهج التكامل المشترك و اختبارات النسبية في اطار نموذج تصحيح الخطأ.

واشارت نتائج الدراسة الى الاتي: ان زيادة الصادرات تساهم في زيادة النمو الاقتصادي في الاجل الطويل من خلال تأثيرها على تراكم راس المال البشري و قد تم استنتاج ذلك بسبب وجود علاقة سببية تسيير من راس المال البشري الى الصادرات الحقيقية[2].

المطلب الرابع: دور الصادرات في نماذج النمو الاقتصادي

أسفرت دراسات اقتصاديين عدة عن بناء نماذج للنمو يحتل النشاط التصديري في اطارها مكانا رئيسيا حيث يعبر كل منها عن حركة المتغيرات الاساسية و علاقاتها بهذا النمو سواء غير التطبيق على الدول المتقدمة او ما يلائم احوال الدول النامية ومن أهمها:

1 قاسمي لخضر، أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، (كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير)، سنة 2014/2013، ص 98- 99 .

2 مجدي الشوربجي، علاقة بين راس المال البشري و الصادرات و النمو الاقتصادي في تايوان، بحث مقدم الى الملتقي العلمي الاول حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي و مساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 27 و 28 نوفمبر 2007، ص 07 .

1. نموذج "Kindle Berger":

الذي يعالج اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في ضوء الواقع التاريخي موضحا ان الصادرات يمكن أن تؤدي دور القطاع القائد للنمو من خلال دورها في نقل عوامل التطور الى سائر قطاعات الاقتصاد القومي، مع مراعات أن ذلك يتوقف على هيكل الصادرات ذاته ونوعية السلعة المنتجة، و قدرتها التنافسية ما يعني ان العلاقة بين نمو الصادرات ونمو الدخل المحلي علاقة انمائية تراكمية حركتها دائرية، تعود كمنافع كلاسيكية و ديناميكية نتيجة جذب رؤوس الاموال الاجنبية للاستثمار محليا و ارتفاع مستوى التشغيل في مختلف القطاعات ما ينعكس على انخفاض معدل البطالة و ارتفاع مستوى أداء النشاط التصديري، لكن بالمقابل أهمل النموذج وضع ميزان المدفوعات الذي يحتل أهمية خاصة في الدول النامية وما قد يصاحبه من زيادة في الواردات و اغفاله دور السياسات الاقتصادية المحلية و اتجاهاتها الاساسية داخليا و خارجيا.

2. نموذج "Backerman":

الذي يتضمن تفسيرا لسرعة معدلات النمو الاقتصادي المحققة في بعض دول أوربا بالخمسينات في ضوء توقعات زيادة مستويات الطلب الاجتماعي على منتجاتها في الاسواق المحلية و الاجنبية، ما زاد معدلات الاستثمار ومستوى الانتاجية لمدخلات العمل ومن ثم زيادة الصادرات مرة أخرى لتستمر الحركة الدائرية بين الصادرات و نمو الدخل، في ظل الظروف القائلة بوجود علاقة ايجابية طردية بين نمو الصادرات ونمو الناتج المحلي اضافة الى توقف مستوى الاجر على مستوى الانتاجية و على مستوى الاسعار و عليه اكدت النتائج أن اختلاف معدلات النمو بين تلك الدول يرجع الى الدور الواضح لقطاع التصدير.

3. نموذج "Lamfalussy":

الذي ينطبق من مصاحبة نمو الصادرات الى زيادة الطلب على المنتجات المحلية بما يوفر حافز للاستثمار أي ان نمو الصادرات يؤدي الى نمو الناتج المحلي من خلال ارتفاع معدل التكوين الراس مالي مع التركيز على ما يصاحب زيادة الدخل من زيادة في الواردات و عليه أكدت النتائج ضرورة ارتفاع معدل نمو الصادرات بقدر يكفي للمحافظة على التوازن الخارجي.

4. نموذج "Strant Chenery":

الذي يبحث عن العلاقة بين التجارة الخارجية و الناتج المحلى للدول الاقل نموا معتمدا على تقسيم عوائق النمو الى عدة أنواع هي: (ندرة المهارات البشرية و القدرات التنظيمية، و الحدود المقيدة للاستثمار نتيجة ضالة

المدخرات المحلية وقلة رؤوس الاموال المتاح اقتراضـــها من الخارج) و عليه أكد هذا النموذج أن عوائق النمو يمكن تخطيها مع تطور الجهود الانمائية والتركيز عل فجوة الادخار الناتجة عن العلاقة بين الاستثمار و معدل النمو المســـتهدف للناتج المحلي الاجمالي، و بالتالي يفترض أصـــحاب النموذج تأثير التغير في معدل نمو الصـــادرات على معدل النمو المتوقع، بافتراض ثبات التدفقات النقدية الخارجية من خلال تأثير الصـــادرات في فجوة التجارة الخارجية دون أن يكون لها تأثير على فجوة الادخار.

5. نموذج " Maizels":

الذي يهدف الى تحديد نمو الدخل المحتمل في ضـــوء تحديد كل من فجوة التجارة و فجوة المدخرات المحلية و تحديد معدل نمو الصـــادرات المتوقع، بفرض معرفة حجم راس المال الاجنبي المتدفق من الخارج ليحسـم ذلك من خلال علاقتين اساسيتين أولهما بين واردات السلع الرأسمالية و القدرة على الاستيراد و ثانيهما العلاقة بين واردات السلع الرأسمالية ومستوى الاستثمار، لتعد الصـادرات بذلك من المحددات الرئيسـية لنمو الدول النامية اقتصـــاديا، فضـــلا عن ادخاله للصـــادرات كمتغير رئيســـي في تفســـير الادخار على اثر ارتفاع ميولها ضـــمن قطاعات الصـــادرات مع اعتاد المدخرات المحلية بشـــكل واضـــح على ضـــرائب التجارة الخارجية، فضـــلا عما يصاحب النمو الثابت للصادرات من ارتفاع الميل الحدي للادخار.[1]

6. نموذج " Feder":

بحث في العلاقة بين حجم الصـادرات الوطنية و النمو الاقتصـادي في البلدان النامية شـبه صـناعية خلال الفترة(1964-1977) خلصـــت الدراســـة الى أن الانتاجية الحدية في القطاعات التصـــديرية أعلى منها في القطاعات غير التصديرية في الاقتصاد الوطني و استنتج كذلك بأن تحفيز النمو الاقتصادي يمكن أن يتم لي بنقل العمالة و راس المال وحدها و انما أيضـــا بنقل الموارد الاقتصـــادية من القطاعات غير التصـــديرية ذات الفعالية الاقل في القطاعات التصديرية ذات الانتاجية الاعلى.[2]

1 www.edpa .gov.sy /forms/articls/VreuArticls.php؟art _id = 421, date de consultation le 30 /03/2015, heure 14: 54 .

2 رنان مختار، تحليل علاقة التجارة الدولية بالفقر وتوزيع المداخيل، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية،السنة2009/2008،ص112.

جدول رقم (2): جدول يوضح حوصلة لاهم النماذج والدراسات للعلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي.

الرقم	النموذج او الدراسة	البيانات المستخدمة	النموذج الاقتصادي	المتغيرات الاخرى	النتائج
01	Emery 1967	بيانات عن 50دولة نامية خلال فترة 1953 الى 1963	تأثير التغيير في الصادرات على التغيير في الناتج الوطني	ـــــ	النتائج تدعم انتهاج استراتيجية تنمية الصادرات
02	Maizels 1968	سلسلة زمنية وتشمل 9 دول خلال الفترة من 1950 الى 1962	تأثير تغيير الصادرات على التغير في الناتج المحلي الاجمالي	ـــــ	النتائج في صالح استراتيجية تنمية الصادرات
03	Michaely 1977	بيانات 41 دولة خلال الفترة1950الى 1973	اختيار الارتباط بين نمو متوسط دخل الفرد من الناتج الوطني الاجمالي و بين نمو الصادرات	ـــــ	النتائج تؤكد أهمية استراتيجية تنمية الصادرات
04	Balassa 1981	بيانات 11 دولة خلال فترتين زمنيتين(1960-1966) و(1967-1973)	تأثير معدل نمو الصادرات الحقيقي على معدل نمو الناتج الوطني الحقيقي	معدل نمو قوة العمل و الاستثمارات المحلية بالنسبة للناتج و الاستثمارات الاجنبية بالنسبة للناتج	النتائج تؤكد أهمية استراتيجية تنمية الصادرات
05	Feder 1983	بيانات 31 دولة خلال الفترة (1964-1973)	تأثير نمو الصادرات على نمو الناتج	ـــــ	النتائج تؤكد أهمية استراتيجية تنمية الصادرات
06	Kavoussi 1984	بيانات ثلاث وسبعين دولة نامية	تأثير نمو الصادرات على نمو الناتج	ـــــ	النتائج تؤكد أهمية استراتيجية تنمية الصادرات

المصدر :وصاف سعيدي، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية، الحوافر والعوائق، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ص 68-69.

المبحث الثالث: ضرورة تنمية الصادرات غير النفطية

انه وأمام جملة المخاطر التي تنطوي عليها عملية التركيز الشبه الكلي على الصادرات من النفط فان الضرورة الملحة بالنسبة للاقتصاد الجزائري بغية احداث تغيرات هيكلة لتنمية الصادرات خارج القطاع النفطي و في هذا المبحث سنسعى لإبراز أهم مرتكزات هذه الضرورة.

المطلب الاول: مخاطر الاعتماد الشبه كلي على الصادرات النفطية

يعتبر النفط أهم مصادر الطاقة في الوقت الحاضر وهو يمثل عصب الحياة الحديثة و المحرك الاساسي للنمو الصناعي و التكنولوجي بشكل خاص و النمو الاقتصادي بشكل عام فلقد اعتمدت الحضارة المعاصرة عليه بقدر هام في تحويل الموارد الاقتصادية من حالتها الطبيعية الاولية الى حالات اقتصادية مختلفة، تكمن في اشباع رغبات وحاجات المجتمع.

ان هذه الاهمية البالغة للنفط تجعل من السوق الدولي للنفط سوقا ذا اهمية كبرى، و يجعل من تحليل العرض و الطلب الدولي على هذه السلعة الحيوية أمرا مهما اكثر، فكما أن ارتفاع أسعار النفط قد يؤدي الى ارتفاع أسعار المنتجات المصنعة على المستوى العالمي، و من ثم ارتفاع فاتورة الواردات من السلع المصنعة بالنسبة للدول النامية باعتبارها دول استهلاكية غير مصنعة يؤدي الركود الاقتصادي الذي تشهده الدول المصنعة الرأسمالية بشكل دوري الى انخفاض أسعار النفط أو حدوث أزمة نفط مثل أزمة النفط 1986، و بالتالي انخفاض عائدات صادراتها بالنسبة للدولة المصدرة له، و يظهر ذلك جليا في الاقتصاديات التي تعتمد على تصدير النفط بشكل كبير، و الجزائر باعتبار تركيزها الشبه كلي على الصادرات من النفط في جلب العملة الصعبة و من ثم استعمالها في تسوية فواتير الواردات المتزايدة من عام لأخر، ما يهدد اقتصاد البلد في حال تدهور عوائد هذه الصادرات و عليه يمكن القول بان هذا الوضع يترتب عليه جملة من المخاطر توجب على الجزائر اعادة التفكير في تركيبة صادرتها ومحاولة تنويعها و انشاء قطاع تصديري غير تقليدي يعتمد على المنتجات المصنعة و النهائية بشكل كبير.[1]

1. مخاطر تقلبات الاسعار وانخفاض المردودية

ان الاعتماد على ريوع الصادرات النفطية، سوف يترتب عنه بالضرورة تذبذب في المداخيل من العملة الصعبة، والتي تستعمل في اقتناء المستلزمات الاستهلاكية للمجتمع من العالم الخارجي، اضافة الى اللوازم من

1 مصطفى بن ساحة، مرجع سابق، ص 64-63.

الوسائل و عوامل النتاج مثل عنصر راس المال هذا التذبذب الكبير يؤثر بشكل سلبي على اقتصاديات الدول وخاصة الدول المصدرة للنفط.

2. مخاطر فقدان الاستقلال الاقتصادي للدولة

ترتبط سيادة الدولة بمواردها الطبيعية وحريتها في تحديد الطرق والسياسات المثلى لاستغلالها بمدى ارادة الدولة، وما تتلقاه من دعم سياسي من الاواسط الداخلية والخارجية. وفي الفترة التي تلت حرب اكتوبر 1973 اقوى دليل على ذلك حيث وفي ظل غياب تلك الحرية والدعم تمكنت الدول الغربية المستوردة للنفط بمساعدة شركاتها النفطية العالمية الكبرى من الهيمنة على صناعة النفط في الدول النامية النفطية، وتمكنت هذه الشركات من ان تتحكم في سياسات الانتاج والاسعار بالشكل الذي يخدم مصالح بلدها الام.

فبالنسبة للاقتصاديات النامية، والتي تلعب فيها الصناعات الاستخراجية دورا اساسيا، هذه الصناعات التي ملكيتها الى الدولة، توجب على هذه الاخيرة ان تكون ذات دور فاعل من حيث وضع وتنفيذ السياسات الخاصة باستغلال الموارد المنجمية وبيعها وتصديرها، اضافة الى التدخل لرسم السياسات المتعلقة بالبحث والتنقيب والانتاج وصيانة تطوير الاصول، و تحديد حجم الانتاج واسعار الصادرات، وفرض الضرائب على الانتاج و صيانة وتطوير الاصول.....الخ لكن استقراء واقع هذه الدول يقول بان هذه الاخيرة لاتزال تتبع الدول الصناعية الكبرى.[1]

3. مخاطر نضوب المخزون النفطي و ارتفاع تكاليف الانتاج

ان انتاج النفط، يعرف على انه عملية تستهلك فيها الاحتياطات النفطية، وتحول فيها الى فوائد مالية وتبعا لذلك فان الاحتياطات من النفط تتأثر بكمية الانتاج من جهة، والذي ينتج عنه نقصان في كمية الاحتياطي ومن جهة اخرى بعمليات الاكتشاف وعمليات التنقيب الناجحة. وعليه فاستخراج النفط المستمر يعني بالضرورة نضوب مكامنه كما ان العمليات التي يشرع فيها من اجل التنقيب على النفط والتي تجري من اجل تعزيز المخزون الاحتياطي منه، قد لا تنجح في الكثير من الاحيان. وايضا تستوجب هذه العمليات صرف مبالغ ضخمة، وهذا معناه انه يجب ومن اجل تعويض برميل واحد مستخرج من باطن الارض اذا ما اريد الحفاظ على نفس المستوى من الاحتياطي النفطي، تعبئة رؤوس اموال طائلة لتحقيق ذلك.

1 http://www.mfti.gov.eg/programs/export.htm،date de consultation le10/1/2015،heure 20: 59.

4. مخاطر التوجه نحو مصادر بديلة للطاقة النفطية

تقسم مصادر الطاقة من ناحية استخدامها الى مجموعتين:

أ. مصادر طاقة اساسية :وهي تلك المصادر التقليدية التي يعتمد عليها بشكل كبير في الحصول على الطاقة مثل النفط والفحم والغاز الطبيعي والطاقة النووية، وتسهم هذه المصادر بنسبة كبيرة في الاستهلاك العالمي من الطاقة.

ب. مصادر طاقة بديلة: وهي مصادر طاقوية حديثة، مثل الطاقة الشمسية، الطاقة الهوائية و طاقة الامواج والطاقة الهيدروجينية والوقود الصناعي وهي طاقة قليلة الاستخدام حاليا، غير انه ينتظر ان تلعب دورا اساسيا في توفير الطاقة للعالم كونها مصدر طاقة نظيفة و غير ملوثة للبيئة في ظل الدعوات الدولية لحماية البيئة.[1]

المطلب الثاني: مبررات اللجوء الى تنمية الصادرات غير النفطية

تشير أدبيات النمو الاقتصادي في العالم أن عجز الحساب الجاري لمجموعة الدول النامية قد شهد اتجاها متزايدا للعجز في حيث ان عقد الثمانينات قد شهد انخفاضا في العجز في الحساب الجاري، و الجدير بالذكر أن عجز الحساب الجاري في السبعينات نتيجة الاضطرابات النقدية التي شهدها هذا العقد هذا بالإضافة الى الارتفاع الشديد في اسعار النفط و انهيار نظام اسعار الصرف الثابت أما في عقد الثمانينات اتجهت الى الانخفاض نتيجة الازمات التي واجهتها الدول النامية، ان هذا الانخفاض قد أدى في حقيقة الامر الى تعثر مسار النمو و زيادة حالة الركود و ارتفاع الاسعار و تزايد البطالة هذا و يرجع تراكم عجز موازين المدفوعات في الدول النامية ال مجموعة من الاعتبارات نذكر منها:

1. النزعة الحمائية:

اتجهت الدول الصناعية المتقدمة الى زيادة النزعة الحمائية أمام وارداتها من كافة السلع الاولية و الصناعية، نتيجة للازمات المالية التي سادت في عقد الثمانينات بالإضافة الى فترات الركود العالمي الذي ساد معظم الدول الصناعية، هذا و قد اتجهت الدول الصناعية الى تبني القيود الحمائية غير التعريفية على اثر نجاح

1 عيسى مقليد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،سنة2008/2007،ص101.

اللجان في تحفيض متوسط التعريفات الجمركية و قد أثرت هذه القيود تأثيرا واضحا منذ منتصف السبعينات على صادرات الدول النامية.

و يرجع الاتجاه المتزايد للنزعة الحمائية من جانب الدول الصـــناعية المتقدمة الى الطبيعة المتقدمة الى الطبيعة الديناميكية للميزة النسبية فالمعروف أن الدول المتقدمة هي صاحبة السبق في الاختراعات الحديثة بل هي منبعا غيران هذه الميزة سرعان ما تنتقل الى دول اخرى، قد تكون أقل تقدما حيث يتم انتاج السلعة فيها و تصديرها للخارج اسنادا الى وفرة عوامل الانتاج في تلك الدول، فتبدأ الدول صاحبة الاختراع في مواجهة منافسة شديدة ليست فقط في الاسواق العالمية بل أيضا في اسواق الدولة صاحبة الاختراع الامر الذي يحدو بالعديد من هذه الدول الى البحث عن وسائل جديدة للحمائية.

2. معدل التبادل:

شهدت معدلات التبادل الدولية تدهورا في غير صالح الدول النامية و يرجع ذلك بصفة اساسية الى اتجاه اسعار السلع الصناعية التي تصدرها الدول المتقدمة الى الدول النامية الى الارتفاع الشديد مقابل اتجاه اسعار السلعة الدولية، باستثناء البترول، الى الانخفاض و يرجع السبب وراء الانخفاض النسبي في اسعار المواد الاولية الى تراخي الطلب العالمي على هذا النوع من المنتجات نتيجة للتقدم العالمي و التكنولوجي الذي حققته هذه الدول الصناعية المتقدمة بما ساعدها على تخفيض نسبة المواد الاولية المستخدمة لإنتاج الوحدة من السلع الصناعية.[1]

3. الدين الخارجي:

لقد تزايدت أعباء الديون الخارجية في الفترة الاخيرة، فالديون الخارجية هي نتيجة لتزايد العجر في موازين المدفوعات فتزايد عجز الحساب الجاري تترتب عليه ضرورة لجوء الدولة للاقتراض الخارجي لتمويل هذا العجز و تحقيق فائض ميزان العمليات الرســـمالية و يترتب عليه زيادة ارقام المديونية الخارجية و بالتبعية تزداد أرقام المديونية الخارجية مما يترتب عليها التزامات و اعباء واجبة السداد بعد فترة زمنية الامر الذي ينعكس في النهاية في زيادة العجز في الحساب الجاري و هذا و يزداد الامر سوءا نتيجة لارتفاع اسعار الفائدة على هذه القروض، وقد عانت الدول النامية غير البترولية في الآونة الاخيرة من أزمات مالية حادة نتيجة لتراكم الديون الخارجية مما أثر على العجز الجاري في موازين مدفوعات معظم الدول النامية.

1 وصاف سعيدي، تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر، الواقع و التحديات، مرجع سابق، ص 8- 9 .

مما سبق يتضح لنا أن السبيل الى مواجهة العجز المتراكم في موازين مدفوعات هذه الدول هو الاهتمام بالتصدير و استراتيجيات التسويق الدولي له ولاشك ان العالم اليوم يموج بتغيرات سريعة يعكس تباين مستويات الانتاج و الاداء الصناعي للدول المختلفة الامر الذي يضفي المزيد من المسؤولية على عملية تطوير التصدير و مفاهيم و أساليب التسويق الخارجي للدول النامية.

المطلب الثالث: مشاكل التصدير في الدول النامية

لا يتسع المجال هنا لذكر جميع عوائق التصدير التي تواجه المصدرين في الدول النامية، ملكننا سنحاول الاقتصار على ذكر اهمها وتتمثل فيما يلي:

1. عدم وجود برامج لتمويل وتامين الصادرات، وان وجدت فهي جديدة وحديثة ولا تلبي الغرض منها، حيث ان اي مصدر يرغب في الحصول على تمويل لصادراته للقيام بالنشاط التصديري وكذلك لمساعدته على منح المستوردين اجالا ومهلا للتسديد والتي بنظرنا هي من اهم الوسائل لجلب المزيد من المستوردين الاجانب، وكذلك فان برامج التامين تعمل على حماية المصدرين من الاخطار التي يتعرضون لها اثناء قيامهم بالنشاط التصديري ومنها بشكل خاص اخطار عدم الدفع، كما ان النجاح الذي حققته الكثير من الدول وخاصة الاوروبية منها في هذا المجال، يرجع الى تبنيها واعتمادها تمويل وتامين الصادرات.
2. وجود الحصص الحمائية والرسوم الجمركية في الدول المستوردة او ما نستطيع تسميتها بالقيود التي تضعها حكومات الدول الاجنبية.
3. لا يزال في كثير من الدول البيع في السوق المحلي اكثر ربحية من البيع في السوق الدولي حيث ان السوق المحلي لا يزال يشكل ويمثل اكثر جاذبية وسهولة مقارنة بالسوق الدولي للمنتج او المستثمر المحلي في تسويق منتجاته وهذاما يحول دون زيادة الصادرات.
4. ان المصدر لكي يستفيد من استرداد الرسوم الجمركية او ما يعرف بنظام الدروباك فعليه ان يكون مصدرا ومستوردا ومنتجا في نفس الوقت وهذا ما يعرضه لمشاكل عريضة ومتنوعة هو في غنى عنه.
5. تأخر اجراءات تخليص الرسوم الجمركية واجراءات مطابقة الجودة ومطابقة المواصفات.
6. الاستخدام الغير رشيد للمبيدات و الاسمدة الكيماوية، حيث ان جل الدول النامية تعاني من ظاهرة استخدام الاسمدة الكيماوية والمبيدات بشكل مكثف في الزراعة، كما قد يتم استخدام في بعض الاحيان مبيدات زراعية محرم استخدامها دوليا، ومن هنا تظهر مشكلة تأثير المنتجات على الصحة العامة وعلى البيئة

7. عدم مطابقة مواصفات السلع المصدرة للدول النامية للمتطلبات والشروط التي تفرضها اسواق الدول المتقدمة وعلى وجه الخصوص الاسواق الاوروبية، وهذا فيما يخص معايير الجودة والكفاءة وشرط حصول منتجات تلك الدول على ما يعرف بشهادات الايزو بمختلف انواعها، ويضاف هذا ايضا عدم تطبيق هذه الدول لإدارة البيئة وادارة الحد من التلوث والمخلفات، ويرجع ذلك لغياب التكنولوجيا النظيفة.[1]
8. انخفاض رصـــيد الدول النامية من الكفاءات العلمية والفنية وانخفاض الطاقة الانتاجية للقوى العاملة، هذا يرجع الى سوء استخدام العمالة، مما ادى الى انخفاض القيمة المضافة للعامل في الدول النامية وخصوصا في الانتاج الصـناعي، ويضـاف الى هذا اتسـاع الفجوة التكنولوجية بين الدول النامية والدول المتقدمة حيث لازالت الفجوة التكنولوجية في التصـدير واسـعة جدا بين الدول الصـناعية والدول النامية مما يقلل من القدرة التنافسية لصادرات الدول النامية.[2]

المبحث الرابع: تجارب دولية في تنمية الصادرات

يوجد الكثير من التجارب للدول النامية في مجال تنمية الصادرات والتي حققت نجاحا ملحوظا فيرفع مستوى أدائها الاقتصادي ومعدلات النمو بها، حيث يكمن الهدف من طرح تجارب الدول في مجال تنمية الصادرات هو الاســتفادة منها، بحيث نأخذ بعين الاعتبار ايجابيات تجارب تلك الدول مع تجنب ســلبياتها و بالتالي ســوف نعرض في هذا المبحث مجموعة من تجارب بعض الدول النامية في تشجيع و تنمية الصادرات.

المطلب الاول: تجربة كوريا الجنوبية في تنمية الصادرات

يتضح من تدرج تجربة التصنيع لكوريا الجنوبية منذ استقلالها في عام 1948، ان خطوط التنمية بدأت في التحول من استراتيجية الاحلال محل الواردات في الخمسينات من القرن العشرين الى التصنيع من أجل التصدير في الستينات من نفس القرن[3]، حيث انه في اواخر الخمسينات كانت احد أفقر الدول الاسيوية على اعتبار انها كانت عبارة عن اقتصـــاد تقليدي يعتمد على الزراعة حيث كانت تتلقى ما يقارب ما قيمته 10 % من ناتجها

1 شربي محمد الامين، اهمية ودور تمويل وتامين قروض التصدير في ترقية الصادرات غير دراسة حالة FSPEو CAGEX خلال الفترة (1998-2009)،مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سنة 2011/2010،ص36-37.

2 وصاف سعيدي، التجارة الالكترونية كأداة لتنشيط الصادرات، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الاول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 23/22 افريل2003،ص89.

3 www.startimes.com 1 ! f = 241123142 date de consultation le 6/4/2015 heure 10:34

المحلي الاجمالي في شـكل مسـاعدات[1] بينما كانت مدخراتها المحلية تمثل 2 % الى 3 % من الناتج القومي الاجمالي، كما كان لديها سعر صرف مقوم بأعلى من قيمته و معدل تضخم عالي و سريع وكان معدل النمو الاقتصادي فيها متواضعا و على الرغم من الفرص التي اتيحت لإعادة البناء بعد انتهاء الحرب الكورية و الحجم الملحوظ من المساعدات الأمريكية الا ان حال ميزان مدفوعاتها كان سيئا للغاية فقد كانت الصادرات بها اقل من نصف الواردات زد على ذلك ما يقارب 88 % من هذه الصادرات كانت عبارة عن مواد خام وتغيرت الصورة حيث أنه من خلال الخطة الخماسية الاولى للتنمية (1962 ـــ 1966) حيث نجحت في ارساء قواعد بناء صناعية لنقل الدولة من الاعتماد على المواد الزراعية الى الاعتماد على التصنيع الموجه نحو التصدير.

ومن خلال الخطة الاقتصادية الثانية (1967ـــ1971) ركزت الحكومة الكورية على هذا المنحى وقامت بتحويل سياسة التصنيع القائم على احلال الواردات الى سياسة التصنيع الموجه الى التصدير و بدعم القدرة التنافسية للصناعات التصديرية في الاسواق الدولية من خلال انتاج نظام سعر الصرف الحر، وتوفير التمويل اللازم للصادرات قصيرة المدى و تبسيط الاجراءات الجمركية و تشجيع الاستثمار الاجنبي كما قامت بإنشاء هيئة ترويج التجارة الكورية المعروفة بـــ "كوترا" "**Corporation Korea's Trade Promotion** "سنة 1962 بهدف توسيع اسواق المنتجات الكورية بالخارج وتأسيس بنك التصدير و الاستيراد عام 1969 لأجل توفير التمويل اللازم للصادرات الكورية[2] و بمرور الوقت زادت اهمية سعر الصرف و بالتالي لوحظ انه هناك زيادة في الصادرات من 3 % بين سنتي (1960 - 1962) الى 23 % بين سنتي (1973 -1975) و تجاوز هذا المعدل لنمو الصادرات الى ان يصل الى 40 % و كانت مكونات الصادرات أنداك كثيفة العمل وهي المنتوجات الملابس، الاحذية و مع نهاية الستينيات بدأت مهارات العمالة بالظهور وبدأت صادرات الالكترونيات تحتل مكانة متزايدة في مكونات الصادرات الصناعية ثم مع بداية السبعينات بدأت بعض المكونات الجديدة للصادرات مثل الماكينات و الآلات في النقل في الدخول الى قائمة الصادرات ومع نهاية 1966 أصبح واضحا أن النمو الاقتصادي لكوريا الجنوبية سوف يكون اكثر مما هو متوقع اذا تم توظيف مدخرات جديدة في استثمارات جديدة.

1 سمير زهير الصوص، تجربة كوريا الجنوبية في التنمية الاقتصادية، متاح على الموقع: myqalqilia . com / export strategy. Htm، تاريخ الزيارة 2012/4/6، الساعة 10:36

2 عبد الرحمان بن سانية، قراءة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي، غرداية، العدد 11، سنة 2011، ص 74 75-.

وقد أدت الحوافز السوقية و الدعم السياسي الذي قدمته حكومة كوريا منذ سنة 1961 الى نمو كبير في الصادرات بالإضافة الى ارتفاع متوسط الدخل الفردي الكوري بحوالي 8% سنويا وهو اعلى معدلات النمو في العالم، و ارتفاع يقدر بحوالي 40 % من النمو في الانتاج القومي خلال الفترة 1960 الى 1975 للصادرات.

بدأت الصادرات في النمو بمعدل يقدر بـ 3% من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 1960 الى 1962 الى معدل 28%خلال الفترة 1973 الى 1975 ثم الى أكثر من 30% خلال الفترة 1976 الى 1995 الى ان بلغ حجم التبادل التجاري الكوري في نهاية 1995 حوالي 264 مليار دولار بزيادة مقدارها 31% عن السنة السابقة ثم عاودت انتعاشها بعد سنة 2002 بعد ان تجاوزت أحداث الازمة المالية الاسيوية سنتي 1997 1998 و اعتمدت كوريا الجنوبية لتخفيف هذه الطفرة كليا على قطاع الصناعة الذي نمت حصته من الصادرات من 17% الى حوالي 80% و الى اكثر من ذلك في منتصف التسعينات و اقترن النمو السريع بالتنويع و التغيير الهيكلي.

وبالتالي نلاحظ ان كوريا الجنوبية على الرغم من أن معظم صادراتها في بداية النمو كانت صناعات كثيفة العمل و خاصة الملابس و الاحذية و المنسوجات الا أنها استطاعت بتطبيق مجموعة من الاجراءات والتحفيزات الى تصدير الواح الصلب و الماكينات الكهربائية و السفن و خدمة البناء في منتصف السبعينيات، ثم دخلت عالم الإلكترونيات في الثمانينات ثم ثورة الاتصالات.[1]

وأخيرا يعد الاقتصاد الكوري من بين أسرع الاقتصاديات في العالم نموا فهو يحتل الان المرتبة الثالثة عشر بين كبريات الدول الاقتصادية و ثالث أكبر اقتصاد في اسيا بعد اليابان و الصين و ذلك نتيجة للتنفيذ الناجح للعديد من برامج التنمية المذكورة سابقا، حيث أصبحت كوريا الجنوبية تحتل عام 2002 المرتبة الاولى في صناعة السفن في العالم و المرتبة الثالثة في انتاج الحديد و السادسة في انتاج السيارات، هذا و يواصل الاقتصاد الكوري الجنوبي نموه السنوي حيث بلغ المعدل السنوي للنمو 4% بين عامي 2003 و 2005 ثم وصل الى غاية 5,1 % لعامي 2006 و 2007.[2]

1 نبيل بوبيبة، محاضرات في التنمية التصنيع كأسلوب للتنمية، جامعة جيجل، سنة 2009/2008، متاح على الموقع: www.dzworld.net/vd/showthread.php ! f = 52172، تاريخ الزيارة2015/4/6، الساعة10:44.

2 سعيد رشيد عبد النبي، التجربة الكورية الجنوبية في التنمية، مجلة دراسات دولية، العدد 38، سنة 2008، ص42-43.

المطلب الثاني: تجربة تايوان في تنمية الصادرات

ان نمط التصنيع في تايوان يشابه تماما نظيره في كوريا الجنوبية حيث اعتمدت صناعتهما بصورة كبيرة على الاستثمارات الاجنبية المباشرة حيث شاع لدى الاقتصاديين ربط اسم تايوان بسياسة محددة للتصنيع و هي سياسة الانتاج للتصدير او التنمية بقيادة الصادرات، لكن هناك شيء من المبالغة و تجاوز للحقائق في هذا الاقتران، فمن الثابت تاريخيا أن تايوان لم تبدأ مسيرتها التنموية فيما بعد الحرب العالمية الثانية بتطبيق سياسة التنمية او التصنيع بقيادة الصادرات و انما بدأت هذه المسيرة بالسياسة التي اتبعتها كل الدول في التنمية عن طريق التصنيع وهي سياسة انتاج بدائل الواردات حيث طبقت هذه السياسة خلال فترة الخمسينيات و في اوائل الستينيات حتى استنفدت اغراضها و لم تعد هناك جدوى مع استمرارها كمركز في عملية التنمية نتيجة لضيق السوق المحلي في تايوان وهذا انتقل مركز الثقل الى الانتاج للتصدير و سواء في المرحلة الاولى او الثانية للتصنيع كانت تايوان تجمع سياستي انتاج بدائل الواردات و الانتاج للتصدير، و لذا ساد الاعتراف بانه من العوامل الهامة في نجاح تايوان هي اعادة توجيه التنمية في الوقت المناسب نحو الخارج بالتوسيع في الانتاج للتصدير.[1]

وقد نمت الصادرات التايوانية و تطورت و أصبحت قادرة على المنافسة في الاسواق الدولية الى جانب تلبيتها للطلب المحلي و عملت على تشجيع اقامة صناعات اكثر تعقيدا مثل صناعة الصلب و البتروكيمياء والماكينات و تصنيع الآلات و المعدات الالكترونية، ولقد بدأت الحكومة التايوانية في تطبيق سياستها التنموية باتباع سلسلة من الاصلاحات منها:

- خفض قيمة العملة.
- توحيد اسعار الصرف سنة 1958.
- الغاء القيود على الواردات.
- تعديل السياسة النقدية.
- انشاء مناطق حرة للتصدير.

وكان من نتيجة هذه الاجراءات أن انخفض معدل التضخم الى أقل من 2% سنويا خلال الخمسينات من القرن العشرين، و قد تبع هذه الاصلاحات زيادة ملحوظة في الصادرات و في معدل النمو الاقتصادي حيث

1 بوعشة مبارك ،تجربة تايوان التنموية، مجلة العلوم الانسانية، بحوث اقتصادية، العدد 31، المجلد ب، جوان 2009، ص 27.

شكلت الصادرات 12,2% من الدخل القومي سنة 1958 بينما شكلت الواردات في نفس السنة 20% من الدخل القومي، و ارتفعت الصادرات الى 19,60% من الدخل القومي سنة 1965 و في سنة 1969 تساوت الصادرات مع الواردات نتيجة للنمو السريع في الصادرات و خلال عقد الستينات من القرن العشرين أمكن مضاعفة الصادرات التايوانية خمسة أضعاف بينما ارتفعت الواردات بأربعة أضعاف و نمت الصادرات لتحل محل المساعدات الاجنبية و السماح بزيادة كبيرة في الواردات وكانت هذه الاخيرة ضرورية حيث كان الاقتصاد يحتاجها في العملية الانتاجية بدرجة كبيرة و قد تكونت قائمة الصادرات الاولية لتايوان من المواد الغذائية المصنعة و المواد المشابهة و قد توسعت قائمة الصادرات لتشمل الملابس و المنسوجات و الماكينات الكهربائية و غيرها من الصناعات و كما حدث في حالة كوريا الجنوبية ارتبطت زيادة الصادرات و الدخل الحقيقي بزيادة معدلات التوظيف و الاجور الحقيقية.

وعلى العموم فقد ركزت السياسات المنتهجة من الحكومة على تشجيع الصادرات عموما بالإضافة الى التركيز على تشجيع مجموعة من السلع وقدمت الحوافز بأشكال عديدة و في صور عديدة من الانشطة الاقتصادية، و قدمت تسهيلات لتدعيم راس المال و الاستثمار الاجنبي، وحاولت خلق بيئة جذابة للمستثمرين، حيث كانت تعتبر الاستثمار الاجنبي أحد المصادر الهامة للتنمية الاقتصادية.[1]

المطلب الثالث: تجربة السعودية في تنمية الصادرات

ما من شك أن تنمية الصادرات أصبح خيارا استراتيجيا للمملكة العربية السعودية نحو تحقيق الاستدامة في النمو والتنمية لان معدل نمو الصادرات ينعكس ايجابا على الناتج المحلي الاجمالي و على مستوى المعيشة.

و قد أثبتت الكثير من التجارب الدولية الدور المهم الذي يساهم فيه التصدير في نمو و ارتقاء تلك المجتمعات و لذلك يأتي ذلك الاهتمام السعودي بذلك القطاع الحيوي ليؤدي دوره الفعال في مسيرة التنمية المتوازنة و المستدامة و تعمل المملكة منذ فترة طويلة على توزيع مصادر دخلها الوطني من خلال وسائل عديدة و المتمثلة في:[2]

1 حمشة عبد الحميد، مرجع سابق، ص 77 -78 .

2 سمير محمد الدسوقي، تنمية الصادرات السعودية غير النفطية، مدخل للتنمية المستدامة، تقرير الاقتصاد و الاعمال، العدد 22، في2014/6/2 متاح على الموقع www.dcss_centre.org/business_economy_report/arc، تاريخ الزيارة2015/4/6،الساعة16:52.

– توفير المعلومات للمصـدرين السـعوديين عن الاسـواق الخارجية و ذلك يكون عن طريق انشـاء مراكز تنمية الصـادرات السـعودية و اقامة مركز للمعلومة التجارية التي يحتاج اليها المصـدرين السـعوديين و ذلك من خلال اتصالاته مع بعض مراكز المعلومات الدولية.

– تقديم حوافز مالية وضريبية للمصدرين وذلك بـ:

- الاعفاء الجمركي لمستلزمات الانتاج اللازمة لإنتاج المنتجات المعدة للتصدير.
- منح اسعار فائدة منخفضة على القروض المقدمة للمصدرين.
- تخفيض الضرائب على دخل المصدرين.
- انشاء مناطق حرة للتصدير.
- تدريب وتأهيل عدد كبير من العاملين في مجال التجارة الخارجية.
- انشاء العديد من المدن الصناعية المجهزة.
- تأهيل و دعم المنشآت الانتاجية ذات التوجه التصديري للحصول على شهادات الجودة العالمية.
- توفير كل من الائتمان والتأمين لضمان الصادرات.
- تنمية الوعي التصديري و التسويقي لدى جمهور المنتجين و ذلك عن طريق:

- انشـاء شـبكات من التنظيمات الحكومية وغير الحكومية القادرة على توفير الخدمات للمصـدرين و ذلك للرد على طلبات المشترين الخارجين مثلا.
- وضـع خطط تسـويقية متكاملة للتعريف بالمنتجات السـعودية في الاسـواق العالمية يشـرف عليها مركز تنمية الصادرات.

و تطبيقا لهذه السياسات أدى ذلك الى ايجاد وفتح اسواق جديدة أمام المصـدرين السـعوديين بالإضـافة الى ارتفاع صادرات السعودية الغير نفطية من 29 مليار دولار عام 1998 الى 40 مليار دولار عام 2002[1].

1 خالد بن جلول، مرجع سابق، ص 126 –127 .

خلاصة الفصل

للتصدير أهمية قصوى في اقتصاد أي دولة ويعتبرها البعض قضية مجتمعية تفرض نفسها على المسارات الاقتصادية لتلك المجتمعات، وهو أحد الآليات الهامة لزيادة معدلات نمو الناتج المحلي من خلال توسيع نطاق السوق والذي يعد النفاذ إلى الخارج أهم عناصره فالتوسع في التصدير عموما يساعد على إزالة العوائق أمام التنمية الاقتصادية.

لقد أوضح تطور الفكر الاقتصادي التجريبي في بحث العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي أن هناك إجماع بين الاقتصاديين لأهمية دور الصادرات في دفع عجلة النمو الاقتصادي وأثارها الايجابية على التنمية، وهذا نتيجة اعتبار الصادرات آلة محركة للنمو في كافة قطاعات الاقتصاد، حيث جاءت نتائج معظم الدراسات التطبيقية لتؤكد على الدرجة العالية من الارتباط بين معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ممثلا للنمو الاقتصادي في عدد كبير من الدول، مما يدل على أهمية نشاط التصدير في رفع معدلات النمو الاقتصادي في الاجل الطويل ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية خصوصا في الدول النامية. لأجل هذا سعت العديد من الدول النامية إلى التركيز على سياسة تشجيع الصادرات وتنميتها. وانطلاقا من هذا يصبح قيام اقتصاد تصديري غير تقليدي من المهام الأولى لأجهزة التخطيط ورسم السياسات لكونه في الأساس عملية تنموية طويلة الأجل.

تأتي أهمية و ضرورة تنمية الصادرات غير النفطية انطلاقا مما تلعبه الصادرات كمحفز للنمو الاقتصادي من جهة ومن جهة أخرى خطورة الموقف عند الاعتماد على الصادرات النفطية بشكل كلي وما يتعرض له البلد من مشاكل اقتصادية من جراء تذبذب أسعار النفط.

الفصل الثالث

آليات ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2005-2014)

تمهيد

النمو الاقتصادي هو الهدف الذي تسعى اليه جميع الدول بمختلف ثقافاتها للعمل على تحقيق وايجاد مختلف الاساليب والطرق التي من شانها ان تؤدي الى الرفع من معدل مستوى المعيشة للفرد والمجتمع ككل و بالطبع تعتبر الجزائر من بين هذه الدول التي تسعى الى تحقيق معدلات نمو مرتفعة، ويمثل هدف التنمية في الجزائر محورا رئيسيا في خططها التنموية وسياستها الاقتصادية لاسيما في ظل وضعها المتخلف، ومن خلال اعتبار الصادرات عنصر مهما في النمو الاقتصادي ،فان زيادة الصادرات غير النفطية يعتبر خيارا استراتيجيا للجزائر لتنويع مصادر الدخل و لمواجهة اي انعكاسات سلبية لصادرات النفط في الاسواق العالمية، ولهذا السبب عملت الجزائر على ترقية و تنويع صادراتها وذلك انطلاقا من سنة 1988 حيث وبعد ازمة انهيار البترول سنة 1986 تبين مدى هشاشة الاقتصاد الجزائري باعتباره يعتمد بشكل شبه كلي على النفط، وهذا يعتبر امرا ضروريا من اجل اندماج الجزائر بشكل ناجح في التجارة العالمية .

حيث سنحاول في هذا الفصل دراسة وتحليل العلاقة بين الصادرات النفطية وغير النفطية بالناتج المحلي الاجمالي، باعتباره احد اهم المقاييس التي تعبر عن النمو الاقتصادي، حيث ان زيادة مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي مرتبط بصورة وثيقة بمدى نجاعة السياسات الموجهة لترقيتها وتنويعها، ثم سنحاول معرفة ايضا ما اذا كانت الاجراءات والامتيازات الممنوحة من طرف الجزائر في مجال تنمية الصادرات غير النفطية وصلت او بلغت الاهداف المرجوة ام لا، ومن هذا المنطلق قسما الفصل الى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الاول: اجراءات ترقية الصادرات غير نفطية في الجزائر؛

المبحث الثاني: دراسة وضعية الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2014)؛

المبحث الثالث: دراسة العلاقة بين الصادرات غير النفطية الجزائرية والناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2005-2014).

المبحث الأول: إجراءات ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر

أولت الحكومة الجزائرية اهتماما كبيرا نحو تبني استراتيجية وطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات على اثر انخفاض أسعار النفط في السوق العالمي إلى ما دون 10 دولار للبرميل سنة 1986،وما سببته هذه الصدمة أكد على خطورة الاعتماد على تصدير منتج واحد ،ونتيجة لتميز الاقتصاد الجزائري بأحادية التصدير للمحروقات أصبح لزما على الجزائر الاهتمام بترقية الصادرات غير النفطية ، ولمواجهة هذه التحديات قامت الجزائر بعدة إجراءات وتحفيزات التي من شانها النهوض بهذا القطاع وسنحاول في ما يلي توضيح بعض هذه الإجراءات والتدابير التي من شانها العمل على المساعدة في ترقية الصادرات خارج المحروقات.

المطلب الأول: تحرير التجارة الخارجية وتخفيض قيمة العملة الوطنية

لقد تزامن إصلاح قطاع التجارة الخارجية بالجزائر مع نهاية الأزمة النفطية عام 1986وزيادة عبء المديونية الخارجية وكذا ضغط المنظمات الدولية [1]، مما دفع بالجزائر إلى الحد من الإجراءات المتخذة في ظل الاحتكار من جهة، والى تبني جملة من الإصلاحات من جهة أخرى، و بالتالي أخذت الجزائر تنتهج سياسة تجارية أكثر تفتحا ووضوحا تجاه العالم الخارجي في ظل متغيرات اقتصادية دولية كثيرة توحي انه لا مجال فيها للانغلاق والاعتماد على قطاع أحادي(قطاع المحروقات)، وعلى هذا الأساس اتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات والتدابير من اجل الوصول إلى تحرير تجارتها الخارجية، انطلاقا من الإصلاحات التي شرعت في تطبيقها بالتنسيق مع الهيئات المالية الدولية، وعليه فان الحديث عن الإصلاحات التجارية التي عرفتها قطاع التجارة الخارجية، حيث كان من بين الأهداف التي كانت تصبوا إليها الحكومة الجزائرية من إعادة هيكلتها للاقتصاد الوطني عن طريق تحري التجارة الخارجية هي تعريض الإنتاج الوطني للمنافسة الأجنبية وهذا لزيادة كفاءة استخدام وتنافسية الجهاز الإنتاجي وعصرنته من حيث الفن الإنتاجي وتدنيه التكاليف، وتنويع الإنتاج، وتشجيع الصادرات غير النفطية. وقد سعت الجزائر إلى القيام بتحرير تجارتها الخارجية من خلال المراحل التالية:

الفرع الاول :تحرير التجارة الخارجية

لقد اقر قانون المالية التكميلي لسنة 1990 في 07 أوت 1990 لأول مرة منذ تكريس الاحتكار على التجارة الخارجية مبدأ تحريرها، إذ أصبح استيراد البضائع النهائية لإعادة بيعها مع إعفائها من إجراءات مراقبة التجارة الخارجية والصرف أمر مسموح به للمتعاملين التجاريين الذين يمارسون أنشطة بيع بالجملة أو وكلاء معتمدين مقيمين بالجزائر. وهذا بفضل قانون النقد والقرض الذي صدر في 14 افريل 1990 ومن افريل 1991 أصبح لأي كيان مدرج في السجل التجاري الجزائري الحق في استيراد السلع لإعادة بيعها، ومستوردو البضائع الحق

1 صالح تومي وعيسى شقبقب، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1970-2002)، مجلة الباحث، العدد04، سنة 2006، ص32.

في الحصول على النقد الأجنبي بالكامل بالسعر الاسمي وفقا للأنظمة التي أوردها بنك الجزائر في سبتمبر 1990[1]، حيث هذه الأنظمة تهدف في مجملها إلى تمكين المتعاملين الاقتصاديين من انجاز عمليات التجارة الخارجية المتعلقة بالسلع والخدمات وذلك عن طريق بنك وسيط معتمد، وتتمثل تلك الأنظمة فيما يلي:

1. النظام 02/90 الذي يتعلق بالأشخاص الذين يحق لهم فتح وتشغيل حساب أو عدة حسابات بالعملة الصعبة لدى أي بنك من قبل الأشخاص المعنويين الجزائريين في خمسة أصناف:
   - كل شخص معنوي خاضع للقانون الجزائري الخاص.
   - كل مؤسسة أو شركة خاصة مسجلة بالنظام في السجل التجاري مهما كلفت صفاتها.
   - كل شخص معنوي تجاري بما في ذلك المؤسسات العمومية الخاضعة لقانون التجارة
   - كل جمعية مؤسسة وفق القانون 87-13 المؤخر في 21 جويلية 1987 المتعلق بالجمعيات.
   - كل شخص معنوي أخر يخضع للقانون الجزائري استنادا لمداخيله من استغلال الأملاك قد أدى هذا النظام إلى إلغاء يمس الإجراءات التنظيمية المتعلقة بحسابات المصدرين بالدينار الجزائري القابل للتحويل.
2. أما النظام 03/90: قد حدد بان ترحيل الأموال خارج الوطن يسبقه الحصول على تأشيرة من بنك الجزائر.

3. أما النظام 04/90: فاظهر أن للمتعاملين وتجار الجملة المخول لهم حسب قانون المالية التكميلي لسنة 1990، حرية استيراد السلع لأجل إعادة بيعها للدولة حالما تعطى لهم رخصة بذلك.

حيث يتضح من خلال تلك الأنظمة أن البنوك التجارية و من ورائها بنك الجزائر قد ساهمت بقسط وافر في تسيير التجارة الخارجية في ظل إجراءات الانفتاح على العالم الخارجي، غير أن هذا الانفتاح شابته بعض النقائص، خاصة فيما يخص الإجراءات المتعلقة بالاستيراد والتصدير من قبل المؤسسات الوطنية أو الأجنبية وتتمثل فيما يلي:

- عدم إمكانية إجراء منافسة بين البنوك لغرض تمويل عمليات التصدير وبذلك أصبح اللجوء إلى السوق الحر بالدينار نشطا.
- الالتزام بعدم معالجة أو شراء أو بيع السلع إلا بعض المنتجات المرخصة.
- التزام أصحاب الامتيازات غير المقيمين بالتكفل بإنتاج السلع المحلية.

ولأجل تجاوز هذه العراقيل وتسريع عملية تحرير التجارة الخارجية، تم إصدار المرسوم التنفيذي 37/91 والمتعلق بشروط التدخل في ميدان التجارة الخارجية والذي جاء بمبدأ تحرير التجارة الخارجية بصفة فعلية ليلغي ممارسة احتكار التجارة الخارجية كما يلغي شهادات الاستيراد والتصدير وأصبح بإمكان كل مؤسسة عمومية أو خاصة، وكل شخص طبيعي أو معنوي يمارس وظيفة التجارة بالجملة يعمل لحسابه او لحساب غيره على ان يقوم

1 مسغوني منى، علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة بين (1970-2001)، مرجع سابق، ص39.

بعمليات التجارة الخارجية تحت شرط وحيد وأساسي هو تسجيل المتعامل في السجل التجاري بصفة بائع بالجملة، وذلك مهما كانت نوعية البضاعة المستوردة، إلا فيما يخص المواد ذات الاستهلاك الواسع التي تخضع لدفتر الشروط من وزارة التجارة قبل الاستيراد و ذلك للسهر على انتظام المخزونات و مراقبة توزيع وتطور أسعار هذه المواد والمنتجات.

أما فيما يخص الجانب المالي التي الذي تخضع له عمليات التجارة الخارجية فقد حددتها التعليمة 03/91 التي صدرت من قبل بنك الجزائر حيث تعالج شروط وقواعد تمويل عمليات الاستيراد التي يقوم بها تجار الجملة، حيث وضعت بذلك 3 شروط هي:

- إجبارية توطين الواردات
- إجبارية الحصول وتعبئة التحويلات الخارجية المناسبة لطبيعة وحجم السلع المستوردة وذلك بالاتفاق مع بنك التوطين.
- إلغاء ميزانية العملة الصعبة للمؤسسات العمومية.[1]

أما التعليمة رقم 625 والمؤرخة في 1992/08/18 التي جاءت بها الحكومة والمتعلقة بالتجارة الخارجية.

لجأت الحكومة لهذه التعليمة نتيجة نقص في موارد التسديد الأجنبية وأصبحت الموارد الأجنبية تقدم للمتعاملين حسب الأولويات المحددة في السياسة الاقتصادية وليس حسب القدرة المالية بالعملة المحلية للمتعاملين الاقتصاديين أو تقديمهم ضمانات مادية، وأصبحت عمليات الاستيراد مسيرة من طرف الحكومة من خلال اللجنة المؤقتة لتسيير التجارة الخارجية التي تضم بالإضافة إلى العديد من الوزراء محافظ بنك الجزائر ومن بين ما جاء في هذه التعليمة للسلع الخاصة لنظام الحصص أنها حددت في هذا الإطار 3 مجموعات من المنتجات وتستفيد كل منها على:

- **المجموعة الأولى:** تستفيد السلع من امتيازات فيما يخص الاستفادة من العملة الصعبة وتخص السلع المستوردة المرتبطة بتطوير الإنتاج وزيادة موارد صادرات المحروقات وكذلك قطاع الزراعة والمواد الغذائية ومواد البناء.
- **المجموعة الثانية:** فتضم السلع التي لا تحظى بالأولوية في منظور البرنامج الاقتصادي للحكومة ويصبح استيراد هذه السلع محظورا بسبب عدم تمكن للمتعامل الاقتصادي استيراد هذه السلع باستعمال وسائل تمويل الدولة أو حسابه الخاص بالعملة الأجنبية.

1 ايات الله مولحسان، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر(الجزائر –مصر)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة2011/2010، ص140-141.

- **المجموعة الثالثة:** فتضم السلع التي يرخص لها باستيراد بشرط تسويتها عن طريق استعمال الحساب الخاص بالعملة الأجنبية للمستورد.

ووفقا لهذه التعليمة تم إنشاء لجنة AD-HOC المكلفة بتخصيص الغلاف المالي من العملات الصعبة للمستوردين العموميين والخواص والتي من مهامها الأساسية[1]:

- تركيز الموارد اتجاه المصاريف الضرورية
- السهر على توفير أفضل تمويل موجه للعمليات الاستيرادية ضمن أفاق الحد من المديونية القصيرة المدى وتفادي مشاكل الخزينة.

وتولت هذه اللجنة تسيير الواردات إلى غاية افريل 1994 تاريخ إلغائها ليتم كذلك إلغاء كل من التعليمة رقم 625 المؤرخة في 18 أوت 1992، ودفتر الشروط الذي كان يخص السلع المعاد بيعها للدولة إلى جانب ذلك تم إلغاء القاعدة التي تقضي بتمويل بعض الواردات الاستهلاكية بشكل مطلق بالنقد الأجنبي الخاص للمستورد، استنادا للنظام 11/94 الصادر من بنك الجزائر بتاريخ 11 افريل 1994 والمتعلق بشروط القيام بعمليات استيراد السلع إلى الجزائر وتمويلها.

وأما فيما يخص الصادرات تم فتح مجال واسع لزيادة الصادرات وتنويعها، إذ ننجد عدا السلع المنصوص عليها في القرار الوزاري المشترك 9 افريل 1994 والذي حدد قائمة السلع الممنوعة من التصدير وتشمل : أشجار النخيل، الغنام الأبقار الولود إلى جانب الأشياء التي تمثل المنفعة الوطنية من الناحية التاريخية أو الفنية أو الأثرية، فان كل السلع الأخرى محررة للتصدير بل ويذهب القرار إلى ابعد من ذلك، حين اظهر إمكانية تصدير البضائع المشار إليها في الحالات الاستثنائية شرط الحصول على ترخيص بذلك على ان يتم الأخذ بعين الاعتبار جودة المواد المعدة للتصدير ومطابقتها.

كما ألغيت أيضا دفاتر الشروط بواسطة قرار 1994/07/02، وكذا إلغاء إجبارية حساب العملة الصعبة و قابلية العملة الوطنية للتداول بالنسبة للعمليات الجارية مع الخارج، أما في سنة 1995 قامت الدولة بتحسين الحساب الجاري على المدى المتوسط والتحرير الكامل للتجارة الخارجية والسعي إلى تخفيف عبء المديونية عن طريق تشجيع الصادران غير النفطية وقد اعتمدت الدولة إنشاء مؤسسات لتنمية الصادرات لاسيما بالإضافة إلى بعض الإجراءات والتسهيلات التي سنتطرق لها في المطالب الآتية.[2]

1 بوكونة نورة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، سنة2012/2011، ص110.

2 سلطاني سلمى، دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية حالة الجزائر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة2003/2002، ص65-66.

الفرع الثاني: تخفيض قيمة العملة الوطنية

نتيجة لانخفاض السيولة النقدية بفعل انخفاض أسعار المحروقات سنة1986 وتدهور قيمة الدولار الأمريكي باعتباره الأداة الأساسية للمعاملات مع الخارج فالدينار الجزائري بدا يعرف انخفاضات متتالية، وبدأت تتخذ إجراءات أخرى تصب في الاتجاه العام الذي شرع فيه والتوجه نحو اقتصاد السوق وهكذا وبموجب نظام البنوك والقرض لسنة 1986 فانه أصبح للبوك التجارية والبنك المركزي دورا أكثر أهمية وأصبحت البنوك تكتسب بعض الصلاحيات في مجال الصرف كما أصبحت تشارك في إعداد التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالصرف و التجارة الخارجية التي أسندت إلى البنك المركزي / وأمام الصعوبات التي أصبحت تواجه الجزائر في مجال المالية الخارجية، وأمام ضغوطات المنظمات الدولية فان السلطات الجزائرية قبلت تخفيض الدينار[1]، حيث عرفت العملة الوطنية تخفيضا صريحا أمام الدولار الأمريكي قدرب22 % سنة 1991، ثم 40.17 % سنة 1994، حيث انقل سعر صرف الدولار الأمريكي من 4.963 إلى 17.776 دينار جزائري ويهدف هذا التخفيض إلى:

- استعادة التوازن الخارجي.
- تشجيع الصادرات الجزائرية وإعطائها تنافسية أكبر في السوق العالمية مع تقليص حجم الواردات.
- الزيادة في النمو الاقتصادي الوطني، من خلال المحافظة على القدرة التنافسية للمنتجين المحليين مع توسيع أسواق الصادرات وتشجيع الاستثمار في المجال الخارجي.
- زيادة الطلب الخارجي على الإنتاج الوطني من السلع والخدمات القابلة للتصدير بافتراض وجود مرونة الطلب السعرية.[2]

1 محمد راتول، الدينار الجزائري بي نظرية اسلوب المرونات واعادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، سنه 2007، العدد04، ص245.

2 فيروز سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الاقليمية والدولية(دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الاوروميتوسطية)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، سنة2013/2012، ص153.

المطلب الثاني: استحداث مؤسسات لترقية الصادرات غير النفطية

بهدف تنمية الصادرات غير النفطية، انشئت مجموعة من الهياكل الداعمة والمساندة كما استحدثت جملة من الأدوات الجديدة ،وذلك بعد الركود الذي أصاب الصادرات غير النفطية وسعيا لخلق ديناميكية جديدة لقطاع الصادرات ،وتتمثل هذه المؤسسات فيما يلي:

1. وزارة التجارة الوطنية

أعادت سلطة التعديل الهيكلي تنظيم دور وزارة التجارة في مجال التجارة الخارجية ، بمقتضى المادة الثامنة من المرسوم التنفيذي (207/94) الصادر في 16 جويلية 1994، وبالتالي حددت كافة المهام التي تقوم بها هذه الوزارة برئاسة وزير التجارة ، حيث توجه المهام التالية لها في مجال العلاقات الخارجية حسب ما جاء في المادة الثامنة من هذا المرسوم:

- تنشيط وتحفيز النشاطات التجارية الخارجية الثنائية ومتعددة الأطراف.
- المساهمة في إعداد الاتفاقيات التجارية والتفاوض في شانها بالتعاون مع الهيئات المعنية ومتابعيها وتنفيذها.
- تصور منظومة إعلام تخص العلاقات والمبادلات التجارية الخارجية.
- تشجيع الصادرات وتوظيف الإنتاج الوطني من السلع والخدمات في الأسواق الخارجية.
- السهر على التسيير النشيط للميزان التجاري الإجمالي.[1]

بالإضافة إلى مديرية عامة للتجارة الخارجية تم تنظيمها بموجب المرسوم التنفيذي رقم (208/94) الصادر في 16 جويلية 1994 وتتشكل حسب المادة الثانية منه من مديرية العلاقات التجارية الثنائية تتألف من مديريات فرعية، في كل من: أوروبا، أمريكا، إفريقيا، الدول العربية، آسيا وأمريكا اللاتينية، ومديرية أخرى للعلاقات التجارية المتعددة الأطراف، وتهتم بالعلاقات مع دول اتحاد المغرب العربي و المنظمات الدولية المتخصصة، وأخيرا مديرية لترقي التبادل التجاري الخارجي، وتتكون من مديرية فرعية للتنظيم والتأطير وأخرى لدعم الصادرات.

من خلال هذه المهام وهذه البنيات التنظيمية يتبين لنا من خلال هذه البنيات التنظيمية، رغبة السلطة في تجنيد الوزارة لخدمة سياسة ترقية الصادرات غير النفطية، وإذا لم تعد الوزارة بهذا المعنى جهة محايدة، بل أصبحت أداة في يد الدولة لتوجيه الأعوان الاقتصاديين نحو لتصدير، وبما يتماشى وانشغالات السلطة في تحقيق التوازن المنشود للميزان التجاري الجزائري.

1 زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، غير منشورة، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، سنة 2011/2010، ص157.

2. الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية PROMEX

انشأ هذا الديوان بموجب المرسوم التنفيذي رقم(327/96) المؤخر في 1 اكتوبر 1996، وقد اعتبره المشرع هيئة عامة ذات طابع إداري، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهو موضوع تحت وصاية وزارة التجارة، والملاحظ إن إضفاء الطابع الإداري على الديوان يجعله مجرد مؤسسة إدارية، وهو ما قد يعرضه لمخاطر البيروقراطية، والجمود الإداري خاصة إذا ما أدركنا طبيعة المهام المكلفة بها والتي تتطلب المرونة والتكيف مع متغيرات التجارة الدولية، حيث تحدد المادة الأساسية لهذا الديوان[1]:

- إعداد برامج لترقية وتحليل أوضاع السوق العالمية لتسهيل دخول المنتجات الجزائرية إلى هذه الأسواق والزيادة من حجمها.
- تكوين وتسيير شبكة المعلومات التجارية وبنك المعطيات لخدمة جميع المعنيين بالتجارة الخارجية.
- وضع ونشر كل البيانات المتعلقة بالوضع الاقتصادي فيما يخص التجارة الخارجية للمؤسسات والإدارات
- انجاز الدراسات المستقبلية وتحريك كل المساعدات التقنية الضرورية في ميدان التجارة الخارجية.
- تطوير الاستراتيجية الخاصة بترقية التجارة الخارجية في إطار السياسة الوطنية، مع إحياء البرامج الخاصة بالتبادلات التجارية.[2]

3. الغرفة الوطنية للتجارة والصناعة CACI

انشات هذه الغرفة بموجب المرسوم التنفيذي رقم (93/96) الصادر في 03 مارس 1996 وقد كيفها المشرع الجزائري على أنها هيئة عامة ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتخضع لوصاية وزارة التجارة، وتتمثل مهامها في:

- القيام بأي عمل يهدف إلى ترقية وتنمية القطاعات الاقتصادية وتوسيعها نحو الأسواق الدولية.
- تقوم الغرفة بالمساهمة في تنظيم الملتقيات، والتظاهرات الاقتصادية داخل التراب الوطني، وخارجه. مثل المعارض والندوات والمهام التجارية، التي تسعى لترقية وتطوير النشاطات الاقتصادية والمبادلات التجارية مع الخارج.
- توطيد العلاقات وعقد اتفاقيات التعاون مع المؤسسات الأجنبية المماثلة.

1 عبد الغفار غطاس، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر في الفترة الممتدة بين(1990-2006)، مرجع سابق، ص151.

2 نوري منير، لجلط ابراهيم، المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واشكالية التصدير خارج المحروقات، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، سنة 2004، ص17.

- وانجاز الدراسات الخاصة بترقية المنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية، وتقديم الاقتراحات بتسهيل عمليات التصدير.
- وفضلا عن ذلك تتدخل الغرفة في حل النزاعات المتعلقة بالتبادل التجاري من خلال هيئة مصالحة وتحكيم تابعة لها ويمتد اختصاص هذه الهيئة الى المنازعات التجارية الدولية، كما تنص المادة السادسة من مرسوم إنشاء الغرفة.[1]

4. الشركة الوطنية لتامين وضمان الصادرات CAGEX

تم إنشاء هذه الشركة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم (205/96) الصادر في 05 جوان 1996 ن والمتعلق بتامين القرض على الصادرات والذي أسس في نص المادة الأولى منه نظام التامين على مخاطر التصدير.[2]

وانطلاقا من ذلك أصدرت السلطة القانون الأساسي للشركة و الذي يعتبرها ذات أسهم بالنظر إلى عقدها الموثق الصادر في 03 ديسمبر 1996 ذات رأسمال يقدر ب:250 مليون دج موزعة بصفة متساوية بين 05 بنوك و 05 شركات تامين، وتهدف الشركة إلى:

- تغطية المخاطر الناتجة عن التصدير وضمان الدفع في حالة التمويل
- تغطية المخاطر المتعلقة بعملية التصدير (التجارية، السياسية، عدم التحويل)
- تأسيس بنك المعلومات في مجال الإعلام الاقتصادي
- تعويض وتغطية الديون.

بالإضافة للمشاركة في المعارض الدولية واستكشاف أسواق جديدة، هذا ما يجعل المؤسسات المعنية بالتصدير تتشجع لاقتحام الأسواق الخارجية، وفي الجانب التمويلي بتقديم قروض للمؤسسات الراغبة في التصدير سواء لاستيراد المواد الأولية الداخلة في المنتجات المعدة للتصدير، أو أثناء العملية التصديرية، أو بإنشاء الشباك الوحيد على مستوى البنوك لتسهيل العمليات المالية للمصدرين.[3]

1 خلوفي عائشة، واخرون، تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة على استراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر، ابحاث المؤتمر الدولي : تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة2001-2014، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي11/12مارس2013، ص18-19.

2 http : //www.elmouwatin.dz/spip.php?page=imprimer&id_article=5141&lang=fr ،date de consultation le 11/04/2015 ،heure 18: 15.

3 عبد الغفار غطاس، مرجع سابق، ص152.

ومن المخاطر المؤمنة من قبل الشركة الجزائرية للتامين وضمان الصادرات:

أ. الأخطار التجارية:

ويقصد بها الأخطار التي يكون مصدرها ومسببها المستورد أو أوضاعه المالية، وتؤدي إلى عدم استلام المصدر لكامل مستحقاته في الآجال المتفق عليها ومن بينها ما يلي:

- إفلاس المستورد أو إعساره أو تصفيته: ويعني ذلك صدور حكم قضائي بإفلاس المستورد، أو إذا تقررت تصفيته جبرا، مما قد يؤدي بالمستورد إلى عدم دفعه لديونه في المواعيد المتفق عليها.

- امتناع المستورد عن سداد ما أستحق عليه للمصدر: ويعني ذلك عدم وفاء المستورد بما استحق عليه للمصدر أو عجزه عن ذلك رغم قيام هذا الأخير بالوفاء بجميع التزاماته قبل المستورد.

- رفض المشتري استلام البضاعة المشحونة: ويعني ذلك رفض المشتري أو امتناعه عن استلام مستندات البضاعة المشحونة رغم قيام المصدر بالوفاء بجميع التزاماته قبل المشتري.

ب. الأخطار غير التجارية(السياسية):

ويقصد بها المخاطر التي تخرج عن إرادة المستورد والتي يكون مصدرها أو مسبيبها سلطات القطر المستورد، أو سلطات قطر العبور، وأيضا تلك التي تكون نتيجة عن اضطرابات عامة أو وقائع معينة يشهدها القطر المستورد، بمعنى آخر المخاطر الناتجة عن عجز مستورد عن الدفع بسبب عوامل سياسية، ومصطلح الأخطار السياسية يغطي جانبا واسعا من الأخطار، ويمكن تصنيفها إلى أخطار كلية وأخطار جزئية، و كذا إلى أخطار داخلية وأخطار خارجية.[1]

ج. أخطـــار أخـرى:

كما قد يندرج ضمن هذه الطائفة خطر عدم التحويل الناجم عن أحداث سياسية أو صعوبات اقتصادية او مستجدات تشريعية شهدتها دولة المشتري ومن شانها أن تعرقل أو تؤجل عملية التحويل والى جانب هذه المخاطر تمتد التغطية إلى ضمان الأخطار الناتجة عن الكوارث الطبيعية كالزلزال والبراكين والتي تتسبب في وقف نشاط المشتري.[2]

1 وصاف سعيدي، ضمان إئتمانات التصدير في البلدان الناميةCOTUNACE التونسية نموذجا، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات- دراسة حالة الجزائر والدول النامية، المنظم من قبل جامعة محمد خيضر بسكرة- كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2010، ص3-4.

2 عجة الجلالي، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة الى احتكار الخواص، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، سنة2007، ص256.

5. الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX

وضعت السلطات العمومية في الجزائر تطوير الصادرات خارج المحروقات من أولوياتها وسخرت كل الوسائل لبلوغ الهدف منذ أكثر من عشرية. ووضعت السلطات العمومية عدد من التدابير والإجراءات والتأطير موجه لترقية الإنتاج الوطني في الأسواق الخارجية.

وتندرج هذه التدابير في إطار سياسة توسيع المبادلات التجارية والاندماج العالمي، وهو الغرض الذي أسست من أجله الوكالة الوطنية لترقية الصادرات الخارجية "**ألجاكس**"، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04 – 174 المؤرخ في 12 جوان 2004، الذي سخر ووفر آليات للصادرات خارج المحروقات، ووضعت تحت وصاية وزارة التجارة. وتتكفل الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية بـ:

- المشاركة في تحديد استراتيجية ترقية التجارة الخارجية وتنفيذها ميدانيا، بعد الموافقة عليها من طرف السلطات المعنية.
- تسيير آليات ترقية الصادرات خارج المحروقات لصالح المؤسسات المصدرة.
- تحليل ودراسة الأسواق العالمية وإعداد دراسات استشرافية شاملة وقطاعية حول الأسواق الخارجية.
- إعداد تقرير سنوي لتقييم برامج الصادرات.
- وضع وتسيير نظام إعلامي إحصائي وحسب القطاعات وشامل حول القدرات الوطنية للتصدير وحول الأسواق الخارجية.
- وضع نظام رصد ومتابعة حول الأسواق الخارجية وتداعياتها على المبادلات التجارية للجزائر.
- إعداد ونشر مطبوعات متخصصة وأخرى مناسباتية متعلقة بالتجارة الدولية.
- مرافقة وتأطير مشاركة المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين في مختلف التظاهرات الاقتصادية، المعارض، المعارض والصالونات المتخصصة التي تنظم في الخارج.
- مساعدة المتعاملين الاقتصاديين من أجل تطوير عملية الاتصال والإعلام وترقية سياسة خاصة بالمنتجات والخدمات الموجهة للتصدير.
- إعداد معايير للتمييز عبر جوائز ومكافأة تمنح لأحسن المصدرين.
- كما يمكن لوكالة الوطنية لترقية الصادرات، أن تضمن تنظيم نشاطات مدفوعة في مجال تحسين، والتكوين في تقنيات التصدير وقواعد التجارة الدولية، وكل الخدمات الأخرى في مجال المساعدة أو إعداد دراسة خبرة للإدارات والمؤسسات، ذات العلاقة مع مهام الوكالة.[1]

1. http: //www.elmouwatin.dz/?تقديم-الوكالة&lang=fr ،date de consultation le 11/04/15 heure 18: 30.

كما قد طورت الوكالة منذ تأسيسها وسائل واليات لمرافقة المصدرين من خلال تقديم خدمات الدعم المتنوعة والمعلومات الدقيقة ذات العلاقة بالتصدير، وعليه كرست الشركة نفسها ل:

- مرافقة الشركات الجزائرية في الأسواق الخارجية.
- تقديم المعلومات للشركات الجزائرية حول القطاعات الواعدة على مستوى الأسواق في البلدان الأجنبية.
- تحديد الفاعلين الاقتصاديين الأجانب وتحسيسهم بعروض الشركات الجزائرية.
- السماح بتقريب العرض الجزائري من الطلب الأجنبي.
- مرافقة الشركات المصدرة خلال التظاهرات الاقتصادية في الخارج.

6. الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير SAFEX

هي مؤسسة اقتصادية عمومية شركة ذات السهم منبثقة من تغيير النشاط الاجتماعي وتسمية الديوان الوطني للمعارض التي انشات في سنة 1971، وتتمثل المهام الرئيسية للصافكس في:

- تنظيم المعارض العامة والخاصة على المستوى الدولي، الوطني، الجهوي والمحلي.
- استغلال وتطوير الهياكل.
- استيراد وتصدير.
- ترقية الصادرات نحو الخارج بكل الطرق الممكنة.
- تشجيع المتعاملين الاقتصاديين للمساهمة في تحديد المنتجات المعدة للتصدير من حيث النوعية والكمية ولتخطيط عمليات التصدير، وكذا تزويدهم بمختلف المعلومات والاستشارات لحل مشاكلهم.[1]

7. الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين

تم إنشاء هذه الجمعية في 10 جوان 2001 من اجل الدفاع عن حقوق ومصالح المصدرين الجزائريين وتضم أكثر من 100 مصدر واهم وظائفها المساهمة في تطوير استراتيجية التصدير وإيجاد مساحة للتواصل بين المصدرين وتجميع ونشر المعلومات ذات الطابع التجاري والاقتصادي وتوفير المساعدة التقنية لتطوير القدرات التصديرية للمتعاملين.

1 الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، نشرية وزارة التجارة، سنة 2013، ص24.

8. إنشاء المناطق الحرة

تم إنشاء هذه المناطق في إطار قانون ترقية الاستثمار حيث يتكفل المستثمرون المقيمون بها بإنتاج سلع مخصصة للتصدير كما يمكن تصريف بعض منها داخل التراب الوطني شريطة أن لا تتعدى نسبة التصريفات 20% من الإنتاج.[1]

9. تأسيس صندوق خاص لترقية الصادرات

تم تأسيس الصندوق الخاص لترقية الصادرات**(FSPE)** بموجب قانون المالية لسنة 1996،حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية و تسويق منتوجاتهم في الأسواق الخارجية.

كما تمنح إعانات الدولة عن طريق الصندوق الخاص لترقية الصادرات لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو تقدم خدمات و لكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري و ينشط في مجال التصدير، يتم تحديد مبلغ إعانة الدولة المتاحة بإشراف وزارة التجارة و حسب نسب تحدد مسبقا وفقا للموارد المتوفرة.

وهناك خمسة مجالات إعانة مقررة:

- أعباء لها صلة بدراسة الأسواق الخارجية.
- التكفل الجزئي بمصاريف المشاركة في المعارض بالخارج.
- جزء من تكاليف دراسة الأسواق الخارجية.
- تكاليف النقل الدولي لرفع و شحن البضائع بالموانئ الجزائرية و الموجهة للتصدير.
- تمويل التكاليف المتعلقة بتكييف المواد حسب مقتضيات الأسواق الخارجية.[2]

10.تصميم برنامج جزائري – فرنسي لدعم الصادرات خارج المحروقات

أطلقت الجزائر وفرنسا بتاريخ 29 جوان 2008 برنامجا مشتركا لدعم الصادرات خارج المحروقات أطلق عليه "**اوبتيماي كسبورت**" يرتكز قدرات التصدير لدى عموم المجموعات التجارية الجزائرية مع تركيز خاص على فئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويندرج هذا البرنامج الذي تبلغ تكلفته 1.2مليون دولار في إطار برنامج عمل الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، وتم تمويل هذا البرنامج من قبل وزارة التجارة الجزائرية والوكالة الفرنسية للتنمية. ويوجه هذا البرنامج إلى المؤسسات الجزائرية التي تنشط في مجال التصدير او تلك التي تكتسب كفاءة عالية في هذا المجال ودعم المستفيدين من الجانب التقني وذلك بجعل مساراتهم التنموية

1 عجة الجيلالي، مرجع سابق، ص285.

2 http : //www.mincommerce.gov.dz/arab/?mincom=takitsadi ،date de consultation le 12/04/15 heure 17: 54

الدولية أكثر حرفية من خلال ضمان تكوينات في المهن المتعلقة بالتصدير و الإعلام التجاري واستكشاف الأسواق الخارجية.

كما يهدف هذا البرنامج بمساعدة خبراء من الوكالة الفرنسية لدعم المؤسسات المتواجدة في الخارج، إلى منح الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات مكانة لائقة عبر الأسواق العالمية، ولأجل الوفاء بهذا الغرض، يقترح البرنامج بحث مختلف مجالات التنمية التي بإمكان المصدرين اكتشافها بواسطة نشاطات جماعية أو فردية يتم تحديدها، من خلال أجندة تمنح المؤسسات الجزائرية الناشطة في مجال التصدير إمكانية الترشح لتكون عضوا ضمن هذا البرنامج.

وضع هذا البرنامج لفترة قصيرة حيث ينتهي وقت تنفيذه في 30 ديسمبر 2010 إلا انه مع أواخر سنة 2009 تم تأهيل 44 مؤسسة صغيرة ومتوسطة التصدير في إطار هذا البرنامج لذا تمت المطالبة بتمديد فترة تنفيذ هذا البرنامج إلى غاية 2012 وتوسيعه ليشمل اكبر عدد ممكن من المؤسسات المصدرة وتتكفل بتمويله كلا من الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة لجعله أداة دعم دائمة لترقية الصادرات خارج المحروقات.[1]

المطلب الثالث: الإجراءات التنظيمية لترقية الصادرات غير النفطية

لقد شهدت الجزائر عدة إصلاحات مست السياسة الاقتصادية المنتهجة في أدواتها وأهدافها وكانت مجموع الإجراءات والإصلاحات التي قامت الدولة بتوفيرها للدفع بعملية ترقية التصدير خارج قطاع المحروقات، والحصول على موارد أخرى للإيرادات والدفع بالاقتصاد الوطني نحو النمو، حيث يمكن تقسيم هذه الإجراءات إلى:

الفرع الأول: التحرير الكلي لعمليات التصدير

يعتبر التصدير في الجزائر عملية حرة لا تخضع لأي ترخيص، ما عدا في بعض الحالات التي تهدف لحماية قطاعاتنا ونباتاتنا و ثرواتها الايكولوجية، ويمكن ترجمة حرية التصدير من خلال الإجراءات التالية:

ا. التسجيل المبسط والسهل للمصدرين في السجل التجاري.

ب. إجبارية التوطين البنكي وإرجاع عائدات التصدير بالعملة الصعبة استنادا لنظام بنك الجزائر رقم 13-91.[2]

1 نوري منير، لجلط ابراهيم، المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واشكالية التصدير خارج المحروقات، مرجع سابق، ص17ص18.

2 فيصل بهلولي، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الاوروموتوسطية والانضمام الى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث، جامعة البليدة، الجزائر، العدد11، السنة2012، ص119.

الفرع الثاني: المزايا أو التسهيلات الضريبية

شهد النظام الضريبي في الجزائر تغييرا كبيرا جدا، وهذا كله تمهيدا لاقتصاد السوق لان البيئة الاقتصادية الحديثة تتطلب ذلك، إذ تعتبر الضريبة عنصرا هاما في عملية ترقية الصادرات خارج المحروقات من خلال إعفاء المؤسسات المصدرة إعفاء كليا أو جزئيا من دفع الضرائب، و تتمثل هذه الإعفاءات في ما يلي:

1. الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة(TVA)، حيث أسس هذا الرسم في الجزائر بموجب قانون المالية لسنة 1991، وحسب تسميته يتعلق بالقيمة المضافة للمنشاة في كل مرحلة من مراحل العمليات الاقتصادية والتجارية، و تتحدد هذه القيمة المضافة بالفرق بين الإنتاج الإجمالي و الاستهلاكات الوسيطة للسلع والخدمات، كما أن الرسم على القيمة المضافة هي ضريبة غير مباشرة على الاستهلاك تجمع من طرف المؤسسة إلى فائدة الدولة ليتحملها المستهلك النهائي[1]، فالمادة 13 من قانون الرسم على رقم الأعمال(TCA) تنص على انه يعفى من TVA:
   أ. أعمال البيع والتي تخص السلع المصدرة بشرط ألا يتعارض التقدير مع القوانين والأنظمة المعمول بها.
   ب. الشراء أو الاستيراد للبضائع من طرف مصدر موجهة مواد التصدير أو إعادة التصدير على حالها أو المدمجة في عملية التصنيع الحفظ آو التغليف للمواد الموجهة للتصدير وكذلك الخدمات المتعلقة والمرتبطة بعمليات التصدير
   ج. كما يمكن استرجاع الرسم على القيمة المضافة بالنسبة لعمليات تصدير البضائع، الإشغال الخدمات وتسليم المواد التي لم تستفيد من الإعفاء عند الشراء، مسموح بها بموجب المادة 42 من قانون الرسم على القيمة المضافة استرجاع الرسم على القيمة المضافة، وهذا ما نصت عليه المادة 50 من قانون الرسم على رقم الأعمال.
2. الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات IBS من خلال المادة 12 من قانون المالية لسنة 1996 ويتمثل هذا الإعفاء لمدة 5 سنوات بالنسبة للمؤسسات التي تحقق عمليات تصديرية من السلع والخدمات إلى الخارج، أما بالنسبة لخدمات مدة الإعفاء 3 سنوات لفائدة وكالات السياحة و الأسفار، كما قدم تحفيزات ضريبية لقطاع الفنادق .[2]
3. الإعفاء من الدفع الجزافي VF، ومن الرسم على النشاط المهني TAP: لقد جاء إعفاء الصادرات خارج المحروقات عبر المادة 19 من قانون المالية لسنة 1996 وهذا باستثناء خدمات النقل البري والجوي والخدمات

1 ناصر مراد، الاصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 02، سنة2003، ص27.

2 مولاي عبد القادر مرجع سابق، ص90.

البنكية وخدمات إعادة التامين كذلك استفادة قطاع السياحة من إعفاء 3 سنوات يمس فقط رقم الأعمال المحقق بالعملة الصعبة. وتم تدعيم هذا عن طريق المادة 06 من قانون المالية لسنة 2006[1].

الفرع الثالث: المزايا أو التسهيلات الجمركية

رغبة من الدولة في تشجيع وترقية الصادرات غير النفطية، فقد عمدت إلى إجراء العديد من التعديلات التي مست التعريفة الجمركية.

لقد عرفت التعريفة الجمركية، إدخال تعديلات تدريجية تتلاءم مع الوضعية التي يعيشها الاقتصاد الجزائري من جهة والتوجهات الجديدة للاقتصاد العالمي من جهة أخرى ومن اجل تشجيع الصادرات خارج نطاق المحروقات، فقد استحدثت تقنيات جمركية تمثلت في بذل مجهود في وضع تدابير ومعايير لمدونة التعريفة الجمركية لتسهيل الدخول في المبادلات الدولية وذلك من خلال انضمام الجزائر إلى الاتفاقية الدولية للنظام المنسق لتصنيف البضائع وترميزها سنه 1991 **"système harmonisé et de classification des marchandises "**، والذي تم إعداده في إطار المنظمة العالمية للجمارك وبناء على القواعد التي جاء بها هذا النظام فانه تأسست تعريفة جمركية سنة 1992 انطلاقا من المرسوم رقم(241/94) في 20 جانفي 1991، وفي إطاره تم تقليص معدلات الرسوم الجمركية[2]، كما يلي:

ابتداء من سنة 1992، تم تخفيض معدلات التعريفة الجمركية من 19 معدلات إلى 07 معدلات كما خفض الحد الأقصى من 120% إلى 60%.

تم تعديل هيكل التعريفة الجمركية لكي تحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والمالية وذلك بعد الاتفاق مع صندوق النقد الدولي سنة1994 و 1995 بتخفيض المعدل الاعظمي للرسوم الجمركية سنة 1996 من 60% إلى 50% ثم 45% في جانفي 1997 كما خفض عدد هذه الحقوق مع بقاء بعض السلع خارج النطاق كالكحوليات والدخان والسيارات النفعية.

وبالتالي تولت التعديلات للتعريفة الجمركية إلى سنة 2004 استجابة لمطالب المنظمة العامية للتجارة بإلغاء الإتاوات الجمركية المقدرة ب 2.4% وتعويضها بمقادير نقدية ثابتة خلال السنوات المالية.

بالإضافة إلى دور التعريفة الجمركية في ترقية الصادرات برزت عدة حوافز أخرى التي يستفيد منها المصدرون في إطار الأنظمة الجمركية لتخدم نفس الهدف[3]، والتي تتمثل فيما يلي:

1 http: //ayoub2008.yoo7.com/t467-topic ،date de consultation le 13/04/15 ،heure16: 51

2 بن يوسف حسينة، مرجع سابق، ص58-59.

3 فيروز سلطاني، مرجع سابق، ص151.

1. مستودع التصنيع العمومي أو الخاص على مستوى الجمارك الذي يمكن المؤسسة من تخزين المنتجات المعدة للتصدير قبل شحنها إلى المصدر إليه تحت المراقبة الجمركية.
2. نظام المستودع الصناعي الذي يتم استعمال البضائع الموضوعة تحت هذا النظام وتهيئتها قصد التصدير تحت المراقبة الجمركية وذلك من خلال إجراء تعديلات أو معالجة إضافية أو تصنيع على مستوى هذه البضائع.
3. نظام تحسين الصنع الايجابي الذي يسمح لمؤسسات التصدير المستقرة بالإقليم الجمركي باستيراد مستلزمات الإنتاج للحصول على المنتجات التعويضية الموجهة لإعادة التصدير بعد أن تجرى عليها عملية تصنيع أو تحسين.

ولقد استفاد المصدرين من عدة تسهيلات جمركية أخرى تهدف إلى تسهيل عمليات الجمركة وتقليص مدتها و تتمثل في المزايا التحفيزية التالية:

1. إلغاء رخص التصدير نهائيا إلا على بعض المواد التي يمنع تصديرها قانونيا
2. قبول تصريح غير كامل في ظل الإجراءات المعجلة للعملية الجمركية أي بتقديم تصريح أولي مؤقت ومبسط بدلا من التصريح المفصل ويطبق على المنتجات الحساسة للتلف مثل المواد الغذائية القابلة للتلف طبقا للمادة 86 من قانون الجمارك
3. إجراءات الجمركية المباشرة التي تسمح بإتمام جميع الإجراءات الجمركية داخل مؤسسة التصدير (فحص البضائع في المحل) طبقا للمادة 94من قانون الجمارك
4. نظام القبول المؤقت الذي يسمح بتصدير مؤقت للعينات أو عرض البضائع في المعارض والتظاهرات الاقتصادية رغبة في التصدير وتوسيع المنافذ طبقا للمادة 193 والمادة 196 من قانون الجمارك
5. يسمح بتصدير المنتجات المعرضة للتلف خصوصا المنتجات الفلاحية قبل توطين العملية التجارية بخمسة أيام وفقا للمادة 60 و63 من المر07-01 المؤرخ في 03 فيفري2007،[1]

ويستفيد المتعاملون من الرواق الأخضر الذي يسمح بالرفع المباشر للبضائع بعد إيداع ملف التصريح المفصل وتسجيله لدى الجمارك، حيث أن مرحلة المراقة المسبقة على التصريح (الرقابة الوثائقية) والفحص المادي للبضائع تعوض بالرقابة البعدية بشرط أن يحصل المصدر على اعتماد رفع وينظم محاسبة عملياته التجارية وفق القوانين والأنظمة المعمول بها التي تسمح إجراء الرقابة البعدية طبقا لما نصت عليه التعليمة 11/DGD/BAC/B300/2000 المؤرخة في 03 افريل 2000 و ابتداء من سنة 2006 أصبحت صادرات

1 قاسمي لخضر، أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري، مرجع سابق ص68-69.

التمور تستفيد من هذا الإجراء ليتم توسيع مجال الرواق الأخضر فيما بعد ليشمل الصادرات المعرضة للتلف خصوصا المنتجات الزراعية والسمكية.[1]

الفرع الرابع: المزايا أو التسهيلات المالية

بداية من القانون رقم 90-02 الصادر في سبتمبر 1990 الذي ينص في مادته السابعة على أن يسمح للمصدر التصرف في جزء أو في كل المبالغ المحصل عليها بالعملة الصعبة من خلال قيامه بعملية تصدير منتجات خارج المحروقات، وتمس هذه المادة أيضا مصدري الخدمات، ومن جانب أخر تم إقرار عملية التوطين و التسوية المالية للصادرات غير النفطية.

أما فيما يخص البنوك التجارية، فقد منح لهذه الأخيرة حرية أكبر في إدارة النقد الأجنبي من حصيلة الصادرات غير النفطية.

وتم تجسيد إعادة تأهيل تشريعاتنا وتنظيماتنا عبر إصدار المر رقم 03-04 الصادر في 17جويلية 2003 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على تصدير واستيراد السلع. و يكرس ذا الأمر مبدأ تحرير استيراد وتصدير السلع ويذكر الأمر نفسه انه يمكن لكل شخص معنوي او طبيعي ممارسة التجارة الخارجية شرط خضوعه لمراقبة الصرف.

و منذ 1994 أصبح بإمكان المصدرين تسجيل نسبة 50% من حصيلة صادراتهم غير النفطية و من منتجاتهم المنجمية في حسابهم بالعملة الصعبة.

ومع إنشاء سوق صرف ما بين البنوك في الجزائر، كان من المهام الأساسية لهذا السوق هو تغطية العمليات الجارية للبنوك و عمليات زبائنهم المتعلقة أساسا بإعادة تمويل و تقديم تسبيقات حول الحصيلة المتأتية من الصادرات غير النفطية والمنتجات المنجمية، إضافة يتم تقديم الدعم للمصدرين بعض المواد لاسيما منها التمور حيث ان تصديرها يستفيد من دعم مزدوج طبقا للقرار الوزاري المشترك بين وزارة التجارة والفلاحة سنة 2001 والمتمثل في التكفل ب 80% من نفقات النقل ومنح 5 د لكل كلغ كمكافئة لتشجيع الإنتاج والتصدير.[2]

1 Ministère du commerce/direction de la promotion des exportations, les exportations hors-hydrocarbures algériennes, Convention France Maghreb, paris, les5 et 6 février 2008, p7,
http: //ubifrance.typepad.fr/optimexport/files/interventionmrtakarli.pdf, le 24/042015heure21: 25.

2 حمشة عبد المجيد، مرجع سابق، ص97.

وبموجب المادة 192 من قانون المالية لسنة 1996 تم إنشاء حساب خاص تحت رقم 302-084 بعنوان الصندوق الوطني الخاص بترقية الصادرات وغرض إنشائه هو تقديم المساعدات المالية في خصوص دراسات الأسواق وتحسين النوعية.[1]

المطلب الرابع: جهود الجزائر في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر عملية التنمية الهدف التي تسعى إلى بلوغه الحكومة الجزائرية مما دفع بها إلى إنشاء المؤسسات الإنتاجية سواء كانت الكبيرة أو الصغيرة أو المتوسطة، وذلك بغية الاستغلال العقلاني للموارد المادية والبشرية المتاحة، إلى جانب تنويع هيكل الاقتصاد الوطني بدل الاعتماد الكبير على الصادرات النفطية كمصدر أساسي للخزينة، وفي إطار سياسة الانفتاح التي تبنتها الجزائر لتحسين محيطها الاقتصادي و إعطاء المؤسسات كافة الوسائل الضرورية لمواجهة المنافسة الأجنبية، اتخذت السلطات العمومية في الجزائر جملة من الإجراءات التشجيعية التي تهدف إلى تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنعاش قطاع التصدير، وهي كالاتي:

1. على المستوى المحلي:

- أول الخطوات التي تم اعتمادها هي إنشاء هيئة تشرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثلت في وزارة المؤسسات الصغير والمتوسطة اعتبارا من 1991 كوزارة منتدبة لتتحول بعد ذلك إلى وزارة عام 1993 وأنشئت تحت إدارتها العديد من المؤسسات المتخصصة في ترقية القطاع التصديري، منها لجان تقنية تجتمع دوريا لتقديم مقترحات قصد إعداد خطط للقطاع مدعمة بمجلس وطني استشاري بهدف ضما الاتصال بين السلطات العمومية والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين.
- تم إنشاء 14 مركزا للتسهيل، لتسهيل إجراءات التأسيس والإعلام و التوجيه
- إنشاء 14 مشتلة تعمل في مجال استقبال و احتضان و تدريب عاملي الأفكار المشاريع
- إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإعداد دراسات اقتصادية
- انشاء48 مديرية ولائية لمتابعة نشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى إنشاء 11غرفة صناعية تقليدية
- ولتحسين استغلال العقار الصناعي قامت الحكومة بإعادة تنظيمه في شكل شركات لمساهمات الدولة SGP لتقوم بالتكفل تدريجيا بتهيئة المناطق الصناعية ومناطق النشاط والتخزين عبر كافة أرجاء الوطن بحيث يجد المستثمر في متناوله فضاءات مهيأة ومزودة بالوسائل والتسهيلات الأزمة لانتصاب المشاريع و منه فالعقار لم يعد حاجزا في المجال الصناعي لنجاح فكرة إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري.

1 WWW.ALGEX.DZ,date de consultation le 25/04/2015, heure 12 : 14.

- في الجانب المالي تم استحداث صندوق لضمان القروض الصغيرة والمتوسطة في مارس 2004 برأسمال قدره 30 مليار دينار[1]، وهو عبارة عن مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يهدف إلى ضمان قروض الاستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تنجزها، يمتلك فروعا جهوية ومحلية، يوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتولى المهام التالية:
  أ. التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات،
  ب. تسيير الموارد الموضوعة تحت تصرفه وإقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة
  ج. متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق
  د. ضمان الاستشارة والمساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ضمان الصندوق.

وفي إطار تحديث الصندوق فقد رفعت نسبة ضمان مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 25 مليون دينار إلى 50 مليون دينار بقرار من مجلس إدارة الصندوق.

- إنشاء صندوق رأسمال المخاطرة المدعم ب 3.5 مليار دينار.
- إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، حيث انشات هذه الوكالة على شكل هيئة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تعمل على إنشاء المؤسسات المصغرة لإنتاج السلع والخدمات بشكلين من الاستثمار أما إنشاء مؤسسات مصغرة جديدة أو توسيع نشاط هذه المؤسسات، وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطاتها وفي جوان 2006 أصبحت تحت وصاية وزير التشغيل والعمل والضمان الاجتماعي لها فروع جهوية ومكلفة بالمهام التالية:
- تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية
- تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي التقني التشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطاتها
- تكلف جهات متخصصة بإعداد دراسات الجدوى وقوائم نموذجية للتجهيزات وتنظيم دورات تدريبية لأصحاب المشاريع لتكوينهم وتجديد معارفهم في مجال التسيير والتنظيم.
- إنشاء وكالة ودعم الاستثمارات في 1993 لمساعدة أصحاب المشاريع في تقليص الإجراءات القانونية والإدارية من خلال إنشاء شباك موحد.
- الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار عام 2001 وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين المحليين والأجانب، تتولى الوكالة تجسيد تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي وتحرير الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية، فهي تهدف إلى تقليص أجال التراخيص الأزمة لإنشاء المشاريع مدعمة بمجموعة من

1 موسوس مغنية، بلغنو سمية، ترقية محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، يومي 17و18 افريل 2006، ص196.

الهيئات، وبالتالي إن الدور التي تلعبه الوكالة في ميدان ترقية وتطوير الاستثمار مهم جدا وهذا ما يمنح الفرصة ويشجع أكثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إقامة مشاريع استثمارية في مناطق مختلفة و الاستفادة من الإعفاءات الجبائية وشبه الجبائية المختلفة التي تثقل كاهلها خاصة في حالة عدم توفر رأس مال كافي، فهذه الإعفاءات من شانها أن تمنحها وفرة مالية معتبرة ودعم مالي بمزاولة مختلف نشاطاتها في إطار الدعم الذي توفره الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

- وفي إطار ترقية المناولة والشراكة ثم تأسيس مجلس وطني يهدف إلى تنمية المناولة الصناعية وتعزيز عمليات الشراكة بين القطاع الوطني الخاص والشركاء الأجانب.

2. على المستوى الدولي:

في إطار التعاون الدولي وقعت الدولة على العديد من الاتفاقيات لترقية هذا القطاع:

- برنامج ميدا حيث شرعت اللجنة الأوروبية مع الجزائر بتنفيذ برنامج ميدا1 وهو ساري المفعول من 1995-19999 ومن بين الأهداف المسطرة في هذا البرنامج ما يلي:

أ. المساعدة في انتقال اقتصاديات الدول العربية الى اقتصاد السوق لأجل تحقيق منطقة تبادل حر

ب. تطوير التعاون الجهوي خارج الحدود

وبلغت المساعدات المقدمة من طرف دول الاتحاد الأوروبي في إطار هذا البرنامج 5350 مليون اورو 90%منها في إطار التعاون الثنائي و 10 % منها خصصت للتعاون الجهوي.

وبرنامج ميدا2 جاء ليعوض البرنامج الأول ووافق عليه المجلس الأوروبي في نوفمبر 2000 و هو يخص الفترة 2000-2006 يهدف إلى دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للرفع من مستوى تنافسيتها، مما يسمح لها التأقلم مع متطلبات اقتصاد السوق وتسهيل الوصول إلى المعلومة والمتعاملين حيث سخر الاتحاد الأوروبي ما يعادل 57 مليون اورو لتجسيد هذا البرنامج.

تستفيد من البرنامج جل المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة وبالأخص في قطاع الخدمات كل مؤسسة معنية بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يسمح البرنامج بـ:

- تحسين قدرات 3000 مؤسسة خاصة للسماح لها بالتأقلم مع متطلبات اقتصاد السوق من خلال 80 مشروع خاص بتكوين الاستثمار
- تسهيل الوصول إلى المعلومة المهنية لصالح مسيري المؤسسات و المتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص عبر 25 مشروع.

- استجابة أحسن للحاجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر الدعم
- تحسين المحيط المقاولاتي عبر دعم المؤسسات المعنية مباشرة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية تم من خلال الاتفاق على فتح خط تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا تقديم مساعدة فنية متكاملة لدعم استحداث نظم معلوماتية وإحداث محاضن نموذجية وتطوير التعاون مع الدول التي تملك تجارب في الميدان
- تم إعداد برنامج تعاون تقني مع البنك الدولي قصد متابعة التغيرات التي تطرا على وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- تم الاتفاق مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على مساعدة فنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعات الغذائية.[1]
- يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تجد طريقها للأسواق الخارجية بواسطة 3 قنوات مختلفة مباشرة او غير مباشرة من خلال وسطاء و مراكز الصادرات أو الاندماج مع المؤسسات الكبيرة، حيث تقوم بعض الدول بتقديم المساعدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدرة في مجال نقل و توزيع السلعة المراد تصديرها بتحمل الدولة نسبة من مصاريف هذه العمليات قد تتعدى50% من التكلفة الكلية مثل ما هو معمول به في الجزائر منذ سنة 1997.[2]

المبحث الثاني: دراسة وضعية الصادرات الجزائرية للفترة (2005-2014)

سنقوم في هذا المبحث باستعراض وتحليل تطور التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة الممتدة (2005-2014)، وذلك من خلال التطرق في البداية لتطور المبادلات التجارية باستعراض تطور الواردات والصادرات ثم تناول الميزان التجاري ومعدل تغطية الصادرات بالواردات، أما في المطلب الثاني فسوف نتناول التوزيع الجغرافي للصادرات خلال نفس الفترة المشار إليها سابقا.

1 سليمان ناصر، عواطف محسن، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات المعوقات والحلول، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الاول حول: تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في افاق الالفية الثالثة بالجزائر، كلية العوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة بالتعاون مع مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، يومي 28و29 اكتوبر 2014، ص14-16.

2 عماري جمعي، طارق قندوز، التسويق الصناعي كمدخل استراتيجي وتنافسي لترقية الصادرات الصناعية الجزائرية مع التطبيق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، سنة 2010، ص10-11.

المطلب الأول: تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة(2005-2014)

في هذا المطلب سنتناول تطور التجارة الخارجية الجزائرية من خلال دراسة تطور الصادرات والواردات خلال الفترة من2005 إلى 2014 ثم يليها تطور رصيد الميزان التجاري ومعدل التغطية.

الفرع الاول: تطور الواردات والصادرات الجزائرية للفترة (2005-2014)

سنبين من خلال هذا الجدول تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (2005-2014) وذلك كما يلي:

الجدول رقم(03): تطور والواردات الجزائرية خلال الفترة(2005-2014)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

البيان / السنوات	الواردات	الصادرات
2005	20048	46001
2006	21456	54613
2007	27631	60163
2008	39479	79298
2009	39294	45194
2010	40473	57053
2011	47247	73489
2012	47490	71866
2013	54852	65917
2014	58330	62956

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة ما يلي:

لقد تطورت حصيلة الصادرات الجزائرية خلال الفترة المدروسة (2005-2014) حيث انتقلت من 46001 مليون دولار أمريكي سنة 2005 الى62956 مليون دولار أمريكي عام 2014.

كما إن حصيلة الصادرات خلال الفترة المدروسة لم مستقرة بل عرفت تذبذبا في حصيلتها من سنة إلى أخرى والسبب راجع إلى الاعتماد الشبه الكلي على صادرات المحروقات من طرف الجزائر وبالتالي فان تذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية سوف يؤدي حتما إلى نذبذب حصيلة الصادرات وهو ما يبينه الرسم البياني التالي:

الشكل رقم (04): تطور الصادرات والواردات الجزائرية (2005-2014)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

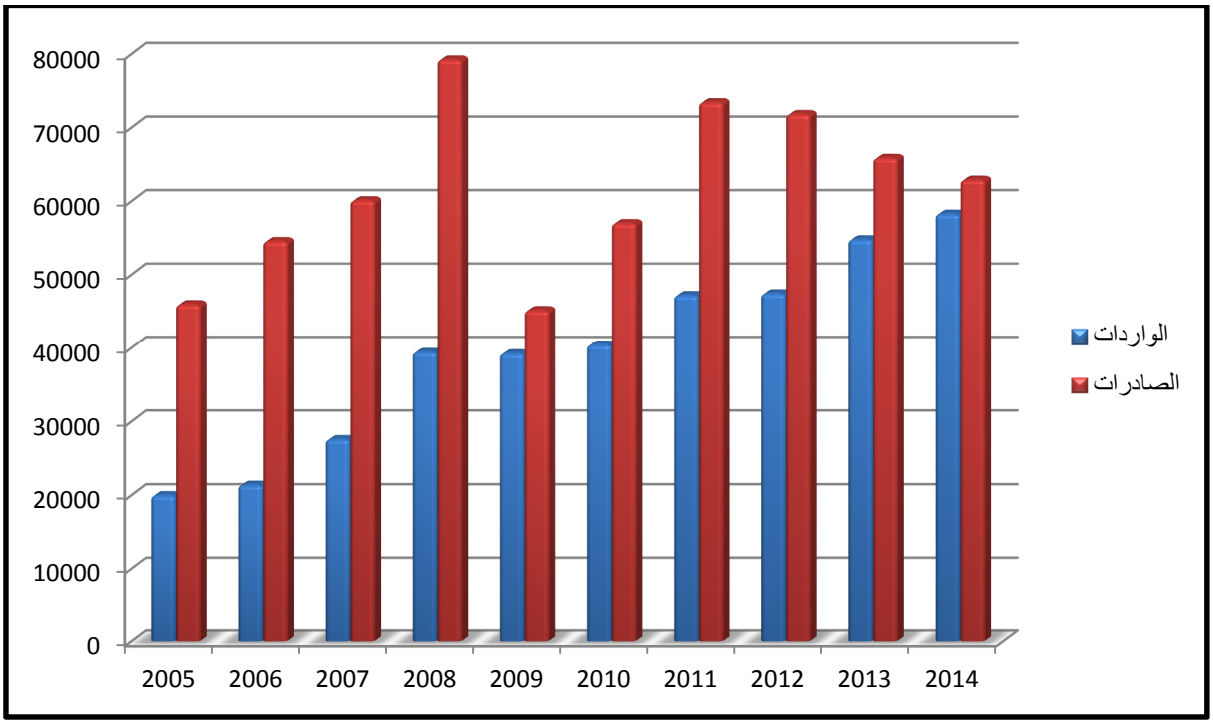

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(03)

لقد عرفت الفترة من سنة2005 إلى سنة 2014 تذبذبات مستمرة في حصيلة الصادرات تارة ترتفع وتارة تنخفض حيث سجلت سنة 2005 حصيلة قدرها 46001 مليون دولار أمريكي، ومنه تشهد الفترة من سنة 2005 حتى 2008 ارتفاع محسوس في حصيلة الصادرات حيث وصلت سنة 2008 إلى ما يعادل 79298مليون دولار أمريكي حيث كان السبب هنا هو ارتفاع في أسعار البترول حيث وصل سعر البرميل في الأسواق العالمية سنة 2006 إلى 66.2 دولار أمريكي، ثم تسارع نمو حصيلة الصادرات إلى 60163 مليون دولار أمريكي سنة 2007 و 79298 سنة 2008 و السبب على ما أظن راجع إلى سعر البترول حيث بلغ متوسط سعر البرميل من البترول سنة 2008 إلى 92 دولار في شهر جانفي ثم إلى 133 دولار للبرميل في شهر يوليو سنة 2008.

لكن نلاحظ في كل من العامين 2009 و 2010 تراجع في حصيلة الصادرات بنسبة 43% في سنة 2009 مقارنة بسنة 2008 وهذا الرقم يعبر عن اكبر تراجع عرفته الفترة (2005-2014) وهذا أيضا راجع عن انخفاض أسعار البترول، وبحلول سنة 2010 تحسنت حصيلة الصادرات وذلك نتيجة لأسعار البترول التي عرفت ارتفاعا.

أما عند النظر لسنة 2011 فإننا نلاحظ تحسن أو ارتفاع في حصيلة الصادرات حيث وصلت إلى 73489 مليون دولار أمريكي و ذلك يعتبر ارتفاع بنسبة 28% مقارنة مع سنة 2010، وهذا أكيد حسب رأيي راجع لارتفاع سعر البرميل من النفط حيث وصل سعر البرميل في سنة 2011 إلى ما يقارب 114 دولار للبرميل ومنذ ذلك الوقت وأسعار النفط في تنازل وتراجع حيث شهد سعر برميل النفط انخفاضا كبيرا في سابقة لم تشهدها الجزائر منذ سنة 2009 حيث بلغ في سنة 2014 إلى ما يقارب حدود 60 دولار للبرميل وهذا ما يفسر انخفاض إجمالي الصادرات الجزائرية من 73489 مليون دولار أمريكي إلى 62956 مليون دولار أمريكي سنة 2014 وهذا ما يطرح مخاوف الأسواق من ضعف الاقتصاد العالمي وتراجع الطلب على النفط من جهة، وعلى القدرة المالية للجزائر التي يعتمد اقتصادها على نسبة 97% في تصدير المحروقات.

أما بالنسبة للواردات فإننا نلاحظ انتقالها من 20048 مليون دولار أمريكي سنة 2005 إلى 58330 مليون دولار أمريكي سنة 2014 حيث إننا نشاهد خلال هذه الفترة تذبذب في حصيلة الواردات مثلها مثل حصيلة الصادرات و السبب راجع في ذلك إلى اعتمادها في الأساس على الصادرات، أي ترتبط قيمة الواردات على عوائد الصادرات وبما أن هذه الأخيرة ترتبط بالدرجة الأولى بتغيرات أسعار البترول من فترة إلى أخرى. كما أن جزءا منها يعتمد على السياسة التنموية التي اعتمدتها الدولة.

حيث نلاحظ انه منذ ستة 2005 حتى سنة 2008 نلاحظ زيادة مستمرة في حصيلة الواردات حيث انتقلت من 20048 سنة 2005 إلى 39479 سنة 2008 وذلك نتيجة للارتفاع المستمر في حصيلة الصادرات والذي يعود بدوره إلى ارتفاع أسعار النفط باعتبار أن الجزائر دولة تعتمد على الفوائد النفطية في تمويل احتياجاتها وقطاعاتها الاقتصادية.

إلا انه في ستة 2009 تراجعت قيمة الواردات بنسبة ضئيلة تقدر 0.46% لتصل إلى 39294 مليون دولار أمريكي مقارنة بسنة 2008 وهذا راجع للتأكيد على تراجع حصيلة الصادرات سنة 2009 لكن بحلول سنة 2010 نلاحظ ارتفاع القيمة لنصل إلى 40473 مليون دولار أمريكي، وتستمر هذه الزيادة بالتزامن مع زيادة حصيلة الصادرات في كل من عامي 2011و 2012، إلى أن تصل إلى 47490 مليون دولار أمريكي، وبعدها نلاحظ أن الواردات تزداد في كل من سنتي 2013، 2014 إلى أن تبلغ 58330 مليون دولار أمريكي آما بالنسبة للصادرات فإننا نلاحظ أنها في تناقص مقارنة بالنسبة لسنة 2012 حيث وصلت إلى 62956 مليون

دولار أمريكي وهذا راجع إلى عدة عوامل لا يمكن حصرها مثلا زيادة في أسعار الواردات أو أن الجزائر لم تقدر على تقليص الكميات المستوردة مقارنة مع السنوات الماضية ومع هذا يبقى السؤال مطروح؟

الفرع الثاني:تطور الميزان التجاري ومعدل التغطية للجزائر خلال الفترة (2005-2014)

يتبين من خلال الجدول التالي تطور الميزان التجاري ومعدل التغطية للجزائر خلال الفترة(2005-2014) حيث يمكن الحصول مؤشر معدل التغطية انطلاقا من المعادلة التالية:

معدل التغطية[1] = (الصادرات/الواردات)× 100

جدول رقم(04): يوضح معدل التغطية والميزان التجاري للجزائر خلال الفترة(2005-2014)

الوحدة: مليون دولار امريكي

السنوات / البيان	الميزان التجاري $	معدل التغطية%
2005	24989	225
2006	33157	255
2007	32532	217
2008	39819	200
2009	5900	115
2010	16580	140
2011	26242	155
2012	24376	151
2013	9946	118
2014	4626	107

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS .

1 بقللة إبراهيم، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص143.

من خلال الجدول السابق نرى انه:

أن رصيد الميزان التجاري التغطية يتميزان بتقلبات مستمرة، وهي نتيجة منطقية سببها تقلب حصيلة الصادرات والواردات والعائد بدوره تقلب أسعار النفط وهذا ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (05):تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2005-2014)

الوحدة: مليون دولار امريكي

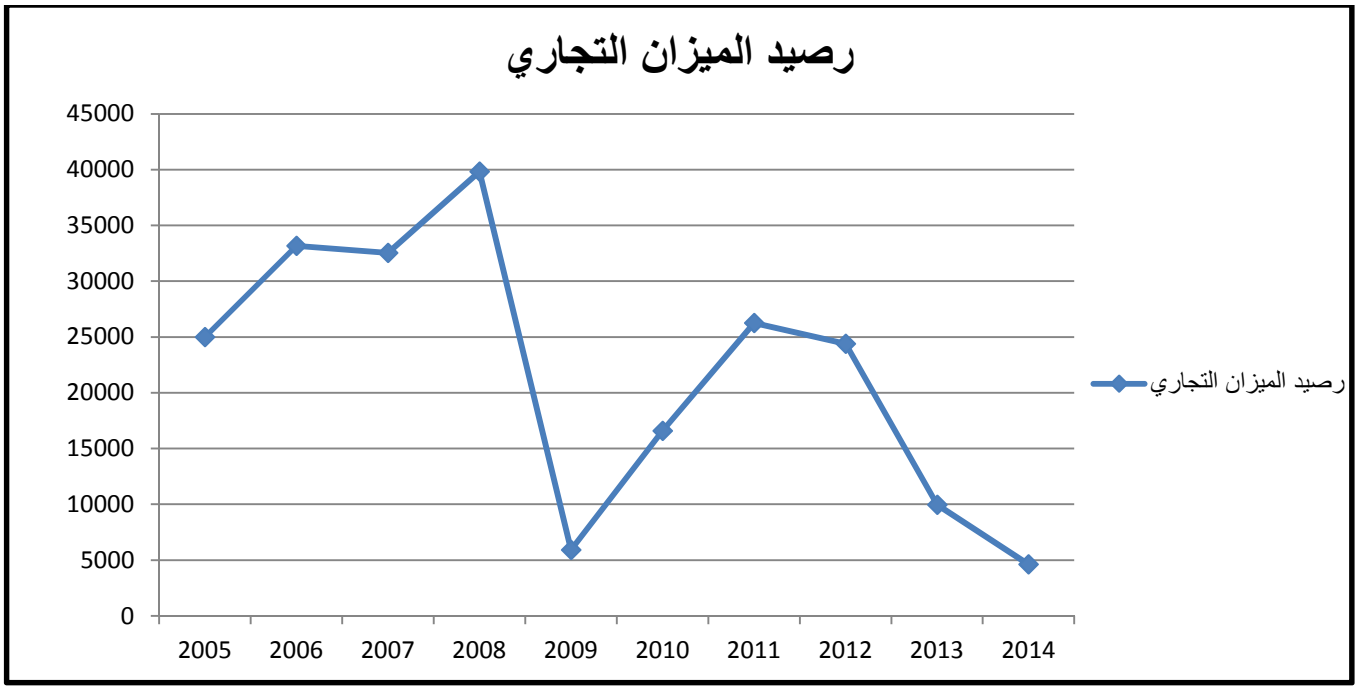

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم(04)

ومن خلال تحليلنا للجدول والشكل السابقين نلاحظ تذبذب رصيد الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة بين (2005-2014) وهذا التذبذب عن التغيرات الحاصلة الواردات والصادرات خلال هذه الفترة، كما نلاحظ أن الميزان التجاري قد سجل فائضا في رصيده طول الفترة محل الدراسة. إلا أن هذا الفائض تارة يرتفع و تارة ينخفض. حيث حقق في سنة 2005 فائضا بقيمة 24989 ملون دولار أمريكي وذلك بالطبع راجع لارتفاع أسعار البترول ويستمر هذا الفائض بالزيادة إلى غاية سنة 2008 حيث حقق رصيدا بقيمة 39819 مليون دولار أمريكي وهي اكبر قيمة مسجلة خلال الفترة محل الدراسة، وذلك لان معدل نمو الصادرات كان اكبر من معدل نمو الواردات وهذا راجع بدوره إلى الأسعار القياسية التي عرفتها أسعار البترول خلال تلك الفترة، وهذا الارتفاع لم يدم طويلا حيث عرف الميزان التجاري تراجعا كبيرا قدر بنسبة 85% مقارنة بسنة 2008، وهي تعتبر انتكاسة حقيقية للميزان التجاري رغم أن الرصيد كان دائما ايجابيا حيث وصل في سنة 2009 إلى ما يقارب 5900 مليون دولار أمريكي، معبرا بذلك عن التراجع الذي مس حصيلة الصادرات آنذاك. أما في سنة 2010 نلاحظ تحسن رصيد

الميزان التجاري، و عاود الارتفاع مرة أخرى بتسجيل فائض بقيمة 16580 مليون دولار أمريكي أي بنسبة ارتفاع مقارنة بسنة 2009 تقدر ب178%، واستمر هذا الارتفاع إلى غاية 2011 وذلك بتحقيق رصيد يقدر ب26242 مليون دولار أمريكي وهذا بالتزامن مع انتعاش حصيلة الصادرات، ثم نلاحظ في كل من سنتي 2013 و 2014 انخفاضا محسوسا في رصيد الميزان التجاري حيث وصل سنة 2013 إلى 9946 مليون دولار أمريكي، أي انخفاض بنسبة 60% تقريبا.

وهذا راجع لانخفاض حصيلة الصادرات لسنة 2013 واستمرار زيادة الواردات، ونفس الوضعية كذلك بالنسبة لسنة 2014 حيث نلاحظ هناك تراجع في رصيد الميزان التجاري حيث بلغ إلى 4626 مليون دولار أمريكي وهذا راجع بالطبع إلى التغيرات الحاصلة في أسعار البترول.

لكن رغم تحقيق هذا الفائض خلال كل هذه الفترة إلا انه في الواقع لا يعكس الوضعية الحقيقية للاقتصاد الجزائري، الذي مازال لحد الساعة يتخبط في مشاكل عديدة من بينها أن كل مداخيل التجارة الخارجية مصدرها النفط بالدرجة الأولى.

الشكل رقم(06): تطور معدل التغطية خلال الفترة (2005-2014) **الوحدة:%**

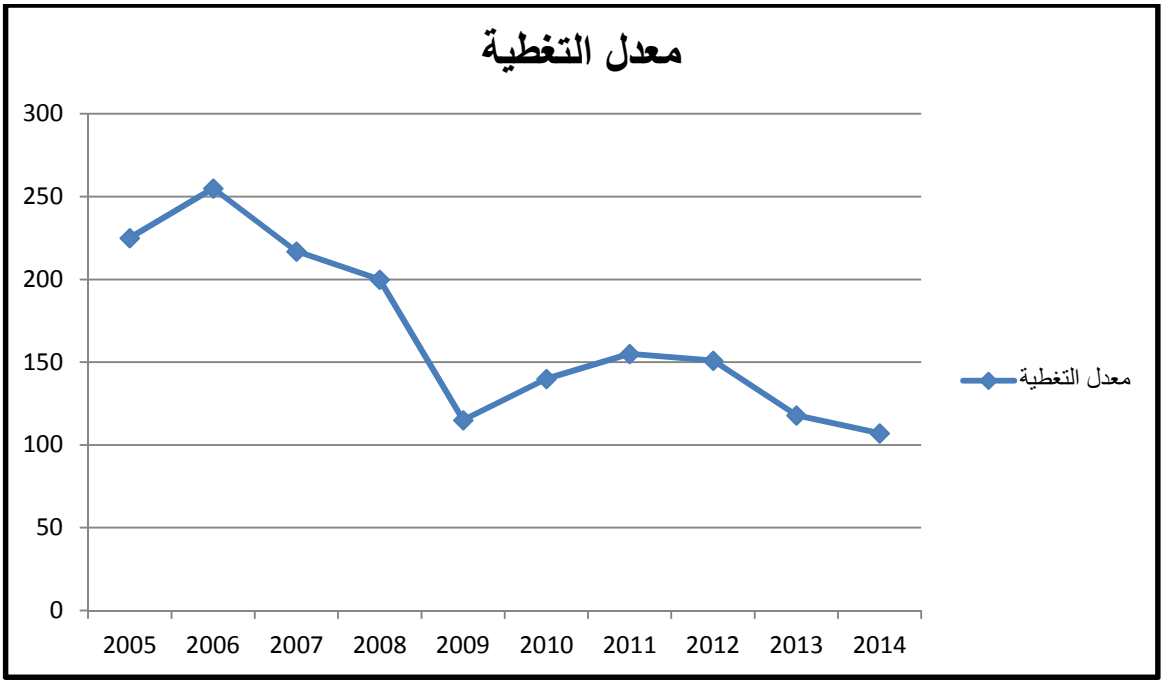

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (04)

وفيما يتعلق بمعدل التغطية والذي يفسر معدل تغطية الواردات بالصادرات حيث تعتبر أفضل نسبة في المعاملات التجارية هي المحصورة ما بين 80% و 120%والملاحظ على المعدلات المحصل عليها في الجدول و معدل التغطية فان نسبة التغطية تتراوح ما بين 107% و 255% وهو ما يفسر ما حصيلة الصادرات من

ارتفاع، الذي يغطي ما تقوم الدولة باستيراده، فقد سجلت معدلات تغطية مرتفعة جذا بالمقارنة مع المعدلات المثالية في المعاملات التجارية، في جميع فترات الدراسة، حيث اقل معدل مسجل يقدر ب 107% لسنة 2014.

كما نلاحظ ان السنوات 2005، 2006، 2007، 2008، حققت أعلى معدلات في الفترة المدروسة وهي على التوالي:225%، 255%، 217%، 200%. الناتجة عن الانتعاشات في الصادرات الإجمالية، وذلك بسبب بلوغ أسعار البترول معدلات قياسية.

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية للفترة (2005-2014)

يعكس التوزيع الجغرافي للصادرات مجموعة من العوامل لعل من أهمها طبيعة الصادرات في حد ذاتها والعلاقات التجارية وقدرتها التنافسية في أحيان كثيرة، و لذا سنتناول هذا المطلب التوزيع الإقليمي للصادرات حسب التجمعات الإقليمية وتطورها خلال الفترة (2005-2014)، وحسب أهم الدول التي تشكل منفذ لصادراتنا وذلك من خلال ما يلي:

الفرع الأول: التوزيع الإقليمي للصادرات الجزائرية للفترة (2005-2014).

سنقوم في هذا العنصر بالتطرق إلى مختلف الأقاليم التي تصدر إليها الجزائر وذلك كما يلي:

الجدول رقم (05): التوزيع الإقليمي للصادرات الجزائرية للفترة (2005-2014) **الوحدة: مليون دولار أمريكي**

البيان	الاتحاد الأوروبي		منظمة التعاون والتطور الاقتصادي		باقي دول أوروبا		أمريكا الجنوبية		أسيا		البلدان العربية		بلدان المغرب العربي		باقي بلدان إفريقيا	
السنوات	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
2005	25593	55.66	14963	32.48	15	0.03	3124	6.78	1218	2.64	6210.	1.34	418	0.9	49	0.10
2006	28750	52.64	20546	37.62	7	0.01	2398	4.93	1792	3.28	591	1.08	515	0.94	14	0.02
2007	29027	48.77	22785	38.28	21	0.03	2326	3.90	3162	5.31	746	1.25	695	1.16	701	1.18
2008	41268	52.04	28608	36.08	10	0.01	2874	3.62	3764	4.75	793	1	1616	2.04	365	0.46
2009	23186	51.30	15326	33.91	7	0.02	1841	4.07	3320	7.35	564	1.25	857	1.90	93	0. 21
2010	28009	49.09	20278	35.54	10	0.02	2620	4.59	4082	7.15	694	1.22	1281	2.25	79	0.14
2011	37307	50.77	24059	32.74	102	0.014	4270	5.81	5168	7.03	810	1.10	1586	2.16	146	0.20
2012	39797	55.38	20029	27.87	36	0.05	4228	5.88	4683	6.52	958	1.33	2073	2.88	62	0.09
2013	42773	64.89	12202	18.51	51	0.08	2965	4.50	4241	6.43	869	1.32	2749	4.17	67	0.10
2014	40520	64.36	10482	16.65	49	0.08	3005	4.77	4851	7.71	721	1.15	3248	5.16	80	0.13

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

نلاحظ من الجدول السابق أن نسب توزيع الصادرات الجزائرية على مختلف الأقاليم الجغرافية تختلف من منطقة إلى أخرى وهذا ما يبينه الشكل التالي

الشكل رقم(07): التوزيع الإقليمي للصادرات الجزائرية خلال الفترة(2005-2014)

الوحدة:%

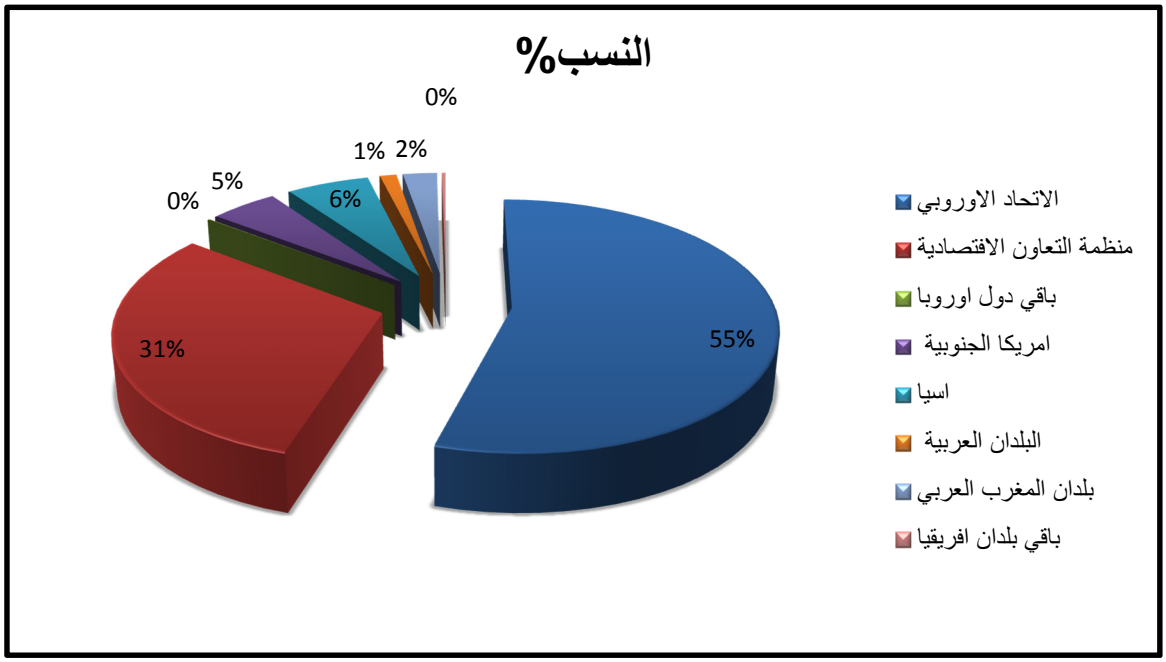

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم(05)

عند ملاحظة الجدول والشكل البياني يتبين لنا أن دول الاتحاد الأوروبي لها حصة الأسد أو النسبة الأكبر من الصادرات الجزائرية وذلك بنسبة 59.54 % وتليها مباشرة دول منظمة التعاون الاقتصادي وذلك بنسبة 30.73%من إجمالي الصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة الممتدة (2005-2014). وتعتبر كل من دول الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادي أهم منفذ للصادرات الجزائرية خلال تلك الفترة وتتصدر هذه الدول على التوالي ايطاليا، فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية و يرجع السبب الرئيسي في ذلك للاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تربط الجزائر بهذه الدول، بالإضافة إلى القرب الجغرافي بين هذه الدول من جهة أخرى.

كما يكمن سبب استحواذ هاتين المنطقتين على الحصة الكبرى من الصادرات كون هاتين المنطقتين تضم اكبر عدد ممكن من الدول الصناعية المتقدمة والتي تعتبر من اكبر البلدان المستهلكة للمواد الأولية والمواد الخام كمدخلات لصناعتها، وباعتبار الجزائر من اكبر البلدان المصدرة للمواد الأولية والخام وبصفة خاصة تصدير المحروقات، هذه الأخيرة التي يأتي عليها الطلب أساسا من الدول الصناعية المتقدمة وهو ما يفسر لنا مدى تبعية الاقتصاد الجزائري إلى الأسواق الرأسمالية في تصريف منتجاتها المحلية وعلى رأسها النفط.

وعليه يلاحظ أن الدول الاتحاد الأوروبي قد استحوذت على النصيب الأكبر من إجمالي الصادرات الجزائرية، فبذلك فهي تعتبر أهم زبون للجزائر حيث تراوحت نسبتها إلى الصادرات الإجمالية ب 64.89% وذلك سنة 2013، أما ادني نسبة قد سجلت سنة 2007 ب 48.77% ويرجع سبب انخفاض الصادرات تجاه الاتحاد الأوروبي سنة 2007 بدرجة كبيرة لارتفاع أسعار البترول مما أدى إلى تراجع واردات بلدان الاتحاد الأوروبي من هذه المادة والبحث عن بدائل طاقوية أخرى.

أما بالنسبة لدول منظمة التعاون الاقتصادي فقد سجلت اعلي نسبة في سنة 2007 ب 38.28% في حين ادني نسبة كانت سنة 2014 ب 16,65%، كذلك قد كانت نسبة الصادرات الموجهة للأقاليم الأخرى (باقي الدول الإفريقية، أسيا، أمريكا الجنوبية، البلدان العربية، دول المغرب العربي، باقي الدول الأوروبية) لم تتجاوز 19% خاصة الدول العربية والإفريقية التي لم تتجاوز 1.5% من إجمالي الصادرات رغم سلسلة الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف، وبالإضافة إلى العوامل المشتركة بين هذه الدول والجزائر، ويمكن أن يكون السبب هنا إلى:

- أن هذه البلدان تصدر نفس نوع المنتجات بما أنها تمر بنفس الشروط الجمركية،
- كذلك موقعها الذي يفرض كذلك التشابه في الثروات الطبيعية كما يعود السبب كذلك إلى التسهيلات المغرية التي تقدمها الدول الأوروبية إلى أسواق هذه البلدان.
- بدائية التركيب القطاعي لهياكل الإنتاج في البلدان النامية، عموما والعربية خصوصا واحاديته وغلبة طابع الإنتاج الأولي عليها.
- عامل المحاكاة الذي له أثره في إضعاف التجارة البينية.
- إتباع غالبية البلدان العربية سياسة الانفتاح، خلق الأوضاع المهيمنة لسيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على الأسواق العربية وإغراقها.
- ضعف البنية الأساسية التي تخدم حركة التبادل التجاري بين العربية.

كما نلاحظ كذلك أن صادرات الجزائر تجاه البلدان العربية تقريبا يمكن القول أنها مستقرة نوعا ما، حيث منذ أن كانت سنة 2000 (55مليون دولار أمريكي) ثم انتقلت إلى 621 مليون دولار أمريكي بقيت مستقرة وثابتة نوعا ما طيلة مدة الدراسة وعلى العكس نلاحظ أن صادرات الجزائر تجاه المغرب العربي في تزايد طول فترة الدراسة حيث انتقلت من 418 مليون دولار أمريكي من إجمالي الصادرات سنة 2005 إلى 3248 مليون دولار أمريكي وذلك حسب رأيي بسبب الجهود التي تبذلها هذه الدول لتطوير التجارة فيما بينهم. متوجهة إلى ما يسمى بالاتحاد المغربي ثم تأتي دول أسيا في المرتبة الثالثة من حيث نفاذ الصادرات الجزائرية مسجلة نسبة 5.89% من إجمالي الصادرات خلال الفترة (2005-2014)، حيث بلغت أعلى قمة لها سنة 2011 ب 5168 مليون دولار أمريكي بينما أدنى قيمة فقد سجلت سنة 2005 بقيمة 1218 مليون دولار بنسبة 2.64 %من إجمالي الصادرات أما بالنسبة لدول أمريكا الجنوبية فإنها تأتي في المرتبة الرابعة من حيث التصدير وذلك بنسبة 4.81%

من إجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة(2005-2014) حيث سجلت أعلى قيمة في سنة 2011 بقيمة 4270 مليون دولار بنسبة 5.81% أما أدنى قيمة فكانت سنة 2009 ب 1841مليون دولار، في حين أن صادرات الجزائر تجاه الدول الأوروبية غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تتميز بضعف، حيث بلغت نسبة 0.05% من إجمالي الصادرات خلال الفترة الدراسية بالإضافة إلى كل هذا يمكن التفصيل اكثر في الصادرات بالتطرق إلى التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية غير النفطية كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم(06): التوزيع الجغرافي للصادرات غير النفطية للفترة (2005-2014)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	%
الأراضي المنخفضة	127	81	139	237	40	169	252	448	658	844	30
اسبانيا	135	190	125	222	156	300	468	500	345	435	15
فرنسا	189	215	353	435	216	224	211	204	163	515	18
ايطاليا	63	115	150	240	93	118	164	149	96	134	5
بريطانيا	19	16	8	6	3	17	27	30	70	85	0
مالطا	3	1	0	3	11	1	0	1	47	0	3
تونس	32	50	60	70	41	60	75	38	42	71	1
المغرب	77	101	108	56	24	30	20	52	41	38	1
العراق	0	0	0	0	0	4	15	78	39	31	1
تركيا	69	114	70	140	70	35	73	13	39	40	1

المصدر :الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجيةALGEX

ومن خلال الجدول السابق يتضح لنا أن الدول الأوروبية كذلك تحتل المرتبة الأولى كذلك من حيث الصادرات الجزائرية غير النفطية حيث تحتل الأراضي المخفضة وفرنسا وايطاليا واسبانيا اكبر النسب وهي 30%، 18%، 15%، على التوالي خلال الفترة الممتدة بين (2005-2014) وهذا يرجع إلى أن هذه الدول هي نفسها المستوردة للمنتجات الجزائرية من النفط والغاز الطبيعي، كما نلاحظ أن هذه الدول تسيطر على أكثر نصف إجمالي الصادرات غير النفطية حيث بلغت نسبة هذه الدول حوالي68%، وربما يرجع السبب للمصالح السياسية والاقتصادية للجزائر التي اكتفت بالتعامل مع هذه المجموعة وخاصة دول الاتحاد الأوروبي ويرجع هذا التركيز إلى:

- أسباب تاريخية: نتيجة العلاقة التي تربط خصوصا الجزائر وفرنسا باعتبارها المستعمر القديم لها.
- أسباب اقتصادية: تتمثل في الدور الذي لعبته الدول الأوروبية في تمويل المصانع الجزائرية والتجهيزات الصناعية.
- أسباب جغرافية: كما ذكرنا سابقا القرب الجغرافي أي أن الاتحاد الأوروبي أقرب إلى السوق الجزائرية من باقي الدول.

الفرع الثاني: أهم الدول المتعاملة مع الجزائر لسنة 2014

هنا سنتطرق إلى أهم المتعاملين مع الجزائر في إطار التصدير لسنة 2014 ويظهر ذلك من خلال الجدول التالي: **الجدول رقم(07): العملاء الرئيسين لدى الجزائر سنة 2014**

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	القيمة	STR(%)
اسبانيا	9 713	15,43
ايطاليا	8 369	13,29
بريطانيا	5 482	8,71
فرنسا	6 744	10,71
الولايات المتحدة الأمريكية	4 691	7,45
هولندا	5 080	8,07
كندا	1 547	2.46
برازيل	2 709	4,30
تركيا	2 905	4,61
الصين	1 817	2,89
بلجيكا	2 155	3.42
تونس	1 584	2.52
برتغال	1 635	2,60
المغرب	1 381	2,19
اليابان	1 257	2,00

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS

الشكل رقم(08): أهم الشركاء في الصادرات عام 2014 **الوحدة: مليون دولار أمريكي**

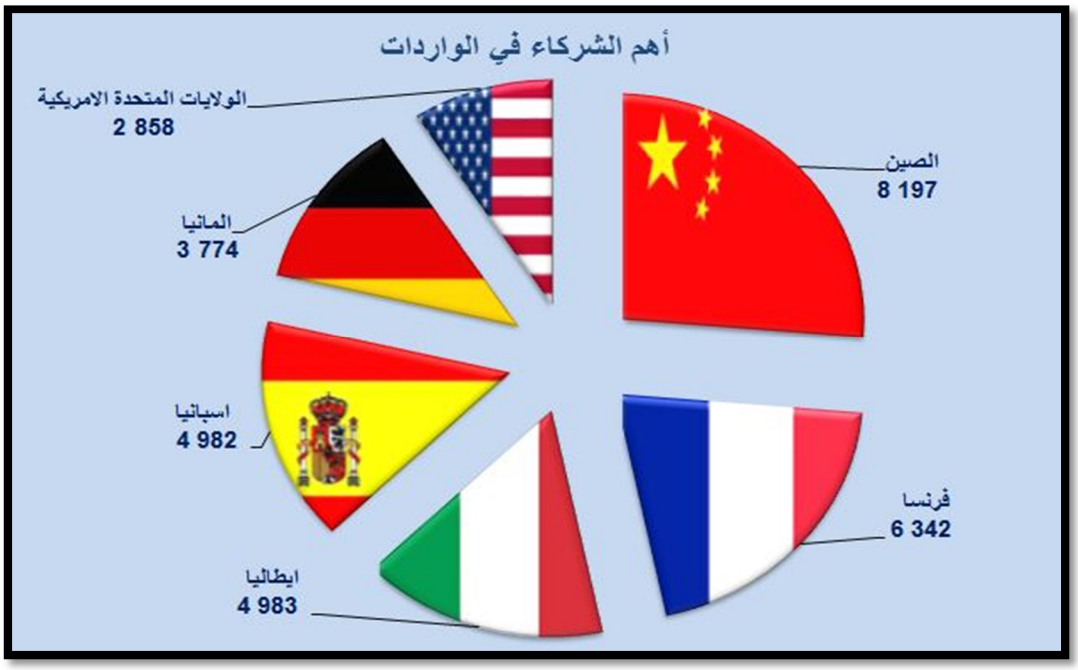

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS

من خلال معطيات كل من الجدول والشكل السابقين تلاحظ أن اكبر متعامل تجاري في محال الصادرات هي اسبانيا إذ صدرت الجزائر لهذه الدولة ما قيمته 9713 مليون دولار أمريكي، أي بنسبة 15.43%من إجمالي الصادرات الجزائرية ثم يليها ايطاليا بقيمة 8369 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 13.29% من إجمالي الصادرات الجزائرية لسنة 2014، ثم فرنسا بقيمة 6744مليون دولار أمريكي بنسبة 10.71% وهذا ما يوضح أكثر أهمية الاتحاد الأوروبي، أما في المرتبة الرابعة نجد بريطانيا وهولندا بنسبة 8.7%و 8.71% على التوالي ثم تليهم الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 7.45%. أما باقي الصادرات لسنة 2014 فإنها تتوزع بنسب متفاوتة على باقي الدول مثلا كندا بقيمة 1547 مليون دولار بنسبة 2.46%، تونس بنسبة 2.52%، بلجيكا بنسبة 3.42%. ..... الخ.

المبحث الثالث: دراسة العلاقة بين الصادرات غير النفطية الجزائرية والناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2005-2014).

حيث سنحاول في هذا المبحث التطرق الى دراسة وضعية الصادرات الجزائرية للفترة (2005-2014) بالإضافة الى دراسة تطور العلاقة بين الصادرات الجزائرية والناتج المحلي الاجمالي خلال نفس الفترة، وفي الاخير سنتعرض الى اهم المشاكل التي تواجه تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر.

المطلب الاول: دراسة وصفية تحليلية لوضعية الصادرات النفطية وغير النفطية للفترة (2005-2014)

في هذا المطلب سنحاول التطرق الى استعراض هيكل الصادرات العامة التي ستكون كمدخل للتعرض لهيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات ثم سنقف على اهم المنتجات المصدرة في الجزائر.

الفرع الاول: هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2014)

ترتبط التجارة الخارجية بالسوق العالمية سواء تعلق الامر بالواردات من المواد الغذائية والمواد المصنعة ونصف المصنعة.....الخ، او بالصادرات والمتمثلة في الصادرات النفطية والغير النفطية، وهذه الاخيرة يمكن لمس بع جوانبها مت خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(08):بنية الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2014) الوحدة: مليون دولار امريكي.

البيان / السنوات	الصادرات النفطية		الصادرات غير النفطية		اجمالي الصادرات	
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
2005	45094	98.02	907	1.98	46002	100
2006	53456	97.88	1158	2.12	54613	100
2007	58831	97.78	1332	2.22	60163	100
2008	77391	97.59	1937	2.41	79298	100
2009	44128	97.64	1066	2.36	45194	100
2010	55527	97.35	1526	2.65	57053	100
2011	71427	97.19	2062	2.81	73489	100
2012	69804	97.14	2062	2.86	71866	100
2013	63752	98.12	2165	3.33	64974	100
2014	60146	95.53	2810	4.47	62956	100

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS

ان المتتبع للجدول رقم (08) يتبين له ان:

هيكل الصادرات الجزائرية يعتمد بالدرجة الاولى على قطاع المحروقات طوال فترة الدراسة بنسبة 97% من اجمالي الصادرات للفترة الممتدة من 2005 الى2014، حيث تراوحت نسبتها ما بين 95.53 % و98.12% والرسم البياني التالي يبين تطور حصيلة صادرات المحروقات والصادرات غير النفطية خلال الفترة المدروسة 2005الى 2014.

الشكل رقم(09): تطور الصادرات النفطية والغير نفطية في الجزائر خلال الفترة (2005-2014)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

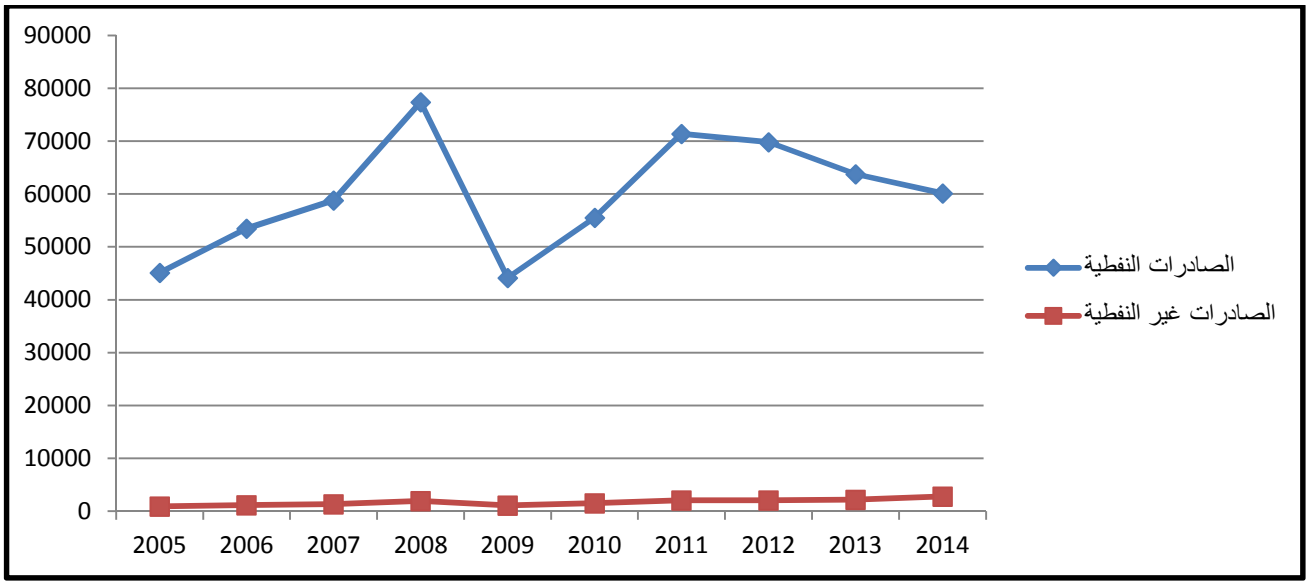

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(08)

ونلاحظ من خلال البيان ان المنتجات غير النفطية نسبة مساهمتها في الصادرات الجزائرية لا تتعدى 3% من اجمالي الصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة.

حيث سجلت قيمة 907 مليون دولار امريكي اي بنسبة 1.98% من اجمالي الصادرات وهذا كان بالنسبة لسنة 2005 ثم تطورت هذه القيمة الى ان تصل 2810 مليون دولار امريكي اي بنسبة 4.47% من اجمالي الصادرات، حيث خلال هذه الفترة سجلت الصادرات غير النفطية تذبذبات مستمرة في قيمها، حيث كانت سنة 2014 هي السنة التي سجلت فيها اكبر نسبة مساهمة ب 4.47% ، اما باقي السنوات فقد كانت معظم النسب في حدود 2% ، حيث نلاحظ ان الفترة من سنة 2005 الى 2008 عرفت تزايد تدريجي في نسبة الصادرات غير النفطية ،حيث نلاحظ ان سنة 2008 وصلت الى ما قيمته 1937 مليون دولار امريكي بنسبة مساهمة 2.41% ، وهذا راجع لارتفاع اسعار البترول حيث ان المنتوجات المصدرة غير النفطية تتشكل اساسا من مشتقات البترول،

اما في عام 2009 تراجعت الحصيلة لتصل الى ما قيمته 1066 مليون دولار امريكي مقارنة بسنة 2008 وهذا ناجم عن عدة عوامل من بينها قرار منع تصدير النفايات غير الحديدية فضلا عن خطر تصدير المواد الغذائية المستخرجة من المواد المدعمة.

ناهيك عن انعكاسات الازمة المالية ، لكن مع حلول عام 2010 ارتقت الحصيلة مرة اخرى لتصل الى 1526 مليون دولار امريكي وتبقى حصيلة الصادرات غير النفطية في زيادة مستمرة الى غاية سنة 2014 حيث وصلت الى ما قيمته 2810 مليون دولار امريكي اي بنسبة 4.47% من اجمالي الصادرات الجزائرية وهذه الزيادة تعتبر زيادة ملحوظة، حيث نرى ان الجزائر استطاعت ان تحقق الاهداف المرجوة من الخطط و الاستراتيجيات التنموية التي تسعى الى ترقية الصادرات غير النفطية التي قامت بها خلال نهاية الثمانينات والتي كانت تستهدف الوصول بالصادرات الوطنية غير النفطية في افاق سنة 2000 الى 2 مليار دولار امريكي، لكن عند النظر الى احصائيات الجدول فإنها تبين ان الجزائر قد حققت الاهداف المرجوة حيث وصلت الصادرات غير نفطية الى ما يقارب 2062 مليون دولار امريكي وذلك بحلول سنة 2011، وهذا ما يدل عليه الجدول ظاهريا فقط لكن بالتمعن نجد ان نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في اجمالي الصادرات فهي تمثل 2.81% فقط، في حين كان على الجزائر الوصول الى هذه القيمة في سنة 2000 حيث لو قارنا نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية لسنة 2011 الى اجمالي صادرات الجزائر سنة 2000 فإننا نجد انه قد تحقق انخفاض في قيمة الصادرات النفطية وذلك راجعا الى انخفاض سعر البرميل من البترول كما ذكرنا سابقا، لكن عند ملاحظة الصادرات الغير نفطية فإننا نجد انها تتزايد مقارنة مع السنوات السابقة لها حيث وصلت سنه 2014 الى ما قيمته 2810 مليون دولار امريكي، نلاحظ كذلك ان نسبة مساهمتها في الصادرات الاجمالية تزيد حيث انتقلت من 3.33% لسنة 2013 الى 4.47 % وهذا راجع كذلك لانخفاض اسعار البترول، لأنه لو حققت الجزائر هذه النسبة عندما يكون سعر البرميل من البترول في اوجه فان مساهمة الصادرات غير النفطية في اجمالي الصادرات ستكون ضئيلة مقارنة بالصادرات النفطية حتى ولو لم تكن تركيبة الصادرات غير النفطية من مشتقات البترول، والدليل على ذلك سنة 2011 التي حققت فيها الصادرات غير النفطية 2 مليار دولار لكن بالمقارنة مع الصادرات النفطية التي كانت قيمتها 71427 مليون دولار امريكي وهذا راجع لأسعار البترول. حيث تمثل نسبة الصادرات غير النفطية في تلك السنة 2081% ، و منه نستنتج ان الجزائر ما زالت تعاني من ضالة نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في اجمالي الصادرات الكلية .

وبالتالي على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة الجزائرية في تقليص التبعية لقطاع المحروقات، الا انها باءت بالفشل ولم تكلل بالنجاح المرجو على الرغم من انها حققت رغبة الحكومات المتتابعة منذ عقدين في تحقيق عائدات غير نفطية ب 2 مليار دولار امريكي، في نهاية سنة ال2000 لكن حقيقتها بتفاخر دام مدة 14 سنة، وبالتالي هذه القيمة في وقتنا الحالي لا تمثل او لا تفوق 3% من اجمالي الصادرات الحالية نتيجة لعدة عوامل،

حيث يبقى البترول و الغاز الطبيعي يتصدران اهم مبيعات الجزائر نحو العالم الخارجي و تبقى الصادرات غير نفطية مهمشة في حجم ضئيل، فالاقتصاد الجزائري اقتصاد تقليدي رهين الايرادات الريعية والصناعات الاستخراجية الناضبة ، لا ينتج ثروة، يقوم على استنزاف البترول والغاز دون مراعاه محدودية الاحتياطات والعدالة في التوزيع، حيث ان الاقتصاد الجزائري يقوم بإثراء باقي العالم بالمواد الاولية و افقار السوق المحلي، اذ يقوم بتموين باقي العالم بالمواد الاولية غير المتجددة ويودع لديه جزءا مهما من ايرادات الصادرات في شكل تراكم احتياطات لا فائدة منها للدولة.

الفرع الثاني: التركيب السلعي للصادرات غير النفطية في الجزائر خلال الفترة (2005-2014)

وبعبر هذا المؤشر على درجة اعتماد صادرات بلد معين على عدد محدود من السلع، حيث أن قدرة الدول على المحافظة على حصصها في الأسواق الدولية، تتوقف على عدد السلع المصدرة ومدى وجود طلب عالي عليها، و يعبر المؤشر عادة أما عن وجود تنوع كبير في صادرات الدولة، وهو ما يعكس ديناميكية الدولة المصدرة و قدرتها على المنافسة الدولية، وأما على وجود تركز كبير لصادرات البلد في عدد من السلع وهو ما يعبر عن زيادة احتمالات منافسته من قبل مصدرين آخرين، وقلة قدرته على الاستجابة للتغيرات في الطلب العالمي إلا إذا كانت لهذه السلع خاصيات محددة، كتمتع المصدر بقدرة احتكارية في الأسواق الدولية لتلك السلع.

ان الامر الذي لا يختلف فيه اثنان هو ان التوزيع او التركيب السلعي للصادرات الجزائرية يبقى يميزه الطابع الاحادي حيث تبقى المحروقات دائما تهيمن على حجم الصادرات وهذا ما سنوضحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (09): هيكل الصادرات غير النفطية الجزائرية خلال الفترة (2005-2014)

الوحدة :مليون دولار امريكي

البيان / السنوات	مواد غذائية		مواد خام		نصف مصنعة		مواد التجهيز الزراعية		مواد التجهيز الصناعية		السلع الاستهلاكية غير الغذائية	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
2005	67.37	42. 7	133.66	14.73	655.68	72.29	0.47	0.05	36.02	3.97	14.03	1.54
2006	73.34	6.33	194.99	16.83	801.34	69.20	0.89	0.07	43.54	3.75	39.86	3.44
2007	88.47	6.64	169.52	12.72	992.58	74.51	0.61	0.04	45.98	3.45	33.23	2.49
2008	118.5	6.12	333.61	17.22	1384.31	71.46	1.05	0.05	67.12	3.46	16.52	0.85
2009	113	10.60	170	15.94	692	64.91	0	0	42	3.93	49	4.59
2010	305	18.83	165	10.19	1089	67.26	0	0	27	1.66	33	2.03
2011	355	17.21	161	7.80	1496	72.55	0	0	35	1.69	15	0.72
2012	315	15.27	168	8.14	1527	74.05	1	0.04	32	1.55	19	0.92
2013	402	18.656	109	5.03	1458	67.34	0	0	28	1.29	17	0.78
2014	323	11.49	110	3.91	2350	83.62	2	0.07	15	0.53	10	0.35

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS

من خلال الجدول السابق يتبين لنا ان الصادرات غير النفطية في الجزائر تتركب من 6 اصناف اساسية، حيث تختلف نسب مساهماتها في اجمالي الصادرات غير النفطية من صنف الى اخر، وهذا ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم(10): هيكل الصادرات غير النفطية الجزائرية خلال الفترة (2005-2014)

الوحدة:%

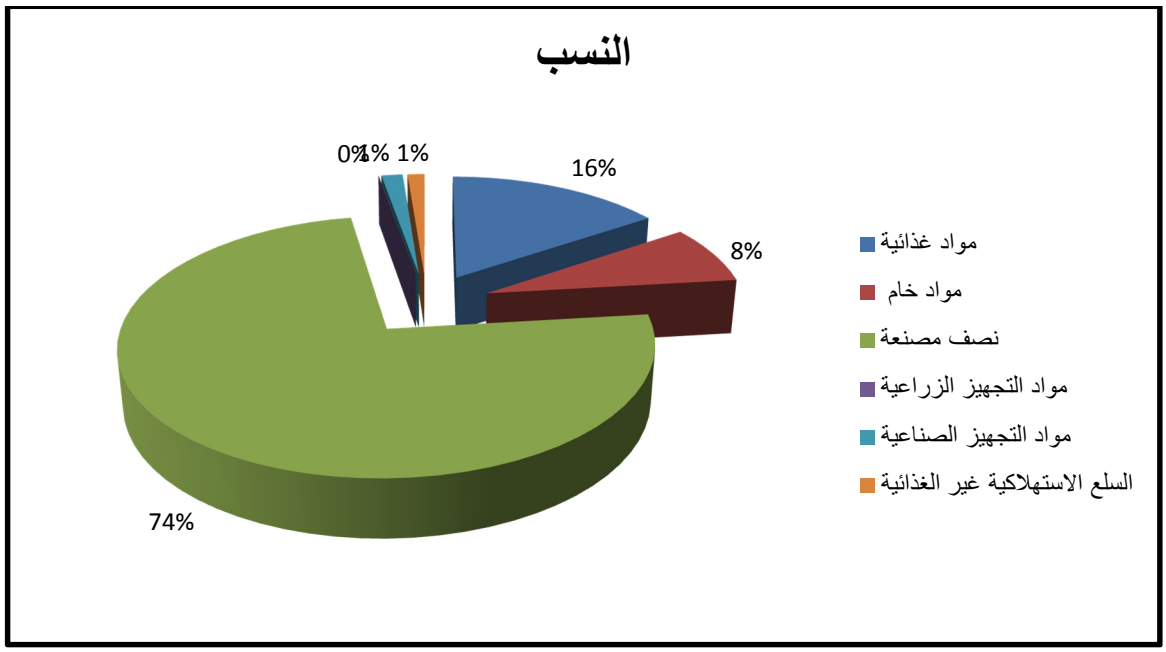

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(09).

حيث انه عند استقراء الشكل نلاحظ ان المنتجات النصف مصنعة تحتل المرتبة الاولى على راس المنتجات غير النفطية المصدرة وذلك بنسبة 74% تقريبا من اجمالي الصادرات غير النفطية خلال الفترة(2005-2014)، وتتمثل هذه المنتجات اساسا في الزيوت ومشتقاتها الاخرى، الامونياك، الهليوم، وهي نتيجة طبيعية نظرا لاعتماد الجزائر على قطاع المحروقات بنسبة 97% تقريبا في صادراتها، وقد عرفت المنتجات النصف مصنعة، انتعاش ملحوظ حيث انتقلت قيمتها من 655.68 مليون دولار امريكي سنة 2005 ما قيمته 2350 مليون دولار امريكي سنة 2014، والسبب راجع الى ارتباطها الوثيق بالمحروقات فكلما زادت هذه الاخيرة ازدادت معها.

وتأتي في المرتبة الثانية المنتجات الغذائية وذلك بنسبة 15% من اجمالي الصادرات غير النفطية للفترة (2005-2014) حيث تضم بالدرجة الاولى: السكر الابيض، التمور، العجائن الغذائية، الماء، الخمور....الخ. الا ان وارداتنا اكثر بكثير من صادراتنا من حيث المواد الغذائية وذلك لتنوعها واختلاف الحاجات الاستهلاكية حيث عرفت المنتجات الغذائية انتعاشا ملحوظا حلال الفترة من 2005 الى 2013 حيث انتقلت من 67.37 مليون دولار امريكي الى 402 مليون دولار امريكي سنة 2013 وذلك راجع للجهود المبذولة من طرف الدولة

للارتقاء بالنشاط الفلاحي عن طريق الدعم للفلاحين والتسهيلات المقدمة في مجال الحصول على العتاد الفلاحي وغيره، اما بالنسبة لسنة 2014 فقد تراجعت بنسبة 20% مقارنة بسنة2013 حيث وصلت الى 323 مليون دولار امريكي ، وهذا راجع الر التراجع في صادرات كل من السكر والمواد المياه المعدنية والغازية، حيث كانت صادرات السكر تقدر ب 278.16 ملون دولار امريكي الى 228.14 مليون دولار امريكي وهذا راجع الى عوامل معينة، ما عدا عامل الكمية لان الكمية قد زادت بين 2013و2014، اما بالنسبة للمياه الغازية والمعدنية فقد كانت سنة 2013 تقدر ب33.38 مليون دولار امريكي ووصلت سنة 2014 الى 15.43 مليون دولار امريكي.

ثم تأتي المواد الخام في المرتبة الثالثة بعد المنتجات الغذائية من حيث المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات مسجلة نسبة 7.59 % من اجمالي الصادرات غير النفطية خلال الفترة (2005-2014) و التي تشمل خاصة الفوسفاط ، الزنك والنحاس، وسبب اختلالها لهذه المرتبة مرده الى الثروة المعدنية التي تزخر بها الجزائر والتي لم تستغل حتى الان استغلالا حقيقيا ، وتعتبر سنة 2008 السنة التي سجلت فيها الجزائر اكبر نسبة لصادرات المواد الخام حيث وصلت الى ما يقارب 333.61 مليون دولار امريكي، اما في المرتبة الرابعة تأتي مواد التجهيز الصناعية بنسبة 1.54% تقريبا و التي تتكون من التجهيزات و الوسائل المستعملة في ميدان البناء، الصحة، الميكانيك والاشغال العمومية، حيث سجلت اعلى حصيلة لها سنة 2008 بقيمة 67.12 مليون دولار امريكي بنسبة مساهمة 3.46%، تأتي في المرتبة الخامسة السلع الاستهلاكية غير الغذائية بنسبة مايقارب1.23% من اجمالي الصادرات غير النفطية وتضم بالدرجة الاولى مواد التنظيف، مواد التجميل، الادوية، الورق.....الخ، وتعتبر سنة 2009 هي السنة التي سجلت فيها حصيلة الصادرات من مواد الاستهلاكية غير الغذائية حيث كانت القيمة تقدر ب 49 مليون دولار امريكي بنسبة 4.59% اما التجهيزات الفلاحية احتلت المرتبة السادسة وذلك بنسبة0.02% من اجمالي الصادرات غير النفطية حيث تتكون منتجاتها من الجرارات، الأجهزة الميكانيكية وبعض اللوازم الاخرى. وظلت هذه المواد تتقهقر من سنة الى اخرى حتى انعدمت في كل من السنوات 2013/2010/2009 ثم ارتفعت بقيمة 2 مليون دولار امريكي سنة 2014.

حيث انه عند ملاحظة الجدول رقم(09) الذي يبين التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية غير نفطية نرى انها تمثل نسب ضئيلة جدا بالمقارنة مع المحروقات ، بالإضافة الى ان المنتجات النصف مصنعة التي هي اساسا من مشتقات البترول هي التي اخذت النصيب الاكبر من اجمالي الصادرات غير النفطية الجزائرية خلال الفترة (2005-2008) حيث نلاحظ انه كلما زادت اسعار البترول تزيد هذه الاخيرة وهذا ما يؤكد فشل الاجراءات والاستراتيجيات المطبقة من طرف الدولة لترقية الصادرات غير النفطية. اما فيما يخص السنوات 2012 و 2013 و2014 نلاحظ تزايد في قيمة الصادرات غير النفطية ويقابله تناقص في قيمة الصادرات النفطية الذي يرجع الى تناقص اسعار البترول ولكن بنسب طفيفة. حسب رايي ان هذه الزيادة في الصادرات

غير النفطية لا ترجع الى ترقية المنتجات غير نفطية لأنه عند النظر الى التركيبة السلعية لسنة 2014 و2013 و 2012 فإننا نلاحظ هيمنة المنتجات النصف مصنعة عليها وهذا ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم(11): نسب مساهمة المنتجات غير النفطية في اجمالي الصادرات غير النفطية خلال الفترة (2005-2014) **الوحدة:%**

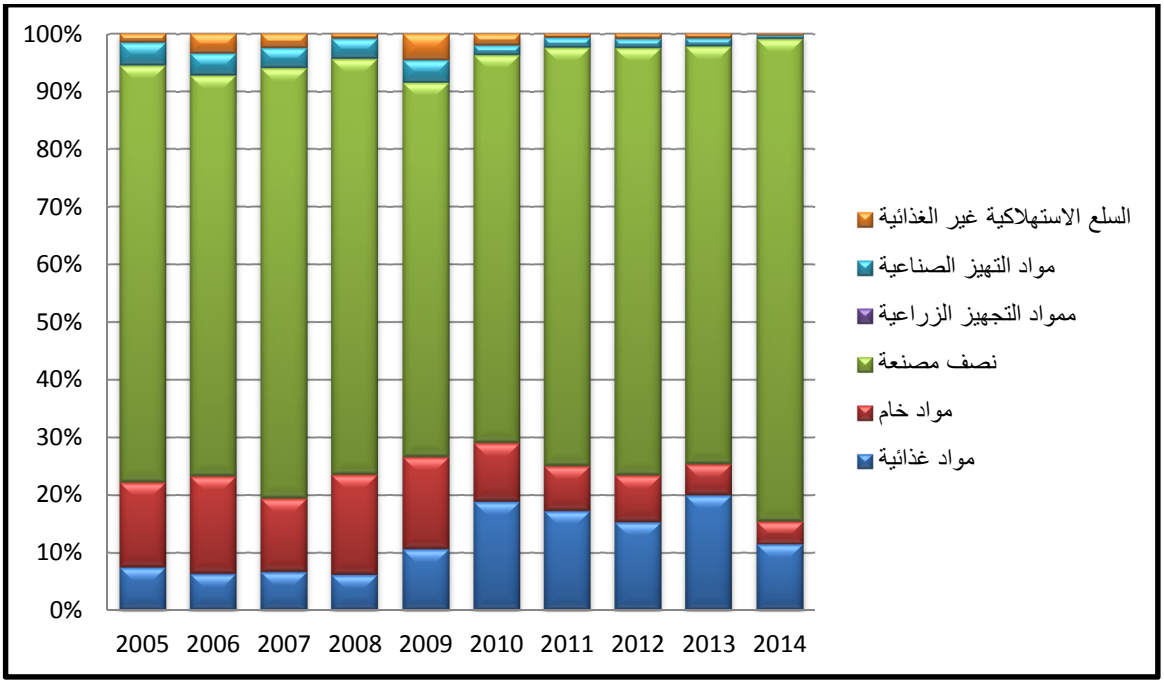

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم(09)

وبالتالي سوف يرجع السبب الى زيادة الكميات المصدرة من هذه المادة.

اما بالنسبة لتنافسية الصادرات الجزائرية فإننا نلاحظ انها هشة من حيث تنوع تركيبتها السلعية بسبب اعتمادها المفرط على تصدير سلعة وحيدة وهو ما يعرف بأدبيات الاقتصاد السلطاني(العقدة الهولندية) وايضا تنافسية الصادرات الجزائرية ضعيفة من حيث حصتها السوقية لان الفارق بين قيمة صادراتها خارج المحروقات وصادرات بعض الدول المصدرة للبترول ويكبر الفرق الى الالاف و المئات اذا ما اجرينا المقارنة مع صادرات الدول المتقدمة . بالانتقال الى بعض الدول المصدرة للنفط نجد تمثيل هذا القطاع في السعودية 87% ،قطر 64%، ليبيا 75% فهذه الدول التي تعمل على تنويع اقتصادها خارج المحروقات لم تصل ابدا الى نسبة 97% و لتوضيح ذلك يتم عرض الجدول التالي:

الجدول رقم(10): اهم المنتجات المصدرة خارج المحروقات لسنة خلال الفترة (2010-2012)

الوحدة: مليون دولار امريكي.

السنوات / المنتجات	2010		2011		2012	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
الزيوت والمواد المشابهة الاتية من تقطير الزفت	558.44	36.60	836.01	40.54	909.17	41.57
الامونياك	195.95	12.84	371.73	18.03	481.21	22
السكر	231.35	15.16	265.32	12.86	207.97	9.51
الفوسفاط	43.96	2.88	128.34	6.22	152.88	6.99
الميثانول (كحول غير حلقية)	27.62	1.81	44.75	2.02	49.03	2.24
الهيدروجين والغاز النادر	43.93	2.84	39.14	1.90	36.04	1.65
المياه المعدنية والغازية	26.75	1.75	25.72	1.25	31.13	1.42
التمور	22.67	1.49	23.37	1.13	24.71	1.13
الزنك على شكل خام	61.42	4.02	25.72	1.25	14.85	0.68
الجلود المدبوغة	11.02	0.72	20.33	0.99	14.87	0.68

المصدر: معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS

الجدول رقم(11): اهم المنتجات المصدرة خارج المحروقات لسنة خلال الفترة) 2013-2014)

الوحدة: مليون دولار امريكي.

السنوات / المنتجات	2013		2014	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
الزيوت والمواد المشابهة الاتية من تقطير الزفت	966.62	48	1105.2	39.33
الامونياك	283.17	14.06	610.3	21.72
الاسمدة	28.07	1.40	312.3	11.13
السكر	272.16	13.51	228.14	8.12
الهليوم	31.42	1.56	53.4	1.90
المياه المعدنية والغازية	33.83	1.68	15.43	0.55
التمور	29.85	1.48	38.35	1.36
الميثانول (كحول غير حلقية)	30.35	1.71	55.4	1.97
الفوسفاط	96.57	4.79	96	3.41

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS

من خلال كل من الجدول رقم(10) والجدول رقم(11) السابقين، يمكن التأكيد على ان المنتوجات غير النفطية الجزائرية تتشكل من مشتقات المحروقات بالدرجة الاولى، ومع التدقيق في تركيبة الصادرات غير النفطية لسنة 2014 نلاحظ تصدير كبير لزيوت النافطا و هي زيوت ناتجة عن تقطير زفت الفحم، حيث صدرت منها الجزائر سنة 2010 ماقيمته558.44 مليون دولار، لتنتقل هذه النسبة الى 1105.2 مليون دولار امريكي حيث نلاحظ انها تزداد سنة بعد اخرى ويمثل هذا المنتوج من حيث الاهمية النسبة 39.33% من اجمالي الصادرات عير النفطية لسنة 2014،اما المنتوج الثاني فيتمثل في الامونياك بقيمة 195.95 مليون دولار امريكي سنة 2010 مقابل 610 مليون دولار سنة 2014، اما اهم المنتجات الغير طاقوية التي تصدر تصدرها الجزائر

فنجد مثلا السكر بقيمة 228.14 مليون دولار، التمور بقيمة 38.35 مليون دولار امريكي والتي تمثل نسبة1.36 % لسنة 2014 لكن هذه النسبة هامشية مقارنة بالمنتجات الطاقوية، وهذا يكشف عن العجز الكبير

في النسيج الصناعي والفلاحي الجزائري وبعبارة اخرى يمكن القول ان تنمية الصادرات الفلاحية والصناعية بمثابة قضية للحكومة الجزائرية بالنظر للاعتماد الكبير على المحروقات كمورد وحيد لتمويل النفقات العامة.

وبالتالي نستنتج ان الجزائر لم تنجح في ضمان تطوير صادرات خارج قطاع المحروقات التي تضل متواضعة وهامشية طول فترة الدراسة حيث لم تتجاوز ال3% من اجمالي الصادرات، وذكر تقرير لبنك الجزائر ان هذه النسبة تبقى ضئيلة جدا وتأثيرها على ميزان المدفوعات ضعيف، ففي حين تسبح الجزائر فوق بحيرة من النفط ظلت لسنوات طويلة تعتمد على هذه الثروة الناضبة الغير متجددة، وكلما استخرجت مترا مكعبا منها فان ذلك يعني تقليص ثروات البلاد.

المطلب الثاني :تطور العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي و الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2014)

الناتج المحلي الاجمالي هو احد الطرق لقياس حجم لقياس حجم الاقتصاد، الناتج المحلي الاجمالي يحسب قيمة السلع والخدمات المنتجة من الموارد الموجودة محليا في منطقة ما خلال فترة زمنية وهو بذلك على خلاف الناتج القومي الاجمالي والذي يحسب قيمة السلع والخدمات المنتجة من قبل سكان منطقة ما بغض النظر عما اذا كان هذا الانتاج الاقتصادي يتم محليا او خارج هذه المنطقة [1].

وبالتالي في هذا المطلب سنتطرق الى علاقة الناتج المحلي الاجمالي مع الصادرات باعتباره أحسن مؤشر لقياس النمو الاقتصادي.

[1] www.marefa.org/index.php/ناتج-محلي-اجمالي.date de consultation le28/04/2015.heure18: 33.

الجدول رقم(12): نسبة مساهمة الصادرات الاجمالية في الناتج المحلي الاجمالي PIB (2005-2014).

الوحدة:%

السنوات	النسبة%
2005	44.58
2006	46.67
2007	44.56
2008	46.38
2009	32.39
2010	35.39
2011	37.10
2012	35.17
2013	30.19
2014	28.45

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات ONS

عند ملاحظة الجدول السابق نجد انه يبين بصورة عامة ان الاقتصاد الجزائري منفتح على العالم الخارجي و هذا راجع الى كون الصادرات الجزائرية تشكل نسب معتبرة من الناتج المحلي الاجمالي، كما يوضح ان الصادرات تلعب دورا مهما في النشاط الاقتصادي الوطني، اذ بلغ متوسط اسهامها في الناتج المحلي الاجمالي 38.21% خلال الفترة (2005-2014) اما بالنسبة لنسبة مساهمة الصادرات غير النفطية فإننا نلاحظ الجدول الاتي:

الجدول رقم(13): مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي للفترة (2005-2014).

الوحدة:%

السنوات / البيان	نسبة المساهمة في PIB
2005	0.88
2006	0.98
2007	0.98
2008	1.13
2009	0.77
2010	0.94
2011	1.04
2012	1
2013	1.03
2014	1.27

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي هي نسبة هامشية وضئيلة جدا والتي لا تساوي في اغلب السنوات 1% ان النسبة ترتفع خلال السنوات التي يكون فيها سعر البترول مرتفعا وهذا ما يؤكد التحليل السابق بان اغلب الصادرات غير النفطية تتكون اساسا من مشتقات البترول وهذا ما نلاحظه في البيان التالي:

الشكل رقم (12): مساهمة الصادرات الاجمالية والصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة(2005-2014)

الوحدة:%

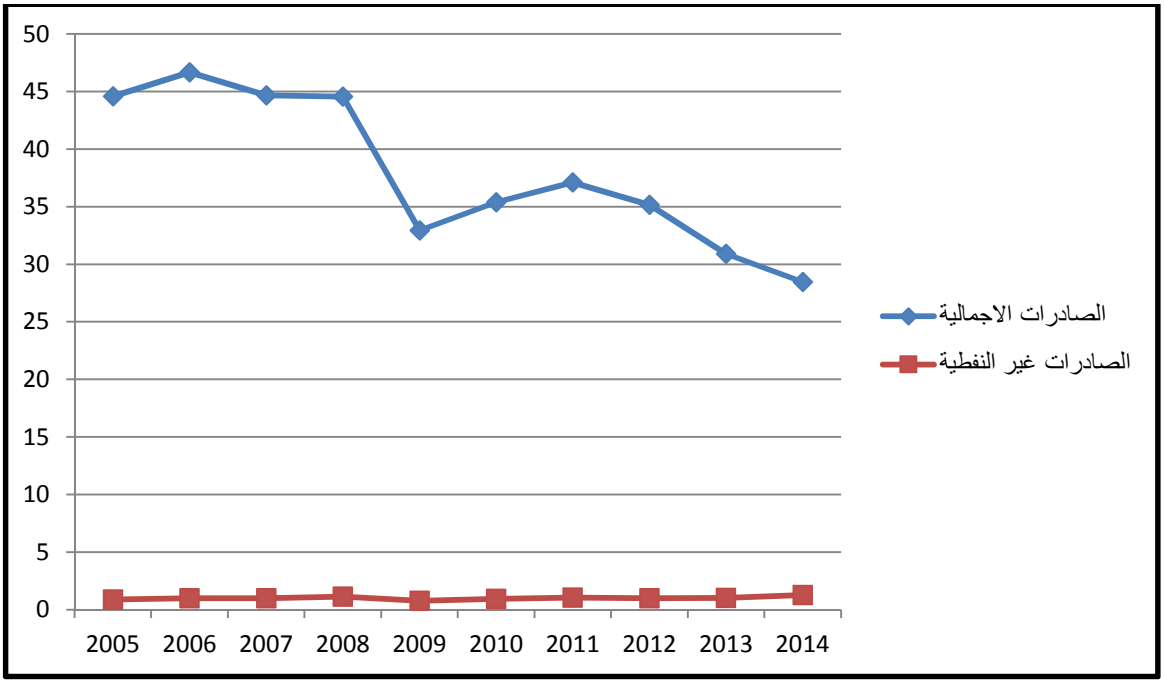

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم(12) والجدول رقم (13).

من خلال هذا البيان نستنتج ان الصادرات من المحروقات هي التي تهيمن على نسبة مساهمة الصادرات الاجمالية في الناتج المحلي الاجمالي وهذا من خلال النظر الى ضعف نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي التي لا تتجاوز في الغالب 1%، ومنه يمكن القول ان الناتج المحلي الاجمالي الذي يمثل النمو الاقتصادي لا يعكس الوضعية الحقيقية للاقتصاد الوطني، الذي لازال يتخبط لحد الساعة في مشاكل عديدة ومن بينها ان كل المداخيل الناجمة عن التجارة الخارجية مصدرها دائما هو تزايد صادرات المحروقات و المرتبطة بدورها بأسعار النفط بالدرجة الاولى، اي ان 38.21% من الناتج المحلي الاجمالي مصدره الانفاق الاجنبي من السلع والخدمات المحلية، وعليه فان اضطرابات الطلب الاجنبي على المنتجات المحلية تنعكس على مستوى نشاط الاقتصاد الوطني، فينتعش بزيادته وينكمش بتراجعه.

وبالتالي من خلال الجدول و البيان السابقين يتبين لنا ان هناك علاقة ضعيفة جدا بين الصادرات غير النفطية الجزائرية والنمو الاقتصادي حيث انها تمثل في اغلب الاحيان 1% من الناتج المحلي الاجمالي وتعتبر هذه النسبة هامشية جدا بالمقارنة مع الصادرات النفطية، ومنه نستنتج وبناء على كل المعطيات السابقة ان ترقية

الصادرات غير النفطية الجزائرية لا يؤثر على النمو الاقتصادي وذلك نتيجة ضالة وهامشية الصادرات غير النفطية الجزائرية التي مازالت الى يومنا هذا تمثل نسبة 3% من اجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2014)، وذلك رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة في سبيل ترقيتها الامر الذي يحتم على السلطات المعنية تفعيل الاجراءات الكفيلة بتنويعها وتنميتها.....ولكن عند النظر الى كل الاجراءات المذكورة في المبحث الاول والتي قامت بها الجزائر بعد معاناتها من ازمة البترول نلاحظ ان العبرة بالتطبيق وليس التنظير فنسبة 3% تعتبر من أضعف النسب الموجودة بالعالم، وكل الإجراءات والتدابير التي تم اتخاذها من طرف الدولة فشلت لتعقدها وبطئها، فغياب استراتيجية واضحة متكاملة ومتناسقة لترقية الصادرات خارج المحروقات كرافد تنموي هي حجرة العثرة والعقبة التي تقف وراء عجز الاقتصاد الوطني على توفير منتجات قابلة للتصدير، إذ تعزى إلى وجود مشكلات تنظيمية وهيكلية حرجة أسهمت في تراجع الأداء التصديري، وهي على درجة عالية من الخطورة تمس بجوهر عملية التصدير، والتي سنتناولها في المطلب التالي.

المطلب الثالث: التحديات والعقبات التي تواجه التصدير الغير نفطي في الجزائر

تعتمد الجزائر بشكل أساسي على صادرات المحروقات في تمويل احتياطاتها من العملة الصعبة، ولم تكن إجراءات وتدابير دعم وتشجيع الصادرات خارج المحروقات يمكن القول فعالة إلى حد ما، إذ ظلت لا تتعدى 3% في أحسن الظروف. ولم تنطلق بالشكل المخطط لها، فالأرقام تدل على وجود انحراف ما بين الأهداف المخططة وبين الأرقام المنجزة حيث نكتشف وجود محيط غير سليم تتخلله المشاكل والعراقيل التي تعترض انطلاقة الصادرات بالشكل المرغوب فيه، وفي هذا الغضون، يمكن ذكر الاختلالات التي تحول دون وصول المنتج الجزائري الغير نفطي إلى الأسواق الدولية كما يلي:

1/المشاكل على المستوى الجزئي :

- غياب التناغم والتنسيق الجيد بين المتعاملين الاقتصاديين على غرار منتدى رؤساء المؤسسات وأرباب العمل المصدرين مع الهيئات الحكومية الوصية التابعة لوزارة التجارة (الوكالة الوطنية للتجارة الخارجية ALGEX، الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة CACI، المركز الوطني للسجل التجاري CNRC، المركز الوطني لمراقبة الجودة والرزم CACQE) حول إيجاد أفضل الصيغ وأنجع السبل الكفيلة بتصدير المنتجات الوطنية إلى الخارج. ويعزو المتخصصون ضعف صادرات الجزائر، إلى عدم نجاعة الهيئة المشرفة على تسيير تجارة البلاد الخارجية، التي من شأنها تنشيط وضمان مرونة أكبر للحراك التجاري نحو وخارج الجزائر، ويرى خبراء جزائريون أنّ منتجات كالصناعات الغذائية سيما التمور (المرتبة 2 عالميا من حيث الإنتاج، والمرتبة 28 عالميا من حيث التصدير) قادرة على تحقيق مداخيل ضخمة لو ترتبط بتوظيف أحسن مما هو واقع حاليا،

- عدم تطابق المنتوج الوطني مع المعايير الدولية خاصـــة في مجال الجودة والنوعية وقيود البيئة، وهذا راجع لكونها عملت لسنوات طويلة في غياب المنافسة مما جعلها تبقي سلعها ضمن مقاييس وطنية بحتة موجهة لسـوق واحد، حيث تعاني المنتجات الجزائرية من الجودة المنخفضـة والنوعية الرديئة مقارنة مع نوعية نفس المنتجات في السـوق الخارجية، وبالنسـبة للقطاع العام فالمؤسـسـات تقوم بعرض منتجاتها دون إجراء دراســات وأبحاث تســويقية لاحتياجات ورغبات الزبون، إلى جانب غياب الرقابة في مرحلة الإنتاج وقلة الضـوابط والشـعور بالمسؤولية المهنية، أما القطاع الخاص فرداءة منتجاته تعود في غالب الأحيان إلى تحسين الكفاءة الإنتاجية من خلال زيادة المخرجات باستعمال نفس المدخلات (كما ونوعا). لذلك فإنّ التموقع الجيد للصـــادرات الجزائرية يتطلب وجود وعي بمعطيات المرحلة، وما يرافق عملية التكيف مع متطلبات السوق الخارجية
- ارتفاع أسعار السلع الجزائرية والذي ترجع أسبابه إلى عدم الاستفادة من اقتصاديات الحجم، إلى جانب عدم الاســـتخدام العقلاني للطاقات الإنتاجية المتوفرة، على غرار تبعية مدخلاتها للخارج. وبالرغم من الإعانات المقدمة من طرف الدولة فإن أسعار الصـادرات الصـناعية تشـهد ارتفاعا بالمقارنة مع نظيرتها في الدول الأجنبية التي تفرض منافسة شرسة في هذا المجال، ويمكن القول أن ارتفاع أسعار المنتجات الجزائرية المصدرة إنما هو نتيجة ضعف التكامل الصناعي ما بين الوحدات الإنتاجية. وفي هذا السياق فإن دخول اتفاق الشـراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التطبيق والانضـمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة يمكن أن يشـكل فرصـة للمؤسـسـة الجزائرية التي تحسـن اسـتغلالها عن طريق الاسـتفادة من الإعفاءات الجمركية على المواد الأولية التي تدخل كمكون أساسي في الصناعات الوطنية، خاصة إذا علمنا بأن جل هذه الصـناعات لازالت تعتمد على الاتحاد الأوروبي في تموين مدخلاتها، بل إن مرونة الإنتاج بالنسبة للواردات مرتفعة وتقدر بـ 1.9 ما يسمح بتخفيض تكلفة المنتج وعرضه بأسعار تنافسية على الصعيدين المحلي والدولي.[1]
- غياب سياسة محددة الأهداف وواضحة ومعلقة ومعروفة من طرف كل المصالح والأفراد.
- تطبيق عشوائي و غير منتظم الإجراءات العمل المنصوص عليها في نظام الجودة بالإضافة إلى غياب نظام قادر على القياس المبني على الأساليب الإحصائية لتحديد الاختلاف.
- عدم الأخذ بأسلوب نظام الجودة في مجال تحديد و تصميم المنتجات.
- عدم توافر نظام للمعلومات يتضـــمن كافة البيانات والإحصـــائيات التي تربط بالعملية الإنتاجية وموقع السلعة في السوق.[2]

1 طارق قندوز، قاسمي السعيد، تحديات ورهانات استراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات مقاربة وصفية تحليلية، متاح على الموقع kantakji.com/media/174923/tasweek.doc، تاريخ الزيارة 2015/4/11 على الساعة17: 46.

2 وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مرجع سابق، ص 13.

- غياب التحفيز المادي و المعنوي داخل المؤسسة الذي قضى على كل فرص الإبداع و الابتكار كأسلوب عملي يمكن للمؤسسة الجزائرية من تحضير المنتوج الذي يتلاءم مع متطلبات الوقت الحالي.
- عدم كفاءة المؤسسات الممارسة للعملية التصديرية وكذلك ضعف كفاءة الهياكل التي تتولى عملية التصدير غب بعض المؤسسات، بالنظر لعدم إعطائها الأهمية اللازمة في السابق.

-انعدام قنوات التوزيع ذات الطابع الخصوصي حيث كان هناك غياب تام لكل قنوات التوزيع خاصة تلك التي تركز على جانب التصدير و الأمر سيان بالنسبة للخدمات ما بعد البيع، فهي تعرف الغياب في العديد من صفقات التصدير عل الرغم من أنها تسهم بشكل كبير في الرفع من تنافسية المنتجات في السوق العالمي.

2/ المشاكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي:

- -غياب استراتيجية محددة المعالم للتصدير أو على الأقل لتغطية الحاجيات المحلية و الذي يفترض انه جزء ضروري لتنمية و توزيع الصادرات و تحقيق تنافسية تعطي الاعتبار للجانب الاقتصادي و الاجتماعي و التشابك و التداخل الحاصل بين الأسواق الوطنية و الأجنبية.
- غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين وميلهم لممارسة الاستيراد بسببي ارتفاع نسبة الربح و التقليل من المخاطر الناجمة عن التصدير.
- انعدام الخبرة لدى المصدرين الجزائريين والتي تحول دون توقعهم في الأسواق الأجنبية لمدة أطول، هذه الوضعية تجلت من خلال الانعكاسات والتأثيرات السلبية من جراء تحرير التبادلات التجارية للنظام الإنتاجي الوطني.
- سوء استخدام التكنولوجيا حال دون تقديم منتجات مطابقة للمواصفات الدولية سواء من حيث التصميم أو التعليق، بالإضافة إلى غياب الإبداع والابتكار التقني والتكنولوجي بسبب ضعف ميزانية البحث والتطوير وأنماط الإدارة المتسلطة.
- عدم توافق المنتجات الوطنية الموجهة للتصدير مع المعايير الدولية من حيث الجودة و النظافة ولم ترق لدرجة تصديرها لا من حيث الكمية ولا من حيث الجودة و ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب تدهور قيمة العملة و التضخم وعدم تحقيق فائض إنتاجي بشكل منتظم من جهة أخرى، و التقدير المعد من طرف وزارة التجارة سنة 1986 الخاص بجودة و نظافة المنتجات بشر الوضعية القلقة في هذا المجال و الذي تطلب معالجة الظاهرة بصورة مستعجلة حتى لا تنعكس سلبا على صحة المستهلك.[1]

1 مصطفي بن ساحة، مرجع سابق، ص 84 -80.

3/ المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسساتي و التشريعي :

يتميز المحيط المؤسساتي و التشريعي للصادرات غير النفطية بالخصائص التالية :

- التباطؤ في إدراج نصوص تشريعية وتنظيمية جديدة تحكم آليات التصدير والمنافسة والمعاملات التجارية وشروط ممارسة الأنشطة الاستغلالية، بالرغم من إبداء مجموعة من الخبراء تفاؤلا بإعادة تنشيط صادرات الجزائر خارج المحروقات، بإصدار مراسيم وأوامر جديدة محفزة من شأنها زيادة حجم الصادرات، من خلال تخفيف التنظيمين الجبائي والجمركي وإعادة تنشيط دور الصندوق الخاص بترقية الصادرات.
- التشابك والتداخل في المهام الموكلة لهيئات وهياكل المدعمة لترقية الصادرات غير النفطية.
- غياب أدنى تنظيم للتواجد التجاري في الأسواق الخارجية بما يقدم الصادرات خارج المحروقات.
- وجود تنظيم وتنسيق غير كافيين بين المصدرين الجزائريين سواء على المستوى الوطني أو الخارجي.
- سوء استخدام وتوجيه الموارد المالية للصندوق الخاص لترقية الصادرات غير النفطية.
- ارتفاع تكاليف النقل الدولي وعجز خدمات دعم التصدير المخصصة لذلك والتي تعتبر أداة أساسية وضرورية لتكوير نشاطات التصدير لأن ارتفاع تكاليف النقل يترتب عليه ارتفاع التكاليف التسويقية وبالتالي انخفاض هامش الربح الممكن تحقيقه من عملية التصدير.
- عدم التمكن من قياس القدرة التصديرية للمؤسسة، مما يعوقها عن تقدير احتياجاتها المالية ومعرفة أسواقها الخارجية المستهدفة، وبالتالي اختيار منتجاتها وتكييف قدراتها الإنتاجية وتقييم معرفتها الفنية وخبرتها التصديرية.[1]
- و أخيرا صعوبة التطبيق العملي للإجراءات التشريعية و التنظيمية بغية ترقية و تشجيع الصادرات إضافة إلى عوامل أو وسائل أخرى تمس بجوهر عملية التصدير.[2]

1 وصاف سعيدي، مرجع سبق ذكره، ص 14.

2 ابن حمود سكينة، الصادرات الجزائرية خارج المحروقات مجلة جامعة متنوري، قسنطينة، العدد 14،ديسمبر 2000،ص 216.

خلاصة

لقد قامت السلطات الوطنية باتخاذ عدة اجراءات في سبيل ترقية وتنويع الصادرات الجزائرية غير النفطية بغية تحقيق معدلات نمو مستقرة ومستديمة، ومن جملة هذه الاجراءات، تخفيض قيمة العملة وتحرير التجارة الخارجية بالإضافة الى المزايا الضريبية و الجمركية التي عرفتها الجزائر وكذا انشاء جملة من المؤسسات المتعلقة بالتصدير و المتخصصة في العديد من المجالات منها التمويلية والتأمينية، كما بذلت الدولة مجهودات معتبرة في سيسل تنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تأهيلها وذلك بغية مساهمتها في تنمية الصادرات غير نفطية. ولكن رغم هذه الجهود فانه لم يتحقق تنويع ولا زيادة في الصادرات الجزائرية غير النفطية حسب النسب المرجوة و المأمولة، حيث مازالت صادرات الجزائر من المحروقات تطغى على الصادرات الكلية.

من خلال دراستنا لوضعية الصادرات الجزائرية خلال الفترة محل الدراسة توصلنا الى ان الصادرات غير النفطية مازالت تمثل نسبة ضئيلة جدا حيث لم تتجاوز نسبة 3% من اجمالي الصادرات، كما انه عند دراسة تركيبة الصادرات الجزائرية نلاحظ ان صادرات المحروقات تهيمن على الصادرات الجزائرية اتجاه الخارج، اما بالنسبة للصادرات غير النفطية تبين لنا ان المنتجات المشتقة من البترول (النصف مصنعة) هي التي تمثل اكبر نسبة من اجمالي الصادرات غير النفطية خلال فترة الدراسة اي انها كذلك تخضع لتغيرات اسعار البترول ومنه نستنتج ان تأثير تركيبة الصادرات يكون ايجابيا على حجم الاقتصاد في حالة تنوعها عن تلك التي تكون مرتكزة على عنصر واحد، مثل الجزائر.

اما من خلال دراسة العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والصادرات غير النفطية تبين لنا انها علاقة ضعيفة وهذا راجع لضآلتها ولضعف نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي مما يدل انه لا يوجد اثر لترقية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، وهذا ما يعني ان استراتيجية الترقية في الجزائر تحتاج المزيد من التفعيل.

وتعاني الصادرات غير النفطية من عدة عقبات جعلت مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي ضئيلة، حيث تتركز هذه العقبات في جانب العرض لتشمل ارتفاع تكاليف المنتجات المصدرة، بالإضافة الى انخفاض مستويات الجودة وعدم الخبرة في انشطة التسويق.

خاتمة عامة

خاتمـــــــــة عامة

إن الهدف من هذه الدراسة هو ابراز اهمية الدور التي تلعبه الصادرات ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي، وكما أكد العديد من الاقتصاديين على ان الصادرات تعتبر من اهم محركات النمو الاقتصادي، لهذا السبب راحت العديد من الدول – كما رأينا في عينة منها–تعمل على قدرتها التصديرية، والرفع منها ومحاولة البحث عن أنجع الطرق التي تمكنها من اختراق الاسواق الدولية وهو الشيء الذي اعطى اهمية لدراسة هذا الموضوع.

والجزائر هي الاخرى، لما لها من الموارد الطبيعية والبشرية والمادية تجعل اسواء المتشائمين يؤهلها لأن تكون في مصاف الدول المتقدمة في العالم. الا انه وللأسف لها من الاختلالات ما يكبح تقدمها، ولعل أبرز مشكلة هي التبعية النفطية لدرجة ان معظم المؤشرات الاقتصادية تبنى على اساس توقعات اسعار هذه السلعة، بالإضافة الى ان النفط سلعة ناضبة سلعة لها ابعاد استراتيجية فبارتفاع اسعار هذه السلعة تزدهر الجزائر وبانخفاضها يتأزم الاقتصاد ازمة 1986، هذا ما يجعلها في تبعية دائمة للأسواق الخارجية.

وبالتالي كل هذه المخاطر فرضت على السلطات الوطنية الى التفكير في مرحلة ما بعد النفط والتوجه نحو ترقية الصادرات غير النفطية، لبناء اقتصاد تصديري صامد امام أي خلل يصيب سير التبادل الدولي يعد حافزا للنمو الاقتصادي الذي يستند على التصدير، اذ هو مصدر يمكننا من تحصيل العملة الصعبة وبناء قاعدة صناعية وزراعية. حيث تبنت الجزائر مجموعة من الاجراءات و التحفيزات في شتى المجالات للمنتج والمصدر، مدعمة هذه الاجراءات بإنشائها لمؤسسات تدعم النشاط التصديري و القطاع الانتاجي غير النفطي. ذلك لأهمية الصادرات غير النفطية الدور التي تلعبه في تحقيق نمو اقتصادي حقيقي.

<u>اولا: اختبار الفرضيات</u>

فيما يتعلق بالفرضيات المقترحة في مقدمة الدراسة فقد تم التوصل الى الاتي:

1-اختبار الفرضية الاولى: يعتبر نموذج الاقتصادي **روبرت سولو "Robert Solow"** اهم نماذج النمو الاقتصادي نظرا للأفكار الجديدة التي جاء بها في هذا الموضوع كإدخاله لمحددات جديدة للنمو الاقتصادي في نموذجه، حيث توصلنا الى اثبات صحة هذه الفرضية من خلال دراستنا لنماذج النمو الاقتصادي في المبحث الثالث من الفصل الاول، واستنتجنا ان نموذج سولو شكل انطلاقة جديدة لنماذج النمو الاقتصادي، فكان اول من شكل نموذج حقيقي للنمو الاقتصادي بإدخال عامل التقدم التقني في نموذجه.

2-اختبار الفرضية الثانية: تعتبر الصادرات هي المحرك الاساسي للنمو في كافة قطاعات الاقتصاد، حيث توصلنا الى اثبات صحة هذه الفرضية من خلال ما بينه تطور الفكر الاقتصادي التجريبي في بحث العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي ، أن هناك إجماع بين الاقتصاديين لأهمية دور الصادرات في دفع عجلة النمو الاقتصادي وأثارها الايجابية على التنمية، وهذا نتيجة اعتبار الصادرات آلة محركة للنمو في كافة قطاعات الاقتصاد، حيث جاءت نتائج معظم الدراسات التطبيقية لتؤكد على الدرجة العالية من الارتباط بين معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ممثلا للنمو الاقتصادي في عدد كبير من الدول، مما يدل على أهمية نشاط التصدير في رفع معدلات النمو الاقتصادي في الاجل الطويل، و هذا ما اكده المبحث الثاني من الفصل الثاني

3-اختبار الفرضية الثالثة: يكون تأثير تركيبة صادرات الدول النفطية كبيرا على النمو الاقتصادي في حالة تنوعها، و توصلنا الى اثبات صحة هذه الفرضية، ودليل ذلك ازمة 1986 التي اكدت نتائجها على ضرورة تنويع تركيبة صادرات الدول النفطية، وهذا ما يؤكده المبحث الثالث من الفصل الثاني الذي جاء بعنوان ضرورة تنمية الصادرات غير النفطية.

4-اختبار الفرضية الرابعة : هناك بعض الاستراتيجيات التي تضمن مساهمة الصادرات في النمو الاقتصادي لكن لاتزال نتائج تطبيقها ضعيفة بالرغم من طول الفترة الزمنية منذ ان اعلنت عنها الجزائر وبالتالي نتوقع ضعف مساهمتها في تحقيق نمو اقتصادي، حيث توصلنا الى اثبات صحة هذه الفرضية من خلال دراسة تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2014) و راينا ان الصادرات الجزائرية غير النفطية مازالت الى حد الان تمثل نسبة 3% من اجمالي الصادرات، وتعد هذه النسبة ضئيلة جدا بالمقارنة مع الصادرات من المحروقات، بالإضافة الى دراسة العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والصادرات غير النفطية وتبين لنا انها علاقة ضعيفة وهذا راجع لضآلتها ولضعف نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي الذي يعتبر اهم مؤشر يقيس النمو الاقتصادي.

ثانيا: النتائج

- ترتبط الصادرات ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي، فهي تلعب دورا محركا للنمو الاقتصادي و هو ما يعكس الاهتمام الكبير بها في الفكر الاقتصادي على مر الزمن.
- تمكنت العديد من الدول النامية من تنويع قطاعها التصديري، خاصة دول جنوب شرق اسيا، وذلك بعد ما تبين مدى خطورة عدم تنوع قطاع التصدير، فعملت على تحديث مؤسسات القطاع ومنح امتيازات كانت نتائجها ايجابية، ورفعت من قدرة هذه الدول على التصدير.
- تعتمد الجزائر على الصادرات النفطية، مما جعلها عرضة للازمات المختلفة بالنظر الى التقلبات الحاصلة في السوق النفطي، ما دفع بالقائمين على السياسة الاقتصادية بالتفكير في وضع استراتيجية لتنمية الصادرات غير النفطية.
- تتسم الصادرات غير النفطية بالتركيز السلعي و الجغرافي نتيجة التبعية الاقتصادية لدول الاتحاد الاوروبي بصفة خاصة، ويعود ذلك لعدة اسباب تاريخية و جغرافية واقتصادية.
- يواجه قطاع التصدير غير النفطي العديد من المشاكل التي ادت بالكثير من المؤسسات الجزائرية الى عدم ادراج التصدير ضمن اهدافها او تفضيلها في احيان كثيرة التوجه للاستيراد بدل التوجه للقيام بالنشاط التصديري.
- على الرغم من الجهود المبذولة لترقية الصادرات غير النفطية، نجد صادرات المحروقات بنسبة 97% من اجمالي الصادرات، وبالتالي حتى بعد اتباع سياسية لترقية الصادرات لم يتحقق تنويع و لا زيادة في الصادرات الجزائرية غير النفطية حسب النسب المرجوة والمأمولة.....ولكن عند النظر الى كل الاجراءات المذكورة سابقا والتي قامت بها الجزائر بعد معاناتها من ازمة البترول نلاحظ ان العبرة بالتطبيق وليس التنظير فنسبة 3% تعتبر من أضعف النسب الموجودة بالعالم، وكل الإجراءات والتدابير التي تم اتخاذها من طرف الدولة فشلت لتعقدها وبطئها، فغياب استراتيجية واضحة متكاملة ومتناسقة لترقية الصادرات خارج المحروقات كرافد تنموي هي حجرة العثرة والعقبة التي تقف وراء عجز الاقتصاد الوطني على توفير منتجات قابلة للتصدير.
- لا توجد علاقة بين نمو الصادرات غير النفطية و النمو الاقتصادي في الجزائر ، وهذا بسبب ضالة نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي ،

- هناك مشاكل ومعوقات تقف امام تسويق صادراتنا غير النفطية ، كضعف الاساليب التقنية والحديثة، ارتفاع تكاليف الانتاج، وما يصاحبه من قلة ومشكل الجودة في المنتوجات المتوفرة الذي يقلل من تنافسية الصادرات المحاية بالمقارنة بالصادرات العالمية.

ثالثا: التوصيات

- ضرورة الاهتمام برفع مستويات الجودة الانتاجية وتحسين التعبئة و التغليف لكي يصبح المنتج الجزائري مستوفيا لمتطلبات و شروط المنافسة العالمية.
- يجب زيادة الاهتمام و التركيز على قطاع الصناعة و الزراعة من اجل الوصول الى ايجاد قاعدة انتاجية و العمل على إيجاد حلول للمشاكل التي يواجهها كل من القطاعين ، لان ذلك يعتبر شرط لنمو و ازدهار الصادرات بشكل خاص و الاقتصاد بشكل عام.
- انتهاج استراتيجية وطنية مثلى لتوفير مناخ استثماري ملائم و فعال في خدمة مجال ترقية الصادرات خارج المحروقات.
- العمل على تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بحكم الدور الذي تؤديه في تنويع الصادرات، وبما يسمح كذلك بتنويع الصادرات.
- ضرورة الاستفادة من تجارب الدول النامية التي نجحت في نجال ترقية الصادرات و خاصة التجارب الاسيوية و كذا رفع القدرة التنافسية للمنتوج الوطني.
- ضرورة الاهتمام بتوفير شبكة متكاملة من المعلومات المرتبطة بالتصدير، حتى يكون المصدر على دراية كافية بتطورات الاسواق العالمية و اتجاهات المنافسة بها، و بالتالي التمكن من رسم سياسة تصديرية بناء على هذه المعلومات.
- توفير اليات جذب الاستثمار الاجنبي لاستقطاب اكبر عدد ممكن من المستثمرين الاجانب لتنشيط العمل الانتاجي و الاستفادة من الخبرة والتكنولوجيا لزيادة الانتاج من اجل التصدير.
- توجيه الفوائض التي يعرفها الاقتصاد الجزائري من ارتفاع اسعار النفط للمشاريع الاستراتيجية التي تخدم الاقتصاد الجزائري على المدى البعيد و ليس لزيادة اعتماده على الاسواق الخارجية من خلال اقتناء السلع الاستهلاكية.
- لابد على الجزائر ان تسعى الى الانضمام الى اكبر التكتلات الاقتصادية الاقليمية للاستفادة اكبر من عملية الاندماج والعمل على احياء اتحاد المغرب العربي وتنشيط منطقة التجارة العربية الحرة لزيادة المنافع و المكاسب من التبادل التجاري و بالتالي تنشيط العمل التصديري.
- الاهتمام بوظيفة التسويق الدولي لما يمكن لهذه الوظيفة ان تقدنه من معلومات، و ايضا التعريف بالمنتج الجزائري في الاسواق الخارجية.

رابعا: افاق الدراسة

نظرا لارتباط الموضوع بمختلف جوانب الاقتصاد فانه مهما حاولنا الالمام يه فدائما تبقى هناك جوانب يشوبها النقصان، وهذا من طبيعة العمل البشري مهما كانت الجهود المبذولة، و تبعا لذلك نقترح بعض المواضيع التي يمكن ان تكون محل بحث ودراسة:

- مساهمة جودة المنتوج في ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر.
- دور الصادرات الزراعية الجزائرية في تحقيق فائض في الميزان التجاري.
- كيفية تفعيل اليات تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجـــــــــــــــــع

• المراجع باللغة العربية

♦ الكتب

1. أحمد حامد رضوان مصطفى، التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم جهود النمو والتنمية في العالم، الدار الجامعية للنشر، مصر، سنة 2011، ص 156
2. بن غضبان محمد الشريف فؤاد، الاقتصاد الحضري، دار البازوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، السنة 2015.
3. بن قدور أشواق، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2013.
4. الجلالي عجة، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة الى احتكار الخواص، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، سنة2007.
5. خليفة حسن ناجي محمد، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، دار القاهرة للنشر، القاهرة، 2001،
6. ساموبلسون بول، ترجمة موفق مصطفى، علم الاقتصاد المسائل الاقتصادية المعاصرة، ديوان المطبعيات الجامعية، الجزائر، سنة 1993.
7. عبد الرزاق محمود، الاقتصاد المعرفي والتصدير، الدار الجامعية للنشر، سنة 2011،
8. عزمي مدحت محمد، الواردات والصادرات والتعريفة الجمركية مع دراسة للسوق العربية المشتركة، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر، سنة 2002.
9. م.شرر فريديريك، ترجمة أبو عمشة علي، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، مكتبة العبيكان، سنة 2002
10. محمود جاد الله محمد ياسر، الملكية الفكرية والنمو الاقتصادي، مطبعة الاسراء، مصر، سنة2003.
11. نواري علاوة، التكامل الاقتصادي العربي والاسلامي اللوحة الاقتصادية لمسيرة التنمية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، مصر، سنة2010.
12. ياسين غالب سعد، الادارة الدولية مدخل استراتيجي، دار البازوردي العلمية، الاردن، 1999.

♦ ***الرسائل والاطروحات:***

1. بقللة إبراهيم، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2009/2008.
2. بن جلول خالد، أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي (دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1970–2006)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2009/2008.
3. بن ساحة مصطفى، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، المركز الجامعي بغرداية، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،سنة2011/2010,
4. بن سانية عبد الرحمان، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، سنة 2013/2012.
5. بن شعيب فاطمة الزهراء، دور البورصة في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الاسواق المالية الخليجية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، سنة 2011/2010.
6. بن قوية المختار، أثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية تحليلية، حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2006.
7. بن يوسف حسينة، ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر، 2000 _ 2010، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، سنة 2012/2011.
8. بنابي فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي –دراسة نظرية مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، سنة 2009/2008.

9. بهلول مقران، علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة (1970-2005)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2011/2010.
10. بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2001-2009)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، غير منشورة، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2010/2009 .
11. بوزيان العربي، سياسة التصدير في الجزائر خلال مرحلة الاقتصاد الموجه و الاصلاحات، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التخطيط، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير سنة 2000.
12. بوكونة نورة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، سنة2012/2011.
13. بيوض محمد العيد، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية "دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، سنة 2011/2010.
14. الحاج العمري، دراسة قياسية لأثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على النمو الاقتصادي (1995-2009)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، السنة 2013/2012.
15. حمداني محي الدين، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2009/2008.
16. حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات في خارج المحروقات في ظل التطورات الدهنية الراهنة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،سنة2013/2012

17. خزان عبد الحفيظ، تفعيل دور أسواق الأوراق المالية وأثرها على النمو الاقتصادي، "دراسة سوق عمان للأوراق المالية من (2002 إلى 2013) مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سنة 2014/2013.

18. رفيق نزاري، الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة حالة تونس الجزائر المغرب، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2008/2007.

19. رنان مختار، تحليل علاقة التجارة الدولية بالفقر وتوزيع المداخيل، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية،السنة2009/2008.

20. زكاري محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر، خلال (1970-2012)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة أمحمد بوقرة، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سنة 2014/2013.

21. زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، غير منشورة، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، سنة 2011/2010.

22. سرحان سامية، أثر السياسات البيئة على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية . دراسة للأثار المتوقعة على تنافسية الصادرات الجزائرية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، السنة 2011/2010.

23. سعيد حمدان بدر شحدة، مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني(1995-2010)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، سنة 2012.

24. سلطاني سلمى، دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية حالة الجزائر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة2003/2002

25. سلطاني فيروز، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الاقليمية والدولية(دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الاورومتوسطية)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، سنة2013/2012.

26. شربي محمد الامين، اهمية ودور تمويل وتامين قروض التصدير في ترقية الصادرات غير دراسة حالة FSPEو CAGEX خلال الفترة (1998–2009)،مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سنة 2011/2010.

27. شيبان آسيا، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، "حالة الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر– كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2009/2008.

28. صوايلي صدر الدين، نمو التجارة الدولية في الدول النامية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2006.

29. طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر (2012/1970)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سنة (2014/2013).

30. عز الدين حليمة، دور التعليم في تحديد مستوى الدخل، "دراسة قياسية لعينة من دول OCDE، خلال الفترة (1981–2005)، باستعمال معطيات البانيل (Panel) وتقنية GMM، مذكرة مقدمة لنيل كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، السنة 2011/2010.

31. علي المكي كامل رشيد، أثر التعليم على النمو الاقتصادي "حالة الأردن" مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، غير منشورة، جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، سنة 1991.

32. غطاس عبد الغفار، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سنة 2010/2009.

33. قدي عبد المجيد، ووصاف سعيدي، آليات ضمان الائتمان و تنمية الصادرات حالة الجائر، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، العدد 02، جوان 2002،

34. قويدري كريمة، الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011/2010.

35. كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر، مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية وقياسية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، سنة 2013/2012.

36. مخلوفي عز الدين، دراسة قياسية لأثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي –حالة الجزائر– ،مذكرة مقدمة كجزء من عز الدين مخلوفي، دراسة قياسية لأثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي –حالة الجزائر–،مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2006.

37. مرداسي حمزة، دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، السنة 2010/2009.

38. مسغوني منى، علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة بين (1970–2001)، مذكرة متممة كجزء من متطلبات شهادة الماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، سنة 2005/2004.

39. مسلم عائشة، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990–2004)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2007/2006.

40. مقليد عيسى، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،سنة2008/2007.

41. مولاي عبد القادر، التصدير كاستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة، الجزائر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية و علوم التسير، غير منشورة، جامعة بن يوسف بن خدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2007/2006.
42. مولحسان ايات الله، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر(الجزائر –مصر)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة2011/2010.
43. وصاف سعيدي، أثر تنمية الصادرات غير نفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية الحوافز والعوائق، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2004
44. وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها "حالة الجزائر، مصر، السعودية" مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، السنة 2014/2013.

♦الملتقيات

1. بن دليم القحطاني محمد، مدى مساهمة نظام تقييم جاهزية التصدير للدخول الى الاسواق العالمية، الملتقى العربي الثاني للتسويق في الوطن العربي الفرص والتحديات، المنظمة العربية للتنمية الادارية، الدوحة، قطر، اكتوبر 2003.
2. خلوفي عائشة، واخرون، تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة على استراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر، ابحاث المؤتمر الدولي : تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة2001–2014، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي12/11مارس2013.
3. سليمان ناصر، عواطف محسن، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات المعوقات والحلول، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الاول حول: تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في افاق الالفية الثالثة بالجزائر، كلية العوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة بالتعاون مع مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، يومي 28و29 اكتوبر 2014.

4. الشوربجي مجدي، علاقة بين راس المال البشري و الصادرات و النمو الاقتصادي في تايوان، بحث مقدم الى الملتقي العلمي الاول حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي و مساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 27 و 28 نوفمبر 2007.
5. عماري جمعي، طارق قندوز، التسويق الصناعي كمدخل استراتيجي وتنافسي لترقية الصادرات الصناعية الجزائرية مع التطبيق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، سنة 2010.
6. لعلاوي عمر، تشخيص التصدير بالمؤسسة و تحليل البيئة الخارجية و دورها في تحديد استراتيجية غزو الاسواق، الملتقى العربي الخامس في التسويق الدولي المنظمة العربية للتنمية العربية، تونس، 2007.
7. موسوس مغنية، بلغنو سمية، ترقية محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، يومي 17و18 افريل 2006.
8. نوري منير، لجلط ابراهيم، المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واشكالية التصدير خارج المحروقات، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، سنة 2004.
9. وصاف سعيدي، التجارة الالكترونية كأداة لتنشيط الصادرات، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الاول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 23/22 افريل2003.
10. وصاف سعيدي، ضمان إئتمانات التصدير في البلدان النامية COTUNACE التونسية نموذجا، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات– دراسة حالة الجزائر والدول النامية، المنظم من قبل جامعة محمد خيضر بسكرة– كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2010.

♦المجلات

1. أبوعيدة محمد محمود، أداء الصادرات الفلسطينية و اثرها على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية للفترة (1994 –2011)، مجلة جامعة الازهر بغزة، سلسة العلوم الانسانية، المجلد 15، العدد 2013،1.

2. بن حمود سكينة، الصادرات الجزائرية خارج المحروقات مجلة جامعة متنوري، قسنطينة، العدد 14،ديسمبر 2000.
3. بن سانية عبد الرحمان، قراءة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي، غرادية، العدد 11، سنة 2011.
4. بهلولي فيصل، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الاورومتوسطية والانضمام الى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث، جامعة البليدة، الجزائر، العدد11، السنة2012.
5. بوعشة مبارك و ديلمي الاخضر، الأقلمة في جنوب شرق آسيا في إطار نموذج الإوز الطائر، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 10، نوفمبر 2006.
6. بوعشة مبارك، تجربة تايوان التنموية، مجلة العلوم الانسانية، بحوث اقتصادية، العدد 31، المجلد ب، جوان 2009.
7. تومي صالح وشقبقب عيسى، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1970-2002)، مجلة الباحث، العدد04، سنة 2006.
8. الشوربجي مجدي ،علاقة بين راس المال البشري و الصادرات و النمو الاقتصادي في تايوان، بحث مقدم الى الملتقي العلمي الاول حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي و مساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 27 و 28 نوفمبر 2007.
9. عايشي كمال، دور نظرية الاوز الطائر الآسيوية في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر للتحول إلى الهيكل التصديري، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بسكرة، العدد 6، ديسمبر 2009.
10. عبد النبي سعيد رشيد، التجربة الكورية الجنوبية في التنمية، مجلة دراسات دولية، العدد 38، سنة 2008.
11. م راتولحمد، الدينار الجزائري بي نظرية اسلوب المرونات واعادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، سنه 2007، العدد04.

12. محمد الحسن خليفة، النمو الاقتصادي في الدول الإفريقية بين المتغيرات المحلية والعالمية، ورقة بحثية مقدمة إلى المجلة المصرفية واقتصادية، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، بنك السودان المركزي- السودان، العدد (69)، سبتمبر 2013.

13. مكيد علي، وعماد معوش، قياس أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على الناتج الوطني مع تحليل المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، العدد 13، السنة 2013.

14. ناصر مراد، الاصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 02، سنة2003.

15. نور الهدى حداد و هاني الضمور، العوامل المحددة للأداء التصديري للشركات الصناعية الجزائرية المصدرة للمنتجات غير النفطية، مجلة دراسات، الجامعة الاردنية، العلوم الادارية، المجلد 38،العدد 2.

16. وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 1، الجزائر، سنة2002.

♦***النشريات***

1. الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، نشرية وزارة التجارة، سنة 2013.
2. رنان مختار، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي منشورات الحياة، سنة2009.

♦***المواقع الالكترونية***

1. www.alukah.net/culture/0/78626/ .
2. www.aljazeera.net/encyclopedia/economy/2008/416/النمو الاقتصادي/.
3. Forum.univebiskra.net/index.php ? topic=5032.
4. www.startimes.com/ ? t =32344602.
5. univ-Fisdis.alafdal.net/83167-Topic.
6. Site.iugaza.edu.ps/.../...الفصل الثاني-النمو الاقتصادي .
7. Kenana online.com/users/mohamed mahdi/posts/650792.
8. Aissaaoui.blogspot.com/2013/11/blog-post-18.html.
9. www.nber.org /papers .w11833.

10.Faculty.mu.edu.sa/dowload.php ?fid= 33040.

11.www.startimes.com/Pt:32344602.

12.www.authorstream.com/presentation menbarazy-1593520/.

13.www.marefa.org/index.php/نموذج الإوز الطائر .

14.Digitalibrary.univ-batna.dz :8080/…/1/Regionalisation.

15.Kantakiji .com (media 174923 Gasuieeh .doc.

16.www.edpa .gov.sy /forms/articls/VreuArticls.php؟art _id = 421.

17.http://www.mfti.gov.eg/programs/export.htm.

18..www.startimes.com 1 ! f = 241123142 .

19.myqalqilia .com / export strategy.Htm.

20.www.dzworld.net/vd/showthread.php ! f = 52172.

21.www.dcss_centre.org/business_economy_report/arc.

22.http://www.elmouwatin.dz/spip.php?page=imprimer&id_article=5141&lang=fr

23.http: //www.elmouwatin.dz/? الوكالة -تقديم&lang=fr.

24.http: //www.mincommerce.gov.dz/arab/?mincom=takitsadi.

25.http: //ayoub2008.yoo7.com/t467-topic.

26.http: //ubifrance.typepad.fr/optimexport/files/interventionmrtakarli.pdf.

27.www.marefa.org/index.php/ناتج-محلي-اجمالي.

28.kantakji.com/media/174923/tasweek.doc.

29.الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجيةALGEX على الموقع:

www.ALGEX.dz

30.الديوان الوطني للإحصائيات ONS

http: //www.ons.dz

•المراجع باللغة الاجنبية:

♦ *Theses :*

1. Dembele Esaie, Marché financier et croissance économique en côte d'ivoire, ministère de l'enregistrement supérieur et de la recherche scientifique « une analyse de la causalité au sens de granger » D.E.S.S Hautes études en gestion de la politique économique, 11 promotion (2009), République de côte d'ivoire union discipline-travail.

فهرس الجداول

فهرس الجـــــــــــــــداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	معدل النمو الحقيقي لنفقات الصحة ومعدل النمو للناتج الحقيقي خلال الفترة (1970-2002)	24
02	جدول يوضح حوصلة لاهم النماذج والدراسات للعلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي	73
03	تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة(2005-2014)	109
04	يوضح معدل التغطية والميزان التجاري للجزائر خلال الفترة(2005-2014)	112
05	التوزيع الإقليمي للصادرات الجزائرية للفترة (2005-2014)	116
06	التوزيع الجغرافي للصادرات غير النفطية للفترة (2005-2014)	119
07	العملاء الرئيسين لدى الجزائر سنة 2014	120
08	بنية الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2014)	122
09	هيكل الصادرات غير النفطية الجزائرية خلال الفترة (2005-2014)	126
10	اهم المنتجات المصدرة خارج المحروقات لسنة خلال الفترة (2010-2012)	130
11	اهم المنتجات المصدرة خارج المحروقات لسنة خلال الفترة (2013-2014)	131
12	نسبة مساهمة الصادرات الاجمالية في الناتج المحلي الاجمالي PIB (2005-2014)	133
13	مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي للفترة (2005-2014).	134

فهرس الاشكال

فهرس الأشكـــــــــــــــــال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	اشكال النمو الاقتصـادي عبر الزمن.	6
02	أفكار "أدم سميث" في النمو الاقتصادي	30
03	محددات الطلب الكلي عند "كينز"	36
04	تطور الصادرات والواردات الجزائرية (2005-2014)	110
05	تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2005-2014)	113
06	تطور معدل التغطية خلال الفترة (2005-2014)	114
07	التوزيع الإقليمي للصادرات الجزائرية خلال الفترة(2005-2014)	117
08	أهم الشركاء في الصادرات عام 2014	121
09	تطور الصادرات النفطية والغير نفطية في الجزائر خلال الفترة (2005-2014)	123
10	هيكل الصادرات غير النفطية الجزائرية خلال الفترة (2005-2014)	127
11	نسب مساهمة المنتجات غير النفطية في اجمالي الصادرات غير النفطية خلال الفترة (2005-2014)	129
12	مساهمة الصادرات الاجمالية والصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة(2005-2014)	135

فهرس المذكرة

فهـــــــــرس المذكـــــــــــرة

المحتـــــــــــويات	الصفحة
ملخـص اللـغة العـربيـة	I
ملخـص اللـغة الفـرنسيـة	II
ملخـص اللـغة الإنـجليزيـة	III
شكـــــر و عرفـــــــان	IV
اهـــــــــــداء	V
قائمـــــة الرمـــــوز	VI
خـــــطة الـــعمـــل	VII
مقدمـــــة عامـــــة	ب-ز
تمهيد	ب
1-إشكاليـة الدراسة	ج
2-فرضيات الدراسة	ج
3-اسباب اختيار الموضوع	د
4-اهمية الدراسة	د
5-اهداف الدراسة	د
6-أهـــداف الدراسة	د
7-منهـــــج الدراسة	هـ
8-الدراسات السابقة	هـ
9-حـــدود الـــدراسة	و
10-تقسيمات المـــــدراسة	و
الفصل الأول: النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات	1-49
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي	3
المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي والفرق بينه وبين بعض المصطلحات	3
الفرع الاول :تعريف النمو الاقتصادي	3
الفرع الثاني: الفرق بين النمو الاقتصادي وبين بعض المصطلحات	7
المطلب الثاني: عناصر النمو الاقتصادي وانواعه	9

الفرع الاول: عناصر النمو الاقتصادي	9
الفرع الثاني: أنواع النمو الاقتصادي	10
المطلب الثالث: أهمية وخصائص النمو الاقتصادي	12
الفرع الاول :أهمية النمو الاقتصادي	12
الفرع الثاني: خصائص النمو الاقتصادي	12
المطلب الرابع: العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي	15
المبحث الثاني: محددات النمو الاقتصادي وطرق قياسه	16
المطلب الأول: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي	16
المطلب الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي	19
المطلب الثالث: فوائد النمو الاقتصادي وتكاليفه	23
الفرع الاول: فوائد النمو الاقتصادي	23
الفرع الثاني: تكاليف النمو الاقتصادي	24
المطلب الرابع: تصنيف الدول وفق معيار النمو الاقتصادي	26
المبحث الثالث: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي	28
المطلب الأول: التفسير الكلاسيكي للنمو الاقتصادي	29
الفرع الأول: نموذج أدم سميث"adam smith "(1723-1790)	29
الفرع الثاني: نموذج دافيد ريكاردو"David Ricardo" (1772-1823)	30
الفرع الثالث: روبرت مالتوس"Robert Malthus" (1766-1834)	32
الفرع الرابع: كارل ماركس"Karl Marx" (1783-1818)	32
الفرع الخامس: الانتقادات الموجهة للتحليل الكلاسيكي	34
المطلب الثاني: التفسير الكينزي والنيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي	34
الفرع الأول: التحليل الكينزي للنمو الاقتصادي	34
الفرع الثاني: التحليل النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي	39
المطلب الثالث: التفسير الحديث للنمو الاقتصادي	42
الفرع الأول: مراحل النمو كما تصورها "روستر" "W.W.Rostow	42

الفرع الثاني: نموذج رومر "Paul Romer"1986	44
الفرع الثالث: نموذج "روبرت لوكاس""Lukus" 1988	46
الفرع الرابع: نموذج الإوز الطائر	47
خلاصة الفصل	49
الفصل الثاني: تنمية الصادرات وعلاقتها بالنمو الاقتصادي	85-50
تمهيد	51
المبحث الاول: ماهية التصدير(المفهوم، الاهمية، الانواع، الدوافع والنظريات)	52
المطلب الاول: مفهوم التصدير و أهميته	52
الفرع الاول: تعريف التصدير	52
الفرع الثاني: اهمية التصدير	53
المطلب الثاني: أنواع التصدير ومحدداته	54
الفرع الاول: انواع التصدير	54
الفرع الثاني: محددات التصدير	56
المطلب الثالث: دوافع التصدير وعوامل نجاحه	57
الفرع الاول: دوافع التصدير	57
الفرع الثاني: عوامل نجاح عملية التصدير	58
المطلب الرابع: أهم نظريات التصدير	59
الفرع الاول: التصدير في الفكر الاقتصادي التجاري	60
الفرع الثاني: التصدير في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي	62
الفرع الثالث: التصدير في الفكر الاقتصادي الحديث	63
المبحث الثاني: علاقة نمو الصادرات بالنمو الاقتصادي	65
المطلب الاول: مضاعف الصادرات	65
المطلب الثاني: علاقة نمو الصادرات بالنمو الاقتصادي باستخدام منهجية الارتباط	67
المطلب الثالث: علاقة نمو الصادرات بالنمو الاقتصادي باستخدام منهجية السببية	69
المطلب الرابع: دور الصادرات في نماذج النمو الاقتصادي	70
المبحث الثالث: ضرورة تنمية الصادرات غير النفطية	74
المطلب الاول: مخاطر الاعتماد الشبه كلي على الصادرات النفطية:	74
المطلب الثاني: مبررات اللجوء الى تنمية الصادرات غير النفطية	76
المطلب الثالث: مشاكل التصدير في الدول النامية	78
المبحث الرابع: تجارب دولية في تنمية الصادرات	79

المطلب الاول: تجربة كوريا الجنوبية في تنمية الصادرات	79
المطلب الثاني: تجربة تايوان في تنمية الصادرات	82
المطلب الثالث: تجربة السعودية في تنمية الصادرات	83
خلاصة الفصل	85
الفصل الثالث: آليات ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2005-2014)	140-86
تمهيد	87
المبحث الأول: إجراءات ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر	88
المطلب الأول: تحرير التجارة الخارجية وتخفيض قيمة العملة الوطنية	88
الفرع الاول :تحرير التجارة الخارجية	88
الفرع الثاني: تخفيض قيمة العملة الوطنية	92
المطلب الثاني: استحداث مؤسسات لترقية الصادرات غير النفطية	93
المطلب الثالث: الإجراءات التنظيمية لترقية الصادرات غير النفطية	100
الفرع الأول: التحرير الكلي لعمليات التصدير.	100
الفرع الثاني: المزايا أو التسهيلات الضريبية.	101
الفرع الثالث: المزايا أو التسهيلات الجمركية	102
الفرع الرابع: المزايا أو التسهيلات المالية.	104
المطلب الرابع: جهود الجزائر في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	105
المبحث الثاني: دراسة وضعية الصادرات الجزائرية للفترة (2005-2014)	108
المطلب الأول: تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة(2005-2014)	109
الفرع الاول:تطور الواردات والصادرات الجزائرية للفترة (2005-2014)	109
الفرع الثاني: تطور الميزان التجاري ومعدل التغطية للجزائر خلال الفترة (2005-2014)	112
المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية للفترة (2005-2014)	115
الفرع الأول: التوزيع الإقليمي للصادرات الجزائرية للفترة (2005-2014)	115
الفرع الثاني: أهم الدول المتعاملة مع الجزائر لسنة2014	120

المبحث الثالث: دراسة العلاقة بين الصادرات غير النفطية الجزائرية والناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2005-2014).	**122**
المطلب الاول: دراسة وصفية تحليلية لوضعية الصادرات النفطية وغير النفطية للفترة (2005-2014)	**122**
الفرع الاول: هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2014)	**122**
الفرع الثاني: التركيب السلعي للصادرات غير النفطية في الجزائر خلال الفترة (2005-2014)	**125**
المطلب الثاني: تطور العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي و الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2014)	**132**
المطلب الثالث: التحديات والعقبات التي تواجه التصدير الغير نفطي في الجزائر	**136**
خلاصة الفصل	**140**
خاتمـــــة عامـــــــة	**146-141**
1-اختبار الفرضـــــيات	**142**
2-النتائـــــــــــتج	**144**
3-التوصـــــــــيات	**145**
4-افاق الدراســـــــة	**146**
قائمـــــة المراجـــــع	**159-148**
فهـــــرس الجـــداول	**161**
فهـــــرس الاشكـــــال	**163**
فـــــــهرس المـــذكرة	**169-165**